

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

ميدان: علوم اقتصادية تجارية وعلوم التسيير

فرع:

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

تحت عنوان:

دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية
والتحصيل الضريبي
- دراسة حالة بمركز الضرائب ولاية المسيلة -

إشراف الدكتور:

* حميدي أحمد السعيد

إعداد الطلبة:

- جميات نور
- يوسفى نجاة

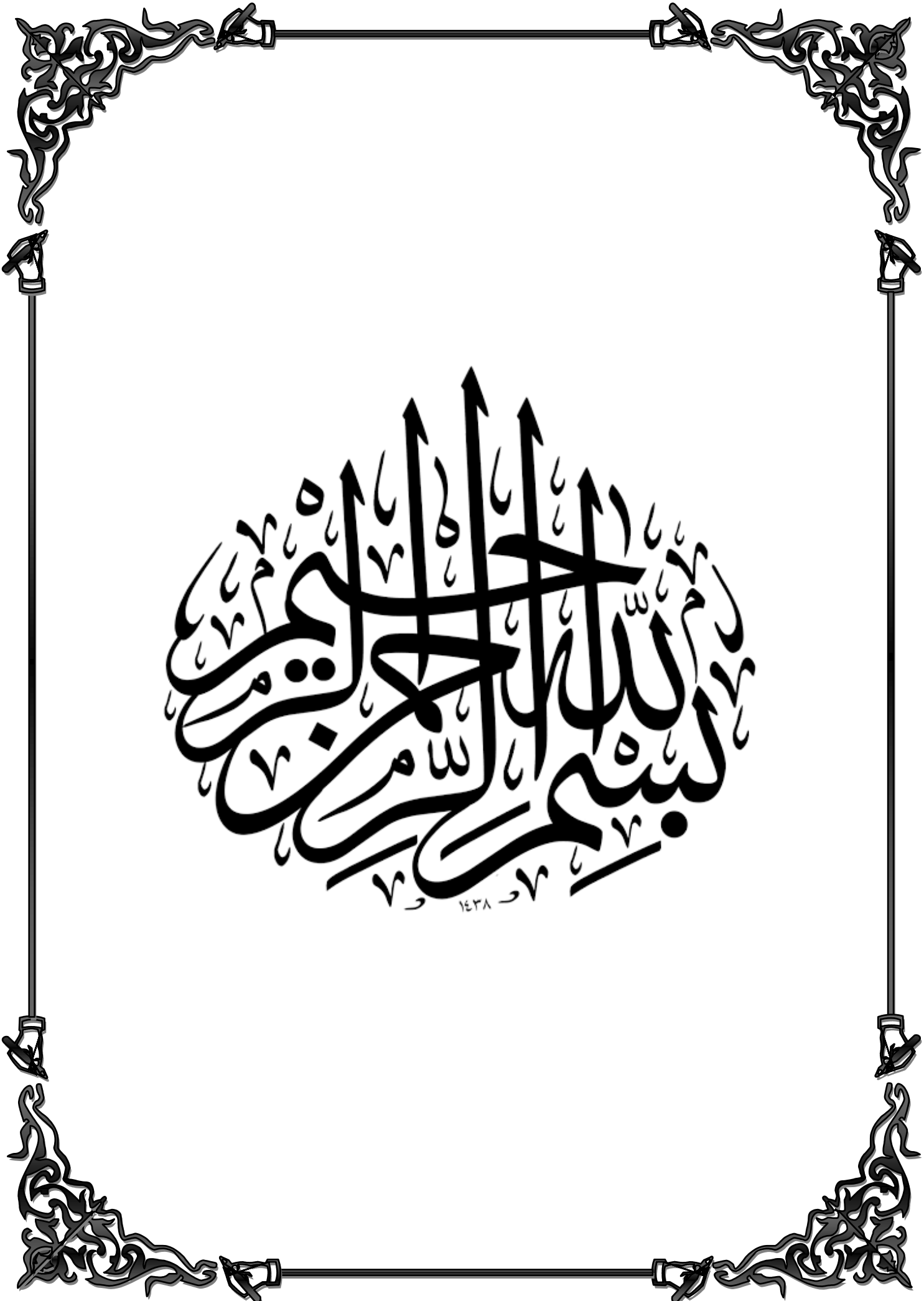
لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.
مشرفا و مقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د.

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤٣٨



سِرِّهِ وَتَقْدِيرِهِ

شكر وتقدير

بمناسبة هذه التجربة التي كانت الفرصة لتقديم هذا العمل المتواضع المتوج لنهاية تكويننا بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، تجربة أقل ما يقال عنها أنها كانت غنية بالمعارف العلمية والعملية وحتى الاجتماعية، كما مكنتنا من التعرف على أفضل الشخصيات، سواء من زملاء، أساتذة أو إداريين، شخصيات سيبقى تأثيرها ساريا فينا مدى الحياة...

نتقدم بالشكر بهذه المناسبة لكل من ساهم بتوجيه أو بمعلومة أو بتشجيع في هذا العمل ليرى النور...

إلى الأستاذ المشرف التي شكلت توجيهاته كل الفرق في انجاز هذا الفضل...

إلى الزملاء الذين أثروا محتوى هذا العمل بتبادلاتهم المعرفية...

كما لا ننسى من جزيل الشكر الأهل الذين لهم كل الفضل في بلوفنا هذا المقام.

فَاللَّهُ

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون، إلى أعلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها، إلى التي أنحني إليها بكل إجلال وتقدير، إلى التي أرجو قد أكون نلت رضاها أمني الغالية أظال الله في عمرها.

إلى من أدين له بحياتي، إلى من سادني وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي، إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام والعرفان أبي أظال الله في عمره.

إلى زوجي الذي كان دائما السند لي.

إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر إخوتي. إلى كل أصدقائي بدون استثناء، إلى الأساتذة الذين قدموا لنا يد المساعدة، إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا ولوطننا إنه نعم المولى ونعم النصير.

جميعات نور

إهداء

بسم الله المتعالي، أولاً لك الحمد ربي على كثير فضلك وجميل عطائك وجودك، الحمد لله ربي ومهما حمدنا فلن نستوفي في حمدك والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

من دواعي الفخر والاعتزاز أن أهدي ثمرة جهدي، هذا العمل المتواضع:

إلى من ساندتني في دعائها وصلاتها، إلى من سهرت الليالي تنير دربي، إلى نبع العطف والحنان، إلى أجمل ابتسامة في حياتي، إلى أمي الغالية أمد الله في عمرها وجزاها الله عني خير الجزاء.

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، إلى من علمني أن الدنيا كفاح، وسلاحها العلم والمعرفة، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب) أطال الله في عمره.

إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر إخوتي الذين هم سندي في الحياة.

إلى التي أنعمني الله ب صداقتها وودها إلى التي قاسمتني جهد إعداد هذه المذكرة صديقتي الطيبة والوفية جميات نور.

إلى مشاعل العلم أساتذتي الكرام الذين رافقوني في جميع أطوار التعليم من الابتدائي إلى الجامعة.

إلى كل الأقارب والأصدقاء ورفقاء الدراسة، إلى كل من ترك أثراً طيباً في حياتي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وأسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير لنا ولوطننا، إنه نعم المولى ونعم النصير.

يوسف نجاة

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وتقدير
-	الإهداء
I	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول والأشكال والملاحق
أ - و	مقدمة عامة
01	الفصل الأول: الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات
02	تمهيد
03	المبحث الأول : أساسيات حول التكنولوجيا
03	المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا وأهميتها
05	المطلب الثاني: أنواع ومجالات التكنولوجيا
07	المطلب الثالث: حتمية وجوب التكنولوجيا وانتشارها
08	المبحث الثاني: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات
08	المطلب الأول: مفاهيم أولية حول تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات
22	المطلب الثاني: مكونات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات
27	المطلب الثالث: العلاقة بين نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات
29	خلاصة الفصل الأول
30	الفصل الثاني: ماهية الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي
31	تمهيد
32	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية
32	المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية وأهدافها وأشكالها
37	المطلب الثاني: الوسائل التنظيمية والقانونية للرقابة الجبائية
48	المطلب الثالث: مبادئ الرقابة الجبائية والصعوبات التي تواجهها
55	المبحث الثاني: ماهية التحصيل الضريبي
55	المطلب الأول: مفهوم التحصيل الضريبي ومبادئه

فهرس المحتويات

56	المطلب الثاني: قواعد التحصيل الضريبي وأهدافه
59	المطلب الثالث: إجراءات التحصيل الضريبي في النظام الجبائي الجزائري
60	المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات كأداة لتطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي
61	المطلب الأول: مخطط عصرنة الإدارة الضريبية
64	المطلب الثاني: طبيعة نظام المعلومات الضريبية
67	المطلب الثالث: المنظومة المعلوماتية الجبائية
70	خلاصة الفصل الثالث
71	الفصل الثالث: دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية المسيلة
72	تمهيد
73	المبحث الأول: مدخل إلى مديرية الضرائب
73	المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية المسيلة
73	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية
80	المبحث الثاني: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وتطوير المراقبة الجبائية والتحصيل الضريبي
80	المطلب الأول: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية
81	المطلب الثاني: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والتحصيل الضريبي
83	المطلب الثالث: دراسة حالة للمؤسسة
95	خلاصة الفصل الثالث
96	خاتمة عامة
100	قائمة المراجع
108	الملاحق
119	ملخص



قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
14	مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات	1-1
24	الفرق بين الأنترنت والإنترنت	2-1
27	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	3-1

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
04	مفهوم التكنولوجيا	1-1
11	العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة	2-1
13	نموذج عام لنظام المعلومات	3-1
15	المكونات الأساسية لنظام المعلومات	4-1
16	وظائف نظام المعلومات	5-1
18	تكنولوجيا المعلومات	6-1
41	الهيكل التنظيمي العام لمفتشية الضرائب	1-2
42	الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات	2-2
43	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	3-2
74	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية المسيلة	1-3

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
109	إشعار بالتحقيق المحاسبي	01
110	محضر العتاد الذي بحوزة المكلف	02
111	محضر معاينة المخزون	03
112	إشعار بإعادة إخضاع بعد عملية التحقيق في المحاسبة	04
113	محضر حماية أشغال التحقيق المحاسبي بعين المكان	05
114	إشعار بإعادة الإخضاع النهائي بعد التحقيق المحاسبي	06

مقدمة عامة

تمهيد:

شهد العالم في الآونة الأخيرة ثورة معلوماتية هائلة، أدت إلى فتح آفاق واسعة لتطوير مختلف الإدارات العمومية والخاصة وتجديد أساليبها وآلية العمل فيها من أجل إنجاز مختلف الوظائف والخدمات بصورة أكثر تطورا ، ومن أبرز هذه التطورات الثورة التكنولوجية خاصة تلك المتعلقة بمعالجة البيانات والمعلومات وكيفية إيصالها إلى مستخدميها والتي تعرف بتكنولوجيا المعلومات، ولقد كان لاقتحام تكنولوجيا المعلومات لحياتنا أثارا كبيرة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي ، حيث أدت إلى ظهور ما يعرف بعصر المعلومات والمعرفة، عصر أصبحت فيه هذه الأخيرة موردا أساسيا لا يقل أهمية عن باقي موارد الإنتاج .

أدت التطورات التي شاهدها الجزائر ابتداء من مطلع التسعينات إلى ضرورة تبني إصلاحات في معظم القطاعات الاقتصادية، وباعتبار الإدارة الجبائية طرف معني ولما لها من دور كبير في جباية مختلف الضرائب، فقد باشرت في ورشة العصرية على نطاق واسع تهدف إلى إعادة هيكلة مصالحها والتشريعات المنظمة لها وتبسيط إجراءاتها وتحسين أدائها وذلك بالاعتماد على نظام معلوماتي جبائي ناجح، الأمر الذي يساهم في تحسين الفعالية والشفافية وكذا التشغيل الآلي الشامل لجميع إجراءات معالجة المعطيات ذات الصلة بفرض الضريبة والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، حيث تسعى أيضا من خلال هذا المشروع إلى إنشاء إدارة إلكترونية تركز أساسا على رقمنة العمليات الجبائية بغية تحسين وتطوير طرق التسيير وكذا تسهيل التعاملات الجبائية مع المواطن ومنه تحسين العلاقة الضريبية الموجودة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة .

1- إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين لنا دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية و التحصيل الضريبي؟

وهذا السؤال يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بتكنولوجيا المعلومات؟
- ✓ ما هي طبيعة الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي في النظام الجبائي الجزائري؟
- ✓ ما هي العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي؟

2- فرضيات الدراسة:

2-1- الفرضية الرئيسية :

تساهم تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي .

2-2- الفرصيات الفرعية :

- تكنولوجيا المعلومات هي العناصر والقدرات التي تستخدم في جمع البيانات والمعلومات وتخزينها ونشرها باستخدام تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات.
- الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي هما أهم الركائز الأساسية في النظام الجبائي الجزائري.
- توجد علاقة طردية موجبة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي .

3- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا ودراستنا لهذا الموضوع راجع لأسباب عدة نذكر منها:

3-1- أسباب ذاتية:

- الميل الشخصي للموضوع والرغبة في دراسته والتعرف على حيثياته .
- ارتباط موضوع هذا البحث بالتخصص الخاص بنا " محاسبة وجباية معمة " .

3-2- أسباب موضوعية:

- كثرة البحوث حول تكنولوجيا المعلومات لكنها لم تذكر العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي .
- الوقوف على مشروع الحكومة الجزائرية في عصره الإدارة الجبائية وكيفية تحسين أدائها وعلاقتها مع المكلفين بالضريبة .
- محاولة تسليط الضوء على العلاقة الموجودة بين تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.

4- أهداف الدراسة:

- إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يكمن في معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.
- معرفة العلاقة الموجودة بين المتغيرات الثلاث تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.

5- أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تعطي للباحث إضافة علمية ودراسة موضوعية واكتساب معرفة عن واقع تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين أداء الإدارة الجبائية، ودورها في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل والضريبي.

6- مجال الدراسة:

يمكن حصره في أربع مجالات وهي كالآتي:

- المجال البشري: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من الموظفين بمركز الضرائب بولاية المسيلة ؛
 - المجال المكاني: أجريت هذه الدراسة في مركز الضرائب لولاية المسيلة ؛
 - المجال الزمني: أجريت هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي 2021-2022؛
 - المجال الموضوعي: ركزت هذه الدراسة على معرفة علاقة تكنولوجيا المعلومات بالرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي؛
- 7- منهج الدراسة:**

وفي ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تم الاعتماد على المنهج التاريخي يظهر لنا من خلال السرد التاريخي لنشأة والتطور التاريخي لتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي حيث تم التطرق إلى مختلف المفاهيم الخاصة بالموضوع وشرح أبعادها لأنه أكثر ملائمة لهذه الدراسة، وذلك من خلال وصف المتغيرات الثلاثة للدراسة المتمثلة في تكنولوجيا المعلومات والرقابة والتحصيل الضريبي بالإضافة إلى المنهج التحليلي فقد تم استخدامه في تحليل طبيعة العلاقة الموجودة بين المتغيرات الثلاثة للدراسة، كما أنه تم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة دراسة الحالة ويظهر لنا هذا في الجانب التطبيقي من الدراسة والذي تمثل في دراسة حالة لدور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي على مستوى مركز الضرائب لولاية المسيلة .

8- الدراسات السابقة:

8-1- دراسة الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- تعد نظم المعلومات على درجة من الأهمية في المؤسسة من خلال أثرها الفاعل في إيصال المعلومات وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع وتفاعلاته وتأمين مقدرة اكتشاف الفجوات في النظام، لذا فإن القيام بعملية اتخاذ القرار في أي من المجالات دونما الارتكاز على المعلومات يفقد متخذ القرار الاستفادة من عامل حاسم لضمان تحقيق الهدف الذي يتطلع إليه بقراراته
- يعمل نظام دعم القرار على توفير كلا من المعلومات الخاصة بالمشكلة المطروحة والاتصالات لحل المشاكل شبه المهيكلة التي أصبحت من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المعاصرة ؛

8-2- دراسة ضيف الله نسيم، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين جودة العملية التعليمية: دراسة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل م د في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر،

باتتة، 2016-2017 . اقتصرت هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة العملية التعليمية على وجه الخصوص دون دراسة باقي وظائف التعليم العالي، ولتحقيق أهداف الدراسة المسطرة كان لزاما القيام باختبار فرضياتها وتحديد الصحيح والخطأ منها والإجابة على مختلف تساؤلاتها، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- فيما يخص واقع الأجهزة التكنولوجية فقد اتفق الأساتذة والطلبة على قلتها وعدم كفايتها ما أثر سلبا على وتيرة استخدامها التي ظهرت منخفضة في الإجمال ومقتصرة أساسا على الحاسوب والداات اشو؛
- فيما يخص واقع البرمجيات فقد اتفق كل من الأساتذة، الطلبة والإداريين على توفر البرمجيات العامة بنسبة 100% مع عدم توفر البرمجيات المتخصصة بالشكل الملفت للنظر، فقد سجل الأساتذة ما نسبته 25% تقريبا، ونسبة 13% كانت لدى الطلبة أما نسبة 25% فسجلت لدى الإداريين؛
- فيما يخص الشبكات فقد كان اتفاق كبير بين الطلبة والأساتذة سواء في أمر عدم توفرها تقريبا في قاعات التدريس، وهذا أثر أكيد على وتيرة استخدامها المنخفضة الراجع إلى عدم التوفر من جهة وكثافة التدفق الضعيفة من جهة أخرى.

8-3- دراسة بوحسان سارة كرزة، الآثار الفعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطبيقات تسيير الموارد البشرية في المؤسسة ، دراسة حالة مؤسستي "mobilise" و "Nedgma"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص

تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012. اعتماداً على الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج حيث نلخصها في:

- أصبحت المعلومة في الآونة الأخيرة أهم مصدر يستمد منه المورد البشري القوة والسلطة، ونتيجة لزيادة حجم المعلومات وسرعة تدفقها في المؤسسة، أصبح المورد البشري أول المطالبين بالتحكم والسيطرة على وظائفها لاستغلالها والاستفادة منها؛

- من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت في هذا البحث، اتضح ان استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمختلف تطبيقاتها له أثر بالغ الأهمية خاصة على تسيير الموارد البشرية، إذ تساهم هذه التكنولوجيا في تقليص الجهد والوقت وبالتالي تخفيض عبئ العمل، تسهل عملية الحصول على المعلومات يعني سرعة التداول وأداء المهام وتنفيذها.

8-4- دراسة هناء عبداوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية ، دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

• **نتائج نظرية:**

-تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الموارد الأكثر أهمية في بيئة الأعمال المعاصرة، إذا نجد أن المؤسسات التي تحقق نجاحا ملحوظا في مجال الأعمال هي التي تعتمد بدرجة كبيرة على تلك التكنولوجيات.

• **نتائج ميدانية:**

الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس تمتلك كوادر بشرية متخصصة، لعل من أهمها تلك التي تتخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أن دراستنا تكلمت عن تكنولوجيا المعلومات في إطار التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية، أما الدراسات السابقة فقد تكلمت عن أثر تكنولوجيا المعلومات على تحسين جودة العمليات التعليمية وأيضاً أثرها على تطبيقات تسيير الموارد البشرية.

9- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي اعترضتنا أثناء البحث هي أننا واجهنا صعوبات في الدراسة الميدانية خاصة في ولاية المسيلة حيث لاحظنا عدم اعتماد الإدارة الجبائية وخاصة في مديرية التحصيل على تكنولوجيا المعلومات، قلة المراجع المختصة بالتحصيل الضريبي، بالإضافة إلى ضيق الوقت لإعداد المذكرة نظراً لطول موضوع بحثنا فهو يحتاج إلى وقت طويل لإعداده .

10- هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

10-1- الفصل الأول: خصصناه للإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات حيث تم تقسيمه إلى مبحثين الأول تناولنا فيه أساسيات حول التكنولوجيا والثاني تناولنا فيه عموميات حول تكنولوجيا المعلومات.

10-2- الفصل الثاني: تناولنا فيه الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي في ظل اعتماد تكنولوجيا المعلومات والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث حيث تكلمنا في المبحث الأول على ماهية الرقابة الجبائية والمبحث الثاني تكلمنا فيه على التحصيل الضريبي أما المبحث الثالث فذكرنا تكنولوجيا المعلومات كأداة لتطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.

10-3- الفصل الثالث: قمنا بتخصيص هذا الفصل للدراسة التطبيقية على مستوى مركز الضرائب لولاية المسيلة، وقد قسمناه إلى مبحثين في المبحث الأول أعطينا نبذة عن مركز الضرائب وأهم مديرياته أما

المبحث الثاني فكان علاقة تكنولوجيا المعلومات بالرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي بالنسبة للمركز وأيضا دعمها بدراسة حالة بخصوص التحقيق المحاسبي.

الفصل الأول

الإطار النظري لتكنولوجيا المعلومات

تمهيد:

لقد شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات في العالم وخاصة في الآونة الأخيرة تطورات سريعة، حيث أصبحت من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات من أجل التطور والبقاء. وقد أصبحت المعلومة قوة مؤثرة على جميع المؤسسات مهما كان نوعها ونشاطها، حيث باتت جميع عمليات وأنشطة المؤسسات تعتمد إلى حد كبير على حجم ونوعية المعلومة المتوافرة، حيث لا تستطيع هذه جمع المعلومة وتخزينها وتحليلها واسترجاعها دون وجود أساليب وتقنيات حديثة، و للتفصيل أكثر في تكنولوجيا المعلومات فقد قمنا بتقسيم الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول التكنولوجيا .

المبحث الثاني: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات .

المبحث الأول: أساسيات حول التكنولوجيا

تعتبر التكنولوجيا من أحدث الأدوات للمؤسسة والإدارات، بل حتى الحكومات وأصبح مفهومها مرتبط بتطور وتقدم المجتمعات فهي تعتبر من الأدوات الأكثر مساهمة وبطريقة مباشرة في بناء مجتمع جديد ينطوي على أساليب وتقنيات جديدة، وفي هذا الجزء سنتناول مختلف التعريفات للتكنولوجيا، وكذلك أهميتها وأنواعها ومجالاتها وأيضاً حتمية وجوب التكنولوجيا وانتشارها.

المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا وأهميتها

إن وجود التكنولوجيا في المؤسسات مهما كان نوعها أو شكلها مهم وهذا نظر لأهميتها.

1-تعريف التكنولوجيا:

كلمة تكنولوجيا في أصلها مشتقة من الكلمتين اليونانيتين Techno وتعني الفن الصناعي و Logos تعني العلم أو الطريقة ، وبالتالي فهي علم فنون الصناعة.¹

• **تعريف 1:** التكنولوجيا متغير ظرفي أساسي يؤثر في تصميم الهيكل، و تعني التكنولوجيا عموماً عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع جاهزة من خلال الطرق والأساليب والأدوات والمعدات وكل ماله علاقة بهذا التحويل.²

• **تعريف 2:** هي اللغة التقنية والعلم التطبيقي والطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي فضلاً عن كونها مجموعة من الوسائل المستخدمة لتوفير كل ما هو ضروري لمعيشة البشر ورفاهيتهم، أما التقنية فهي أسلوب أو طريقة لمعالجة التفاصيل الفنية لإنجاز غرض منشود.(بشير كاوجة: 2012-2013).³

• **تعريف 3:** التكنولوجيا هي جهد إنساني وطريقة للتفكير في استخدام المعلومات والمهارات والخبرات والعناصر البشرية وغير البشرية المتاحة في مجال معين وتطبيقها في اكتشاف وسائل تكنولوجية لحل مشكلات الإنسان وإشباع حاجاته وزيادة قدراته.⁴

• **تعريف 4:** تعرف التكنولوجيا بأنها "التطبيق المنهجي المنظم للعلوم والمعارف الأخرى في إطار عملي معين بهدف الوصول إلى الحلول العلمية"(الناظر، 2014، 4)⁵

1- عمران عز الدين، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على فعالية إدارة العلاقة مع الزبائن، دراسة مقارنة بين شركات الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2016-2017، ص15.

2- مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، إثناء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص78.

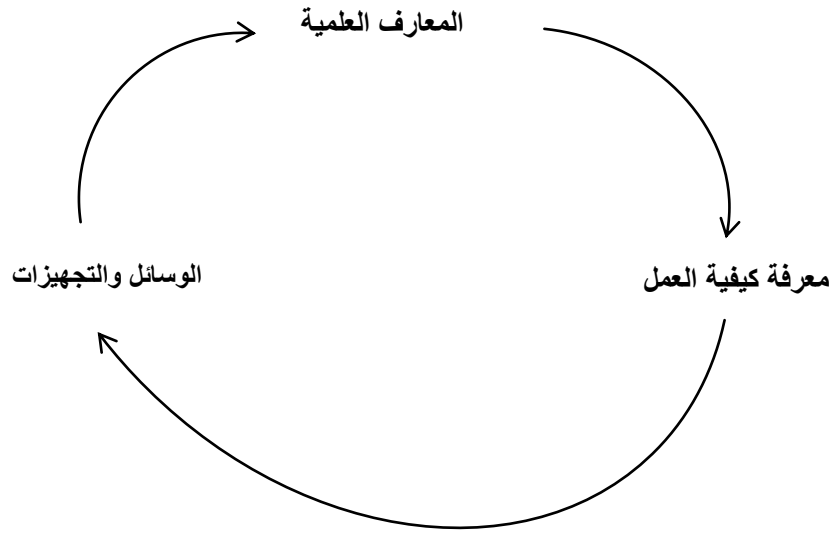
3- إبراهيم عمر يحيوي، تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العملية التعليمية في الجزائر، الطبعة الأولى، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016، ص23.

4- نور الدين زمام، صباح سليمان، تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2013، ص 165.

5- عمار محمد زهير تيناوي، دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركة الاتصالات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة أعمال، جامعة افتراضية سورية، 2018-2019، ص29.

- ومن خلال التعريفات السابقة يمكن إعطاء التعريف الموالي: "التكنولوجيا هي جملة مركبة من المعارف والوسائل والتجهيزات ومعرفة كيفية العمل أو الإنتاج بطريقة منظمة من أجل تحقيق أهداف العملية الإنتاجية. ويمكن توضيح هذا المفهوم في الشكل التالي :

الشكل 1-1: مفهوم التكنولوجيا



المصدر: المؤسسات الصغيرة مرزوقي، دور الابتكار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات صغيرة ومتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007-2008، ص19.

2- أهمية التكنولوجيا:

تبرز لنا أهمية التكنولوجيا في:¹

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة أو من خلال ابتكار وسائل فعالة وأكثر قدرة على الكشف عن ما هو موجود من هذه الموارد؛
- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية، تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أي زيادة درجة الانتفاع الاقتصادي من هذه الموارد؛

¹-مشري محمد ناصر، سبل تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة عدد من المؤسسات في الشرق الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف، 2016-2017، ص 20-21.

- ابتكار وسائل إنتاجية جديدة تتيح الإحلال بين الموارد بالشكل الذي يقلل من استخدام الموارد النادرة بزيادة استخدام الموارد المتوفرة، وبالشكل الذي يقود إلى زيادة الإنتاج من خلال ذلك ؛
- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية، من خلال التوصل إلى استنباط أساليب إنتاجية تتضمن الكفاءة ،وبما يحقق الزيادة في إنتاجية الموارد؛
- اكتشاف طرق ووسائل إنتاج جديدة ومن خلال التطور التكنولوجي وبالشكل الذي يتيح زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلفته؛

المطلب الثاني: أنواع ومجالات التكنولوجيا

أولاً: أنواع التكنولوجيا

تصنف التكنولوجيا على أساس عدة معايير منها ما يلي:¹

1. على أساس درجة التحكم: ونجد فيها:
 - التكنولوجيا الأساسية: وهي تكنولوجية شائعة ومعروفة تقريبا وتمتلكها المؤسسات الصناعية، حيث تتميز بدرجة تحكم كبيرة جدا؛
 - تكنولوجيا التمايز: هذه التكنولوجيا هي عكس النوع السابق، حيث تمتلكها مؤسسة واحدة أو عدد محدد من المؤسسات تتميز بها عن بقية منافسيها المباشرين.
2. على أساس موضوعها : ونجد فيها:
 - تكنولوجيا المنتج: يوجد هذا النوع من التكنولوجيا محتوى في المنتج النهائي ومكون له؛
 - تكنولوجيا أسلوب الإنتاج : وهي تلك التكنولوجيا المستخدمة في عمليات الإنتاج والتصنيع وعمليات التركيب والمراقبة؛
 - تكنولوجيا التشغيل: وتستخدم في معالجة مشاكل التصميم والتنظيم وتسيير تدفقات الموارد، ومثال ذلك البرامج والتطبيقات التشغيلية، وكذا نظم دعم القرار .
3. على أساس محل استخدامها: ونجد:
 - تكنولوجيا مستخدمة داخل وخارج المؤسسة: وتتميز درجة التحكم في هذا النوع بمستوى عالي من الكفاءة والخبرة، ويفضلها تكون المؤسسة مستقلة عن المحيط الخارجي إذا استخدمت في الداخل والعكس صحيح؛

¹-بن بوريش نشاط الدين، أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على جودة الخدمات البنكية، دراسة لبعض البنوك التجارية الجزائرية (عمومية وخاصة)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017-2018، ص ص6-7.

➤ تكنولوجيا التصميم: وهي التي تستخدم في نشاطات التصميم في المؤسسة، كالتصميم بمساعدة الحاسوب الآلي وغيرها من التكنولوجيا الأخرى.

4. على أساس درجة التعقيد: وتشمل ما يلي:

➤ تكنولوجيا ذات درجة عالية: وهي تكنولوجيا شديدة التعقيد والتي من الصعب على المؤسسة الوطنية في الدول النامية تحقيق استغلالها إلا بطلب العون من صاحب البراءة؛

➤ التكنولوجيا العادية: وهي أقل تعقيدا من النوع السابق، ويمكن للفنيين والمختصين في الدول النامية استغلالها، إلا أنها تتميز بضخامة تكاليف الاستثمار وكذا الصعوبات التي تصادف الدول النامية في الحصول على براءتها من المعرفة الفنية.

5. على أساس كثافة رأس المال: وتكون كالاتي:

➤ التكنولوجيا المكثفة للعمل: وهي تلك التي تؤدي إلى تخفيض نسبة رأس المال اللازمة لوحدة من الإنتاج مما يتطلب زيادة في عدد وحدات العمل اللازمة لإنتاج تلك الوحدة، ويفضل تطبيقها في الدول ذات الكثافة السكانية والفقيرة في الموارد ورؤوس الأموال؛

➤ التكنولوجيا المكثفة لرأس المال: وهي التي تزيد من رأس المال اللازم لوحدة واحدة من الإنتاج مقابل تخفيض وحدة عمل، وهي التي تناسب في الغالب الدول التي تتوفر على رؤوس أموال كبيرة؛

➤ التكنولوجيا المحايدة: هي تكنولوجيا يتغير فيها معامل رأس المال والعمل بنسبة واحدة، لذلك فإنها تبقى على المعامل في أغلب الأحيان بنسبة واحدة.

ثانيا: مجالات التكنولوجيا:

تعمل التكنولوجيا كوسيلة مهمة جدا في ثلاث مجالات مختلفة ومتنوعة تتمثل أساسا في:¹

(1) تكنولوجيا المنتج (Product technologie)

يهتم هذا النوع بنقل الأفكار إلى منتجات وخدمات جديدة من خلال تقديم معارف، طرق جديدة لأداء العمل والإنتاج، والتي تتطلب التنسيق والتعاون بين مختلف عمليات المنظمة لتلبية رغبات واحتياجات الزبائن، كما تتطلب عملية البحث عن تقنيات جديدة للمنتج إلى تعاون بين الأقسام .

(2) تكنولوجيا النظام (Procès technologie)

تهتم بالطرق والإجراءات التي تساهم في أداء الأعمال داخل المنظمة، فهي عبارة عن المكائن والأجهزة التي تؤدي إلى إنتاج المنتجات أو تقديم الخدمات .

¹-ضيف الله نسيم، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين جودة العملية التعليمية:دراسة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل م د في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة1، 2016-2017، ص80.

(3) تكنولوجيا المعلومات (Information technologie)

تركز على التقنيات المتعلقة باكتساب ونقل المعلومات بهدف حصول المنظمة على أفضل القرارات اللازمة لتقديم المنتجات والخدمات الجديدة، وتشمل عملية تجميع، معالجة وتوزيع المعلومات المناسبة لاسيما التقنيات المستندة على الحاسوب .

المطلب الثالث: حتمية وجوب التكنولوجيا وانتشارها

- هناك عدة أسباب أدت إلى حتمية وجوب التكنولوجيا وسرعة وزيادة انتشارها، نعرضها على النحو التالي:¹
- التوسع في المظاهر والانجازات العلمية وانتشارها في كافة المجالات بشكل يحتم ضرورة التعامل معها دون انتقاء أو اختيار.
 - التيقن التام من قيمة التكنولوجيا لما تحققه من مردود ايجابي يستحيل التقليل منهما أو الاستغناء عنها باستمرار أو الاعتماد على الوسائل القديمة كبديل عنها؛
 - ما أصبحت تمثله الوسائل التكنولوجية من سمة العصر يستحيل الأخذ بجزء منها وترك الآخر مما يفرض الاعتماد على كل ما هو جديد وحديث منها باعتباره أمر ضروري لامناص عنه، كل في مجال تخصصه؛
 - عدم إمكانية الاعتماد على الوسائل التقليدية القديمة بسبب إما توقف إنتاجها ،أو بسبب انتهاء الاعتماد عليها أو لعدم قانونيتها
 - انتشار ظاهرة الانبهار الحضاري بين الأفراد والمجتمعات بشكل يؤدي إلى ضرورة التقليد والمحاكاة.

¹- إيمان يحيوي، أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات الخدمتية دراسة عينة من المؤسسات بولاية أم بواقي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي،2016-2017، ص-20.

المبحث الثاني: عموميات حول تكنولوجيا المعلومات

تمثل تكنولوجيا المعلومات عنصرا هاما في المنظمات، والتي أصبحت موردا استراتيجيا تعتمد عليه في مواجهة ظروف المنافسة خاصة في ظل ما يشهده عالم اليوم من تغيرات مستمرة وسريعة، إذ أخذت المنظمات تتعامل مع كمية هائلة من المعلومات في محاولة خزنها وتطبيقها لغرض استعمالها بسهولة وذلك من خلال الاستعانة بالتكنولوجيا التي أصبحت أحد دعائم المنظمة لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات وذكر مكونات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وفي الأخير نذكر العلاقة بين نظام المعلومات وتكنولوجيا المعلومات.

المطلب الأول: مفاهيم أولية حول تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات

أولا: نظام المعلومات

1-تعريف النظام:

- **تعريف 1:** النظام مصطلح مشتق أساسا من كلمة system اليونانية التي تعني: الكل المركب من عدد من الأجزاء، اكتسبت هذه الكلمة بمرور الزمن معاني جديدة ودلالات مختلفة لوصف مختلف الظواهر الإدارية والعلمية والفنية والعامة.¹
- والنظام هو مجموعة أو ترتيب للموجودات أو الأشياء التي تعود أو ترتبط بوحدة متكاملة متمثلة على جميع العناصر. وهذه ترتب بشكل يساعدها على التفاعل لإنجاز واحد وأكثر من الأهداف.
- ويمكن النظر للنظام على كونه مجموعة من الأفراد و المكائن، والأفكار والنشاطات التي تعمل بصورة مجتمعة لمعالجة البيانات لغرض توفير حاجة الفرد أو المؤسسة أو الأمة إلى المعلومات.
- **تعريف 2:** ويعرف النظام أيضا على أنه مجموعة من المتغيرات ترتبط فيما بينها بعلاقة متبادلة تشكل وحدة مميزة ومتكاملة، كما ترتبط بعلاقات معينة مع النظم الأخرى. أيان النظام يتألف من مجموعة مدخلات يتم معالجتها، وتتفاعل ضمن مجموعة عمليات ينتج عنها في النهاية مجموعة مخرجات تختلف من حيث الخصائص: الشكل، الحجم والوظيفة.²

¹- إنعام علي توفيق الشهريلي، نظم المعلومات باستخدام بحوث العمليات، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص07.

²- نجلاء يوسف البشير محمد، أثر تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات في الجامعات الحكومية السودانية، دراسة حالة جامعة الجزيرة ولاية الجزيرة، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، 2021، ص6.

- **تعريف 3:** وقد أعطى ماوكلر (Mockler) تعريفه للنظام على أنه مجموعة ذات طابع انتظامي لمكونات مستقلة ولكنها تعتمد على بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف مشتركة.¹
- 2- **تعريف المعلومات:** لا يمكن التحدث عن المعلومات لحالها دون التفريق بينها وبين البيانات والمعرفة، بالإضافة إلى إبراز العلاقة التي تربط هذه المفاهيم الثلاثة ببعضها البعض.
- 2-1 **تعريف البيانات (data):** لها العديد من التعاريف نذكر منها ما يلي:
- **تعريف 1:** هي مفاهيم لغوية أو رياضية أو رمزية خالية من المعنى الظاهري متفق عليها التمثيل الأشخاص أو الأشياء أو الأحداث. فمفاهيم مثل كرسي، وصندوق، وسيارة، وأحمر، و6، وكبير، هي بيانات لا معنى ظاهري لها. وهي بحاجة لأن تخضع العملية معالجة (processing) لتتحول إلى معلومات. وهذه المعالجة تتم عن طريق الجمع أو التصنيف أو الترتيب أو الترميز أو الاختصار، أو الترجمة، أو الجدولة... الخ، وغرض هذه المعالجة هو تحويل المفاهيم الخالية من المعنى الظاهري إلى مفاهيم ذات معنى تساعد في عملية صنع القرار وحل المشاكل ويطلق عليها تسمية المعلومات (information)، والمعالجة في نظام المعلومات الحاسوبي تجري بواسطة الحاسوب الذي يتميز بقدرته الهائلة على معالجة أحجام ضخمة من البيانات بسرعة عالية جدا ودقة متناهية ومن دون تعب أو ملل.²
- **تعريف 2:** وتعرف البيانات أيضا أنها تشمل البيانات الجغرافية كل من الخرائط وصور الأقمار الصناعية والصور الجوية بالإضافة إلى البيانات الجدولية والوصفية المرتبطة بها.³
- **تعريف 3:** هي عبارة عن أفكار وحقائق وآراء تصف حدثا معيناً، ولكن دون إجراء أي تعديل أو تفسير أو مقارنة، حيث يتم الوصف لها بكلمات أو أرقام أو رموز، ولذلك تعتبر البيانات هي المواد الخام التي تشتق منها المعلومات.⁴

¹- الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف، 2011-2012، ص5.

²- عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص12.

³- محمد صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات، الطبعة الأولى، روتابرينت للطباعة، مصر، 2002، ص105.

⁴- سحانين الميلود، مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لجيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص4.

2-2 تعريف المعرفة :

- **تعريف 1:** تشتق هذه الكلمة من كلمة عرف، وهي الموضوع الذي يثبت فيه الفرق، فهي معلومات مجتمعة ومنظمة وهي أعلى من الإحاطة أو الإدراك تؤدي إلى الحل أو الخبرة أو السلوك المتخذ بالفعل.¹
 - **تعريف 2:** وتعرف المعرفة كذلك أنها تلك الأفكار أو المفاهيم التي تصل إليها كينونة معينة (فرد أو مؤسسة أو مجتمع)، والتي نستخدم لاتخاذ سلوك فعال نحو تحقيق أهداف المدينة، فالمعرفة مصطلح يستخدم لوصف فهم أي منا للحقيقة، (حيث أن هذه الحقيقة نسبية وتعود أساسا إلى مدى قدرة الفرد على إدراكها وفقا لمبادئه وأفكاره بغض النظر عن صحتها، وفقا للمدلول العام). وتتواجد المعرفة في العديد من الأماكن، مثل قواعد المعرفة، وقواعد البيانات، وخزانات الملفات، وأذهان الأفراد، وتنتشر عبر المجتمع ومنظّماته، وتكون أكثر وضوحا في منظمات الأعمال منه في المجتمعات.²
 - **تعريف 3 :** هي تراكم خبرة ومعلومات وتجارب فرد أو مجموعة أفراد أو منظمة أو مجتمع في وقت معين.³
- ومن خلال تعريفنا للبيانات والمعرفة يمكننا تعريف المعلومات .

2-3 تعريف المعلومات:

- **تعريف 1:** البيانات التي تم إعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً (للفرد مستقبلاً) وتقدم المعلومة إما في شكل جداول أو رسوم بيانية أو منحنيات أو مؤشرات تجمع أكثر من بيان وتكون غالباً ناتجة عن عمليات حسابية على البيان الخام، حيث تتحدد جودة المعلومة بقدرتها على تحفيز متخذ القرار ليتخذ موقفاً معيناً.⁴
- **تعريف 2:** مصطلح المعلومات يشير إلى البيانات التي تم تنظيمها ومعالجتها حتى تصبح ذات معنى وتضيف معرفة وتصبح كأساس لعملية اتخاذ القرار.⁵
- **تعريف 3:** في حين تعرف المعلومات على أنها: " صورة للأهداف والنتائج حيث تمثلها وتأتي بمعرفة لا يملكها المستلم، أو لا يستطيع التنبؤ بها للمعلومات تقلل من عدم التأكد وليس لها قيمة إلا إذا كان لديها

¹- خوجلي عثمان نور الدين بابكر، دور تكنولوجيا المعلومات على الأسواق المالية، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، 2018، ص 15.

²- ياسر الصاوي، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 17.

³- سليمان مصطفى الدلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 44.

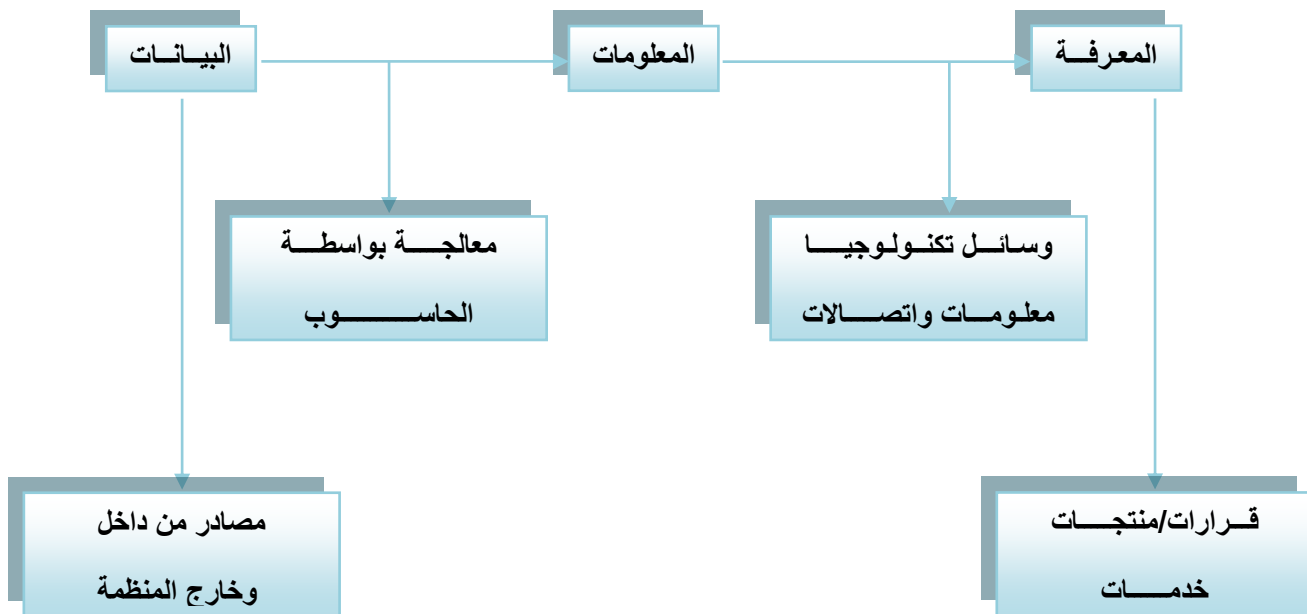
⁴- محمد صلاح سالم، مرجع سبق ذكره، ص 51.

⁶- د إبراهيم الجزراوي، د عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص 15.

تأثيراً مفيداً على القرارات و الأعمال، ويعرفها البعض على أنها جزء لا يتجزأ عن العمل أو التصرف، فهي توضح له الوسائل، الأهداف والقيود وتدعمه بالتعريف به ومطابقتها مع الأهداف، كما أنها تعبر عن النتائج الضرورية والمفيدة للتعلم والثقافة.¹

3- العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:

الشكل 1-2- العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة



المصدر: غوال نادية، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من الدول العربية (2000-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل الاقتصادي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2018-2019، ص27.

من خلال الشكل نلاحظ أن البيانات لها أهمية كبيرة بحيث تعتبر الركيزة الأساسية بالنسبة للمؤسسة قد يكون أحدهما داخلي تعتمد فيه على مواردها البشرية، المادية، والمالية، وأخرها خارجي مصدره البيئة الخارجية

¹- بدون خير الدين وآخرون، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحميد بالصوف، ميلة، 23 و24 أفريل 2018، ص4.

(التسويقية)، حيث تنصب كلها في وعاء واحد وهو الحاسوب بغية تحليلها ومعالجتها لتصبح كمعلومات قابلة للاستهلاك من طرف المؤسسة، وذلك بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فتتحول وتنبولر تلك المعلومات وتتدفق بشكل داخلي أو خارجي كعرفة أنتجتها المؤسسة فتكون على شكل قرارات إدارية أو منتجات (سلع وخدمات) .

4- تعريف نظام المعلومات: لقد أطلق الباحثون في ميدان أنظمة المعلومات مصطلحات مختلفة على نظام المعلومات مثل: "نظام معالجة المعلومات" أو "نظام معالجة البيانات" أو "إدارة موارد المعلومات" وباختصار "نظام المعلومات"، لكن هذه المصطلحات برغم اختلاف تسمياتها إلا أنها تتقارب في مفاهيمها ومعانيها، بل وتكاد تتطابق عند بعض المؤلفين وللوصول إلى مفهوم لنظام المعلومات لا بد من التطرق إلى مفاهيم متعددة لنظام المعلومات كما يلي:¹

- **تعريف 1:** مجموعة من الأفراد والإجراءات والمصادر او الموارد التي تجمع وتحول وتثبت المعلومات في المنظمة. ونظام المعلومات يقبل موارد البيانات كمدخلات ويقوم بمعالجتها كمنتجات معلومات هي المخرجات.²
- **تعريف 2:** يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه مجموعة الأجزاء المركبة والمكونة ذات العلاقة بأعمال جمع، ومعالجة، وخبزن، وتوزيع المعلومات لدعم أعمال صناعة واتخاذ القرارات في المنظمة. ويساعد هذا النظام بدوره المديرين والعاملين في تحليل المشكلات والوصول إلى الهدف المنشود. وينتج ويولد النظام المعلومات التي تحتاجها المنظمات في صنع واتخاذ القرارات، وفي السيطرة على العمليات وتحليل المشاكل، وفي تقديم منتج أو خدمة جديدة كذلك.³
- **تعريف 3:** يعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة متداخلة من المكونات التي تعمل على الجميع (استرجاع)، تشغيل، تخزين، ونشر المعلومات وذلك بغرض مساعدة عملية صنع القرار والرقابة داخل المنظمة.⁴

¹- العياشي عيوني، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة، دراسة استطلاعية على شركة مناجم الحديد والفوسفات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014، ص3.

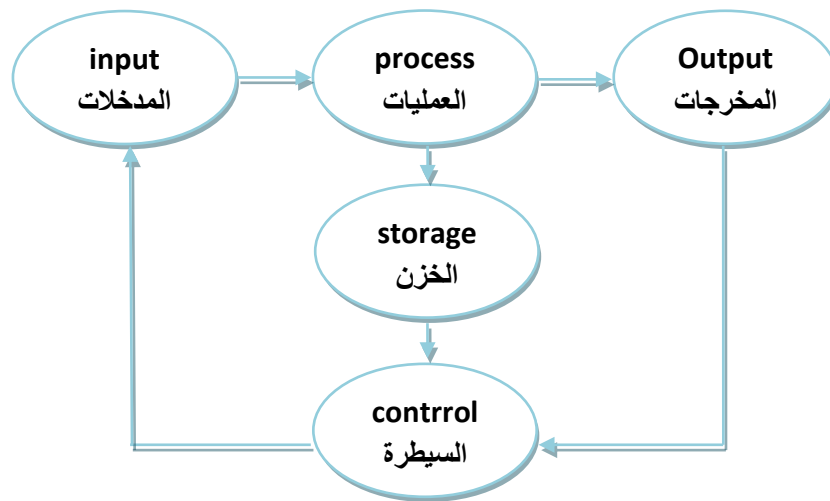
² عماد الصباغ، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

³ - د مزر شعبان العاني، د شوقي ناجي جواد، مرجع سبق ذكره، ص 251.

⁴ نبيل محمد مرسى، التقنيات الحديثة للمعلومات، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، 38 شارع سوتير، الأزارين، الإسكندرية، 2005، ص16.

- وبالتالي يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه: مجموعة من المكونات المترابطة تهدف إلى جمع ومعالجة وتخزين وتوزيع المعلومات لدعم القرار والتحكم في المؤسسة. و بالإضافة إلى دعم عملية صنع القرار، التنسيق، والسيطرة، فإن نظم المعلومات تساعد أيضا الإدارة العليا على تحليل المشاكل والموضوعات المعقدة بتوفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرار. نموذج عام لنظام المعلومات:

الشكل 1-3- نموذج العام لنظام المعلومات



المصدر: إنعام علي توفيق الشهريلي، مرجع سابق، ص12.

4-2. مراحل تطور نظام المعلومات:

ويمكن تحديث مراحل تطور نظام المعلومات من خلال هذه المراحل المذكورة في الشكل.¹

الجدول رقم 1-1: مراحل تطور نظام المعلومات

<p>مرحلة الأعمال التجارة الإلكترونية: التسعينات - حتى الآن نظم الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية: وتستند إلى الانترنت وغيرها من الشبكات .</p>
<p>مرحلة النظم الإستراتيجية ونظم المستخدم النهائي: الثمانيات - التسعينات نظم المستخدم النهائي: وهي توفير تدعيم مباشر لعمل المستخدم النهائي وتتميز باعتماد المستخدم على نفسه في توفير احتياجاته المعلوماتية. نظم دعم الإدارة العليا: وهي توفر المعلومات الهامة للإدارة العليا. النظم الخبرة: وهي توفر نصيحة الخبراء للمستخدم النهائي.</p>
<p>مرحلة تدعيم القرارات: السبعينات-الثمانيات نظم دعم القرارات: تتوفر تدعيم تفاضلي محدد الفرص لخدمة عملية اتخاذ القرارات.</p>
<p>مرحلة التقارير الإدارية: الستينات -السبعينات نظم المعلومات الإدارية: توفر تقارير إدارية ذات طبيعة محددة لتدعيم اتخاذ القرارات.</p>
<p>مرحلة تشغيل البيانات: الخمسينات -الستينات نظم تشغيل البيانات الالكترونية: تقوم بتشغيل المعاملات وفض السجلات والتطبيقات المحاسبية</p>

الدور
المشترك
لنظم
المعلومات
في
المنظمات

الدور
المتزايد
لمشاركة
المستخدم
النهائي و
الإدارة
في نظم

المصدر: بطاهرة بختة، يوسف راضية ، مدى مساهمة نظم المعلومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، ملتقى حول دور الموازنة الصفيرية في ترشيد النفقات : واقع وآفاق ،جامعة قلمة، يومي 22-23 أكتوبر 2019،ص3.

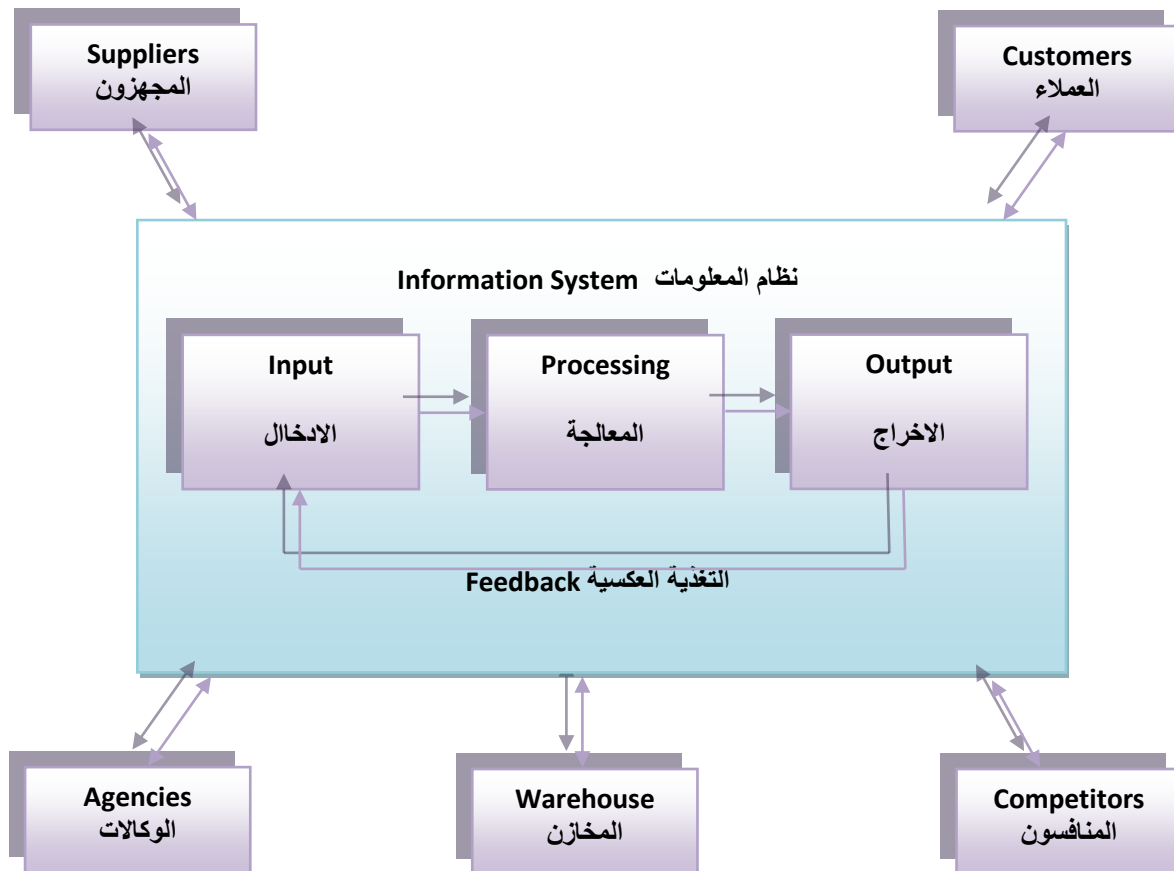
4-2- مكونات نظام المعلومات: لنظام المعلومات مكونات أساسية تتمثل فيما يلي:²

▪ وحدة الإدخال وتمثل وحدة استلام وجمع البيانات الخام من داخل المنظمة او من خارجها.

² - مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، مرجع سبق ذكره، ص 251.

- وحدة المعالجة وتمثل في أنشطة معالجة البيانات الخام وتحويلها إلى بيانات ذات معنى ومعبرة لصالح صانع القرار.
- وحدة الإخراج وتمثل نقل المعلومات التي تمت معالجتها إلى الأشخاص المستخدمين أو الوحدات الإدارية التي يجري فيها تنفيذ الفعاليات أو المهام الخاصة بمخرجات المنظمة.
- وأخيرا التغذية العكسية وتمثل إرجاع ردود فعل المستفيدين من المنظمة على شكل بيانات أو معلومات، يستفاد منها في تعديل مسارات معالجة البيانات والمعلومات الخاصة بنظام المعلومات، وعليه يمكن توضيح المكونات الأساسية لنظام المعلومات في الشكل التالي:

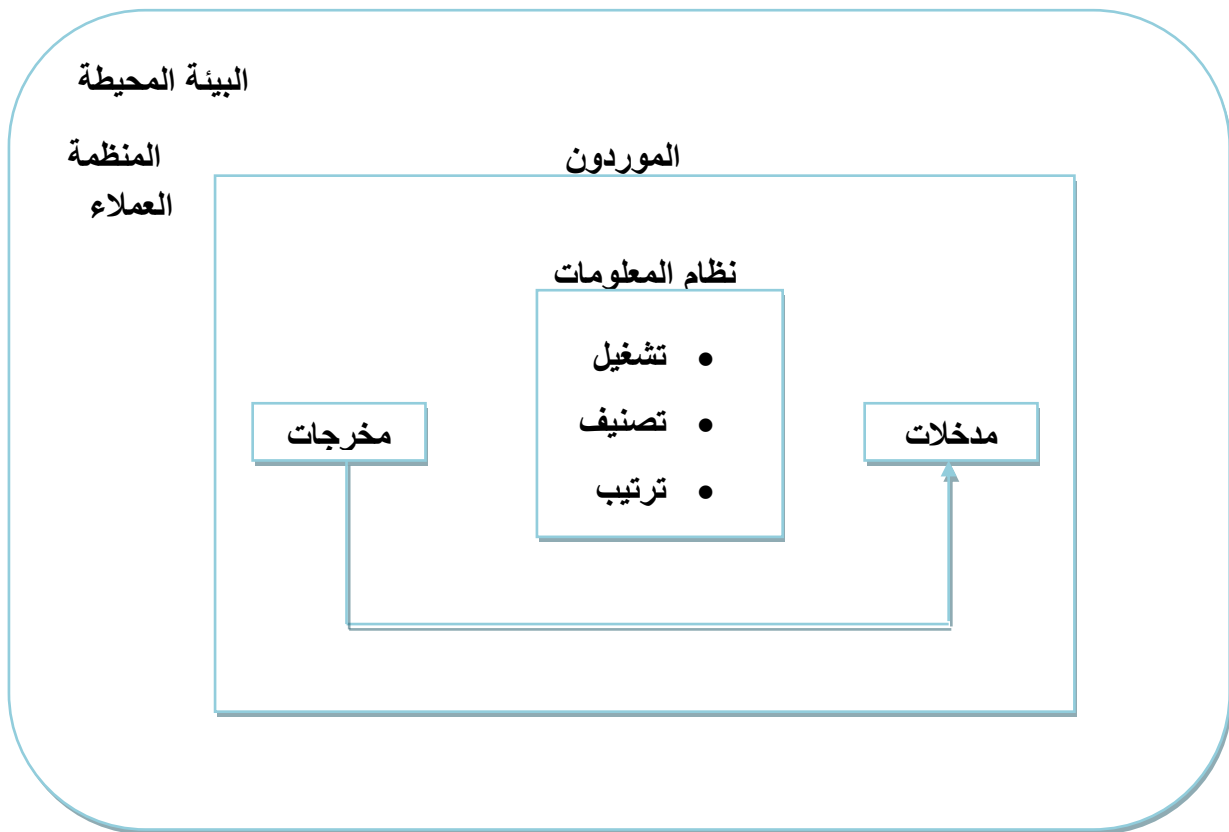
شكل 1-4 - المكونات الأساسية لنظام المعلومات



المصدر: مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، مرجع سبق ذكره، ص 252.

3-4 - وظائف نظام المعلومات: ونلخص الوظائف الرئيسية لنظام المعلومات في الشكل التالي:¹

الشكل 1-5- وظائف نظام المعلومات



المصدر: نبيل محمد مرسى، مرجع سابق، ص، 17

ثانياً: تكنولوجيا المعلومات

يتجاهل معظم الباحثين في تحديدهم لمفهوم تكنولوجيا المعلومات، فهذان المصطلحان يستعملان عندما يتعلق الأمر بالمعلومات سواء بعملية نقلها وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها أو تناقلها. ويتم التركيز على تلك الأدوات في وضع تعريف لهذا المصطلح. وتشمل تكنولوجيا المعلومات مجموعة من تكنولوجيات، التي تسمح

بجمع وتخزين ونقل ومعالجة المعلومات في شكل صور وأصوات وبيانات، وهي تشمل الإلكترونية الدقيقة، علم البعديات الإلكترونية والتكنولوجيات الملحقة.¹

- **تعريف 1:** تكنولوجيا المعلومات هي استعمال التكنولوجيا الحديثة للقيام بالتقاط ومعالجة، وتخزين واسترجاع، وإيصال المعلومات سواء في شكل معطيات رقمية، نص، صوت أو صورة.²
- **تعريف 2:** ويعرف روجر كارتر Roger carter تكنولوجيا المعلومات بأنها " الأنظمة والأدوات المستخدمة لتلقي، تخزين، تحليل، وتوصيل المعلومات في كل أشكالها، وتطبيقها لكل جوانب حياتنا، شاملة المكتب، المصنع و المنزل". وينطلق هذا التعريف من مقولة أن تكنولوجيا المعلومات رغم أنها عديدة، إلا أنها جميعا يتم مزجها لتخدم حاجات ثورة المعلومات. وهذه التكنولوجيات تشمل: تكنولوجيا الحاسب الإلكترونية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، التكنولوجيا المسموعة والمرئية، الطباعة...كلها جزءا من تكنولوجيا المعلومات، وأي تعريف لتكنولوجيا المعلومات لهذا السبب ينبغي أن يكون متسعا جدا.³

- **تعريف 3:** يعرف قاموس "ماك ميلان" تكنولوجيا المعلومات بأنها: حيازة ومعالجة، تخزين وبث معلومات محفوظة، مصورة، ثنائي أو رقمية بواسطة مزيج من الحاسوب الإلكتروني والاتصالات السلكية واللاسلكية يعمل على أساس الإلكترونيات الدقيقة.⁴

- **تعريف 4:** يمكن تعريف تكنولوجيا المعلومات كما يلي: هي كافة أنواع الأجهزة والبرامج المستخدمة في تخزين وتجهيز واسترجاع المعلومات.⁵

ومن خلال التعريفات السابقة لتكنولوجيا المعلومات فإن تكنولوجيا المعلومات تتمثل في: " العناصر والقدرات التي تستخدم في جمع البيانات والمعلومات وتخزينها ونشرها، باستخدام تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات بسرعة عالية وكفاءة.

¹ - بن رجدال جوهر، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الأداء في المنظمة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة2الجزائر، ص208.

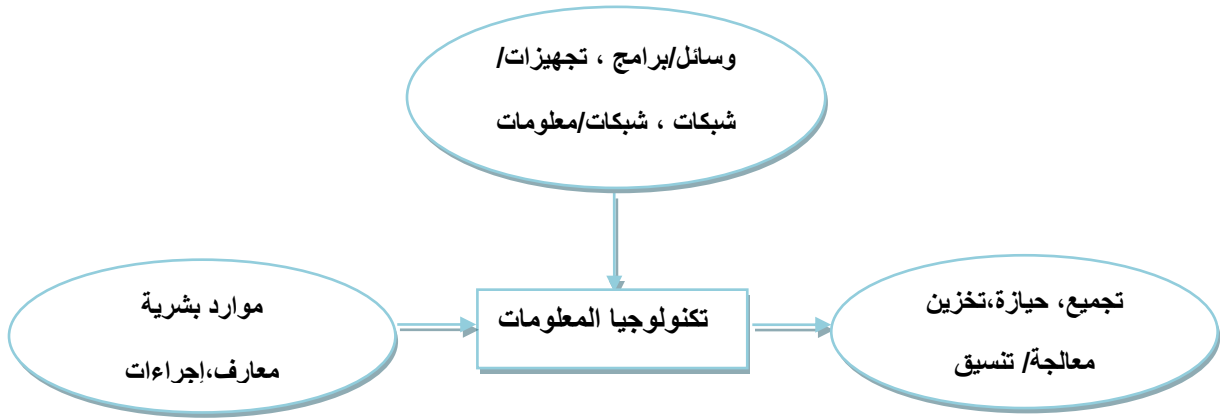
² Michel paquin, Mangement of information technology, agency editions, canada, 1990, p17.

³ - محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات IT، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص20.

⁴ عزري أمين، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الثامن، ص 263.

⁵ - بوجنان خالدية، مبطوش العلجة، دور تكنولوجيا المعلومات والبرامج الإلكترونية في تحسين البحث العلمي ورفع مستوى أداء الجامعات، ملتقى دولي حول البحث العلمي كاستراتيجية للتنمية بين متطلبات التمويل والتحديات المتجددة، الحمامات، تونس، من 17 إلى غاية 22 جويلية، ص5.

الشكل 1-6- تكنولوجيا المعلومات



المصدر: إيمان يحيى، مرجع سبق ذكره، ص 22.

2- خصائص تكنولوجيا المعلومات: نذكر من خصائصها ما يلي:¹

- ✓ **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا جعلت كل الأماكن -إلكترونيا- متجاورة.
- ✓ **تقليص المكان:** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة.
- ✓ **الذكاء الاصطناعي:** أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في العملية الإنتاجية.
- ✓ **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين، وكذا منتجي الآلات، ويسمح بتبادل المعلومات مع باقي النشاطات الأخرى.

¹ بوعلام ولهي، عثمان محادي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 200.

- ✓ **اللا تزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشتركون غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
- ✓ **اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات، فالإنترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطلها على مستوى العالم.
- ✓ **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع.
- ✓ **قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة مع إمكانية التحكم في نظام الاتصال.

3- مراحل تطور تكنولوجيا المعلومات

إن تكنولوجيا المعلومات مرت بمراحل تاريخية متشعبة ولكنها مترابطة ومن الممكن أن تحصر بخمسة مراحل، الأولى والثانية منها قديمة يقدم وجود الإنسان، نذكرها من باب أن التكنولوجيا - كما مر بنا - هي تطويع القوى لمصلحة البشر، ولكن ظهور مفهوم تكنولوجيا المعلومات بشكل واسع حقيقة كان مع عقد الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن الماضي، مع ظهور الحواسيب على نطاق تجاري، وتجمل بالثلاثة مراحل الأخيرة، وكما يأتي:¹

- **المرحلة الأولى:** وتتمثل في اختراع الكتابة السومرية أولا أو الكتابة المسمارية ثم الكتابة التصويرية ثم مختلف أنواع الكتابة الأخرى.
- **المرحلة الثانية:** وتتمثل باختراع الطباعة ابتداء من الحجرية الثابتة ثم بالحروف المعدنية الثابتة ثم بعد ذلك الطباعة المعدنية المتحركة.
- **المرحلة الثالثة:** وتتمثل بثورة المعلومات والاتصالات، ابتداء من اختراع الطباعة ومختلف أنواع مصادر المعلومات المسموعة والمرئية، واختراع الحاسوب، وعملي. التزاوج بين تكنولوجيا الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات، وصولا إلى إنشاء الشبكات المعلوماتية.

¹ - حيدر شاكر البرزنجي، محمود حسن جمعة، تكنولوجيا ونظم المعلومات في المنظمات المعاصرة منظور (إداري) - (تكنولوجي)، 2013، ص ص 11-13.

- **المرحلة الرابعة:** وتمتد من أوائل محاولات بناء الحاسوب والأجيال الأولى للحاسبات، وبدايات عمليات تناقل المعلومات عبر الأقمار الاصطناعية، والجيل الثاني للحاسبات، ومراحل مخرجات الحواسيب الصغيرة computer Output Microforms.
- **المرحلة الحديثة للتطورات التكنولوجية:** وتنقسم هذه المرحلة في الحقيقة على ثلاثة أقسام توصف جميعها بمرحلة الحديثة وهي:
 - أ- **مرحلة تبدأ بالجيل الثالث للحواسيب:** إذ بناء النظم المحلية والتي تسمى الدوائر الالكترونية المتكاملة.
 - ب- **مرحلة تبدأ بالجيل الرابع للحاسبات:** وتتميز بالتطورات الكبيرة في المكونات المادية والبرمجيات والمعالجات المصغرة **Micro processors** ونظم البحث بالاتصال المباشر.
 - ت- **مرحلة تبدأ بالجيل الخامس للحاسبات:** والذي يتميز بظهور الحاسبات المصغرة، ونظم الأقراص المكتنزة Compact Disk فضلا عن ظهور الانترنت، وغيرها من التطورات ويمكن إجمال ملامح (IT) منذ التركيز القوي عليها في الأدبيات الفكرية والإدارية أي من المدة (1950) حتى وقتنا الحالي إلى الآتي:
 - **المدة من 1950-1960:** إذا تميزت هذه المدة بظهور الحاسبات الآلية وظهور الطباعة بأنواعها المختلفة وتطوراتها، كما تمتاز بسرعة عالية في معالجة وتشغيل البيانات، ولكنها لم تحض بالاهتمام الكبير في أعمال المنظمات بسبب ارتفاع تكاليفها، فضلا عن قلة الموارد البشرية المتخصصة فيها، فضلا عن محدودية البرامج التطبيقية.
 - **المدة من 1970-1980:** تميزت بسرعة الحواسيب وزيادة إمكانياتها، إذ ظهرت نظم التشغيل وأنظمة معالجة المعلومات، واهتمام منظمات الأعمال بها، وظهور نظم المعلومات الإدارية التي ساعدت على رفع مستوى الأداء وتحسين الإنتاج والجودة والقدرة و الإمكانيات الكبيرة في التنافس.
 - **المدة من 1980-1995:** إذا تطورت تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير، واعتمدت على الشبكات المحايمة، وأنظمة الاتصالات (استخدمت الشبكات والاتصالات في أوروبا و أمريكا قبل هذا التاريخ) التي ساعدت في تبادل المعلومات بين المعنيين، فضلا عن تطور المكاتب.
 - **المدة من 1955- إلى الآن:** تطورت التكنولوجيا المعلوماتية في هذه المدة، وبخاصة في مجال الأجهزة والبرمجيات ونظم الاتصالات والشبكات، وامتازت تطبيقات الحاسوب إلى تحليل المشاكل ووضع الحلول والتطبيقات المعقدة كنظم دعم القرار، ونظم المعلومات التنفيذية، والنظم الخبيرة، والشبكات العصبية الصناعية، وتطبيقات التصنيع المتكامل حاسوبيا... الخ.

وتشهد تكنولوجيا المعلومات تطورات هائلة وواضحة، وترتبط ارتباطاً مباشراً بتطور الحاسبات ووسائل الاتصال، وتتمثل في اتجاه التقريب والتجميع Convergence أي التقريب والدمج بين المنظمات والأفراد من خلال لغة الحاسوب، وإمكانية النقل والحمل Portability أي الاستخدام في أي مكان يختاره المستفيد ويلاءم تنقلاته، فضلاً عن الخصوصية Personalization أي الحرية الفردية التي يتعامل فيها المستفيد مع المعلومات المطلوبة.

4- أهمية تكنولوجيا المعلومات:

- تعد تكنولوجيا المعلومات العصب الحيوي لنشاط المنظمة، وإن عدم وجودها يؤدي إلى ضعف اتخاذ القرارات الصحيحة وتكمن أهمية تكنولوجيا المعلومات فيما يأتي:¹
- تعمل تكنولوجيا المعلومات على إحداث تغييرات جذرية في كل مفاصل المنظمة وأعمالها منتجاتها، أسواقها لامتداد استخدامها في مختلف أنشطة المنظمة.
- تدفع بالمنظمة للاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة حيث أن تطبيق مفهوم وأساليب تكنولوجيا المعلومات في المنظمات يحتم عليها اللحاق بركب التطور تجنباً لاحتمالات العزلة والتخلف عن مواكبة عصر المعلوماتية.
- تساعد في تنمية المهارات والمعارف التي تعمل على إثراء الجانب الفكري للعاملين الأمر الذي يساعد في تقييم أعمال وأفكار مبدعة، وتسهم في الاقتصاد في التكاليف الناتجة عن الفوائد التي تقدمها وهي السرعة والثبات والدقة والموثوقية.... الخ وهي تنعكس على كفاءة الأداء.
- مكنّت تكنولوجيا المعلومات المنظمات من زيادة قدرة التنسيق بين أقسامها وبين المنظمات مع بعضها من خلال ما توفره شبكات الاتصالات الحديثة وربط الحواسيب مع بعضها.
- ساهمت تكنولوجيا المعلومات بتقليل حدوث الأزمات بما توفره من قاعدة معلومات مستقبلية.
- تحسن عملية اتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات بالدقة والوقت المناسب لمتخذ القرار وتوفير قنوات اتصال جيدة تساعد في زيادة تدفق وتبادل المعلومات.
- تعد تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة في تقليص حجم المنظمات (التوثيق) وتقليص عدد المستويات الإدارية وتبني الهياكل التنظيمية الشبكية بدلاً من التقليدية، وكذلك ساعدت على تبني حديثة في تخطيط وتنظيم الأعمال مثل مدخل إعادة هندسة الأعمال.

¹- ليلي هيكل، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء المنظمات، دراسة تطبيقية على شركة الأمل لصناعة الأدوية، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير إدارة الأعمال التخصصي، الجامعة الافتراضية السورية، 2015، ص18.

5- متطلبات تكنولوجيا المعلومات:

هناك العديد من الإمكانيات والمتطلبات التي يلزم توافرها لتطبيق تكنولوجيا المعلومات وذلك على النحو التالي:¹

✓ متطلبات إدارية وتنظيمية وبشرية

✓ متطلبات فنية ومالية

✓ متطلبات اجتماعية ونفسية

وسوف نركز في هذا الفرع أكثر على المتطلبات الإدارية، والتنظيمية والبشرية:

✓ الحد من بيروقراطية العمل المكتبي وتبسيط إجراءات العمل بما يسمح بتقليل العمل اليدوي والمجهود البدني ليحل محله وظائف جديدة تتيح الفرصة للأفراد والعاملين للتجديد والابتكار.

✓ تطبيق الأساليب الحديثة والمعاصرة في مختلف سياسات الموارد البشرية كالتعيين والتحفيز.

✓ إتاحة الفرصة للترقية وتنمية الكفاءات وتطوير المسارات الوظيفية أمام العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

✓ تدعيم وتأييد الإدارة العليا لتطبيق تكنولوجيا المعلومات على مستوى المنظمة.

✓ تنمية نظام فعال للمزايا والأجور للعاملين.

✓ الانتقال من الوسائل التقليدية في تقييم أداء العاملين إلى الوسائل الحديثة التي تعتمد على المداخل المعتمدة في التقييم على أساس فرق العمل.

✓ تدعيم وجود الكوادر البشرية ذات الاستعداد والإصرار والرغبة في تبني تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف قطاعات النشاط.

المطلب الثاني: مكونات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات**أولاً: مكونات تكنولوجيا المعلومات:**

أصبحت المعلومات نتيجة لما تتمتع به من القابلية على التجميع والتخزين والمشاركة والنشر والاسترجاع وكذلك قدرتها على التلازم مع مستجدات التكنولوجيا من حواسيب وبرمجيات واتصالات عن بعد، بمثابة العصب المغذي والمحرك للمجتمع المعاصر، ومكونة بما يعرف بتكنولوجيا المعلومات التي صارت تلعب

¹ - بوحسان سارة كنزة، الآثار الفعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطبيقات تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، دراسة حالة مؤسستي "mobilis" و "nedjma"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص ص 20-21.

دورا مهما ومميزا في عمل المنظمات، بل وتعد أحد العوامل الأساسية المحدد لكفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق أهدافها، وهناك من الباحثين من ذهب إلى أبعد من ذلك إلى عد تكنولوجيا المعلومات حلا لتنظيمها وإداريا لمواجهة التحديات المفروضة من البيئة، عن طريق تصميم نظم تدعم وتشكل الإستراتيجية التنافسية للمنظمة، وتقدم حولا جوهرية لهذه التحديات والمشاكل.

تمثل تكنولوجيا المعلومات الجانب التكنولوجي لنظام المعلومات، والذي نشأ نتيجة محدودية وعجز الأساليب اليدوية عن انجاز هذه المهمة على النحو المطلوب، وبخاصة بعد الازدياد الهائل في حجم ونوع البيانات، والضرورة الملحة لاستخدام أساليب حديثة في تطبيقات نظم المعلومات. وتحتاج المنظمات المعاصرة إلى الاستجابة السريعة للفرص والتحديات التي تتشكل نتيجة التغيرات والتطورات العالمية الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية في البيئة المحيطة بها، ويعد التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والإدارة والتنظيم من أجل المنافسة والبقاء إحدى استراتيجيات هذه المواجهة، وبما يحقق النجاح والبقاء لهذه المنظمات.

ومن جهة أخرى فقد اختلفت آراء الباحثين حول المكونات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، وللتعرف على آراء الباحثين وتوجهاتهم في هذا المجال فقد تم إجراء مسح لتوجهات 23 باحث ومتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات، وللفترة 1993-2006، خلصت إلى أن وجهات النظر قد جاءت متباينة أحيانا ومتوافقة في أحيان كثيرة أخرى، واتفقت الآراء جميعها على المكونات المادية للحاسوب والبرمجيات تعد من المكونات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، ويأتي بعدها قاعدة البيانات ونسبة تجاوزت 60% من الآراء، وكذلك بالنسبة للشبكات والاتصالات، والأفراد، وأخيرا الإجراءات التي حصلت على نصف مجموع هذه الآراء.¹

أ- المكونات المادية للحاسوب: اتفق الباحثون على أن المكونات المادية الحواسيب وملحقاتها تتعلق بالأجزاء المتنوعة لإدخال وإخراج ومعالجة البيانات والمعلومات. ويركز (O'Brien,2000:27) على طبيعة العمليات التي تنجز عن طريق هذه المكونات إذا يعرفها بأنها "جميع الأجهزة و المواد المادية المستخدمة في معالجة المعلومات وبخاصة المكائن مثل الحاسوب وأوساط البيانات و الأشياء الملموسة الأخرى التي يمكن بواسطتها تسجيل البيانات إلى القرص المغناطيسي. وبنفس الاتجاه فإن (Elliotte,2004:24) يعرفها على أنها "تكنولوجيا الحاسوب المادية التي نستخدم من اجل الإدخال، الخزن، وإخراج البيانات والمعلومات ضمن نظام المعلومات.

¹- سناء عبد الكريم الخناق، أهمية مكونات تكنولوجيا المعلومات ودورها في إقامة المؤسسات التعليمية الافتراضية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الجامعة التكنولوجية الماليزية، ص ص8-10.

ب- البرمجيات: تتكون البرمجيات من خطوات متسلسلة تحكمها مجموعة إرشادات للإيعاز إلى المكونات المادية للحاسوب بما يجب أن يفعل، أي أنها تمثل كل مجموعات تعليمات معالجة المعلومات التي تسيطر وتوجه المكونات المادية في الحاسوب. وتوسع (Elliote,2004:26) بمفهومه البرمجيات وجعله أكثر شمولية إذ يعرفها " بأنها وصف للبرامج، والخوارزميات، والإرشادات المستخدمة في تكنولوجيا الحاسوب لإنجاز الأوامر والوظائف والأنشطة، وتعمل التي تتسق العمليات والمعالجات للمكونات المادية لتكنولوجيا الحاسوب".

ت- الاتصالات والشبكات الحاسوبية: البيانات إلكترونيًا عن طريق التغير السريع للبيانات من القياسية إلى الرقمية والتي تعرف بأنها "النقل الإلكتروني للبيانات من مكان إلى آخر". وتجري هذه العملية بنقل البيانات والمعلومات من نظام حاسوبي إلى نظام حاسوبي آخر، سواء أكان محلياً أو بـمكان بعيد عبر مجموعة من تكنولوجيا الاتصالات، وكانت نتيجة التطورات التي حصلت في تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات هو ظهور الشبكات، وصار بالإمكان نقل البيانات إلى جميع أنحاء العالم لتواصلها ومشاركتها الرقمية والصوتية والصورية والفيديوية، ويعرفها (O'Brien,2000:28) بأنها "نظام مترابط من الحواسيب، ومحطات طرفية، ووسائط اتصالات وأجهزة". ويمكن تعريف الاتصالات والشبكات الحاسوبية كذلك بأنها النقل الإلكتروني للبيانات (الرقمية، الصوتية، والصورية والفيديوية) من نقطة إلى أخرى (وحدات طرفية) عبر شبكة من الحواسيب المحلية أو الموسعة (سلكية أو لاسلكية) وشبكات الاتصالات عن بعد (الإنترنت والإنترنت والإكسترنانت) لغرض ترسل البيانات والمعلومات التي تحتاجها المنظمة لإنجاز أنشطتها وتحقيق أهدافها .

ومن هذا المنطلق يمكن أن نفرق بين الإنترنت و الإنترنت ونلخصها في ما يلي:

الجدول 1-2- الفرق بين الإنترنت والإنترنت

الفروقات	الإنترنت	الإنترنت
الملكية	ليس ملك لأحد	هو ملك المؤسسة
الوصول	متاح للجميع للوصول إليه	متاح لأصحاب المؤسسة فقط
المحتوى	يحتوي على معلومات ومواضيع مختلفة ومتعددة	يحتوي على معلومات ومواضيع خاصة بالمؤسسة

المصدر: غوال نادية، مرجع سبق ذكره، ص43.

ث- البيانات والمعلومات (قواعد البيانات): تعبر المعلومات عن بيانات تمت معالجتها لتكون ذات فائدة أكبر. وتمتاز المعلومة المفيدة بخصائص منها ملائمتها للموضوع بالوقت والدقة، إضافة لكنها مختصرة وكاملة، وغالبا ما تستعمل البيانات بشكل متبادل وتعرف أيضا بأنها "مجموعة من البيانات الخام والمعلومات

المعالجة والمرتبطة ذات العلاقة المتبادلة فيما بينها والمخزنة بطريقة نموذجية (ملفات وسجلات متكاملة) ويمكن استرجاعها وتحديثها والتعامل معها بسهولة لخدمة أغراض المنظمة.

ج- **الإجراءات:** يقصد بالإجراءات هي وصف لكيفية فعل (انجاز) الأشياء، الخطوات لإحراز نتيجة معينة، وفي بعض الأحيان تكون الإجراءات غير مذكورة أو معلنة نتيجة حالة أو ممارسة متعارف عليها ويمكن أن تكون متاحة على الخط. وهي أيضا "إجراءات إلى المستخدمين والتي ترشدكم إلى الأفعال التي يجب الأخذ بها خطوة فخطوة" ويمكن تعريفها أيضا بأنها "الأدلة الإرشادية من تعليمات، قواعد وخطوات، موجهة إلى مستخدم نظام المعلومات المستند على الحاسوب لغرض مساعدتهم في انجاز أعمال التشغيل والحفظ والاسترجاع والتخزين بسهولة وسرعة وأمنية تامة".

ح- **المكونات البشرية:** يمثل الأفراد الجزء الحيوي والمهم في نظام تكنولوجيا المعلومات، ويذهب بعض الباحثين إلى عده العنصر الأكثر تعقيدا والأكثر مسؤولية عن نجاح أو فشل النظام، ويقصد بالأفراد هم المستخدمون، والمبرمجون، ومحليي النظم و المسؤولين عن قواعد البيانات. وهم المستخدمون والمبرمجون ومحليي النظم الذين يعملون على تنفيذ البرمجيات على الحاسوب لإنجاز أعمال نظم تكنولوجيا المعلومات في المنظمة.

ثانيا: تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

تعددت استعمالات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، حيث مست وشملت جميع المجالات وهو ما يدفعنا إلى التطرق إلى أهم تطبيقاتها والتي نوجزها فيما يلي:¹

1- **تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مجال الصناعة:** إن عبارة الرجل الآلي، الآلية، والمرونة هي الكلمات الأكثر استعمالا عند الحديث عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الإنتاج، فأمام التغيرات الكبيرة في المحيط في ظل عولمة الاقتصاد وازدياد شدة المنافسة وتحت هاجس الزوال، وجدت المؤسسات نفسها مجبرة على التحكم ما أماكن في هذه التكنولوجيا، ويمكننا هنا تعداد أربع آلات أو تقنيات موجهة فقط لمساعدة المؤسسة في عملية الإنتاج وهي:

❖ **الآلات الموجهة رقميا:** هي أجهزة حلت محل العامل في الإنتاج ظهرت بداية الحرب العالمية الثانية، ولكنها لم تعرف تطورها الحقيقي إلى حين ارتبطت إلكترونيا بالإلكترونيك.

❖ **الآلية:** لقد عاش الرجل الآلي منذ أمد مخيلة الإنسان، فكان يتصوره صورة طبق الأصل عنه غير أنه يقوم بكل الأعمال التي يقوم بها الإنسان، وأتى هذا المنتظر فلم يكن كما تصور، فكان عبارة عن آلة لا

¹ هناء عبدوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إكساب المؤسسة ميزة تنافسية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الكورس الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص ص 47-49.

تقوم إلا ببعض الحركات البسيطة، ولكن مع تطور الإلكترونيك وظهور رقائق السليكون تطورت هذه الآلات إلى رجال آليين يقومون بتنفيذ حركات معقدة وسريعة للغاية يعجز الإنسان عن أدائها بنفس الكفاءة. لقد أصبحت هذه الآلات تقوم بعمليات عدة أهمها الإنتاج، التصميم، التنظيف، والرفع، ويعتبر انخفاض نسبة الأخطاء من أهم مميزات استعمال الرجال الآليين.

❖ **التصميم المساعد من طرف الحاسوب:** لقد استطاعت هذه التقنية أن تحدث ثورة في مكاتب الدراسة، حيث أصبح بإمكان النموذج المجسم قبل أن ينجز. هذه التقنية سمحت بظهور ما يعرف باقتصاد التصميمات، إذ يتم إنجاز العديد من التصميمات في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف مما يسمح بإدخالها في عملية الإنتاج بواسطة التصميم والإنتاج المساعد من طرف الحاسوب (المعالج المصغر).

❖ **الذكاء الاصطناعي:** اعتبر الحاسوب عندما اكتشف لأول مرة أعجوبة العصر، إذ كان قادراً على القيام بالعمليات الحسابية وتخزين النتيجة في الذاكرة ومن ثم إرسالها إلى الشاشة، فظن الإنسان للحظة أنه خلق إنساناً آخر، ولكن مع مرور الوقت بدأت تظهر المشاكل وتبين بأنه ما هو إلا آلة.

استطاع الإنسان إلى حد ما تحقيق حلمه، فها هو الحاسوب يقرأ ويتعرف على الأشياء بل ويستطيع أن يتحدث ويعطي لكل وصفة دواء، ولم يكن الإنسان ليتمكن من الوصول لهذه النتيجة لولا تطور البرمجيات مما سمح بظهور الأنظمة الخبيرة.

2- تطبيقات أخرى لتكنولوجيا المعلومات: توجد تطبيقات أخرى لتكنولوجيا المعلومات يمكن أن نوضحها من خلال الجدول التالي:

الجدول 1-3- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

الميدان	التطبيقات	أمثلة عامة	أمثلة عن التسيير
الحساب	- الحساب العلمي - التصميمات	- علم الذرة، البحث - مكاتب الدراسات	- بحوث العمليات - المساعدة على اتخاذ القرارات
التعليم	-التعليم المساعد من طرف الحاسوب - الألعاب الالكترونية	- علم الفضاء	- الألعاب الاستراتيجية
التوثيق	- تأدية المكتبات - معلومات قانونية	-قواعد المعطيات	- تسيير براءات الاختراع - قواعد المعطيات الاقتصادية

التسويق الإلكتروني	-الرجل الآلي الموجه بالصوت	-التعرف على الأصوات	التحدث
- المخططات الخاصة بإنجاز التقارير	-الإشهار -الرسوم المتحركة	-المركبات الأوتوماتيكية للجرائد - تحرك العين - إنشاء صورة أوتوماتيكية	الصورة

المصدر: هناء عبداوي، مرجع سابق، ص48.

المطلب الثالث: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات

يستخدم مصطلح ومفهوم تكنولوجيا المعلومات بصورة مترادفة مع نظم المعلومات ولهذا تجد في أدب المعلوماتية أن البعض يستخدم مصطلح تكنولوجيا المعلومات للدلالة على نظم المعلومات. وبالتالي يحدث خلط واستبدال مفاهيم نتيجة عدم الدقة في تحديد معاني المدلولات الأساسية ومنها مدلولات ومضامين نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات. وقد يستخدم البعض عن قصد وإصرار مصطلحات نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات للدلالة على معنى واحد ومفهوم واحد من دون إجراء أي تمييز بينهما. ومن وجهة نظرنا فإن من الضروري وضع حدود فاصلة ومميزة في المحتوى والدلالة بين نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات.¹

إن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يتضمن بالضرورة كل أنماط التوليفة المستخدمة على نطاق واسع في أنشطة معالجة وتخزين البيانات واسترجاع وارض المعلومات بأشكالها(نصوص، أرقام، صور، أفلام، ووسائط رقمية متعددة) ومجالات تطبيقاتها المختلفة.

كما يتضمن مفهوم تكنولوجيا المعلومات كل نظم وأدوات الحاسوب التي تتعامل مع الأنساق الرمزية المعقدة من المعرفة أو مع القدرات الإدراكية الذهنية في حقول التعلم والذكاء وبذلك تشكل تكنولوجيا المعلومات مظلة شاملة لكل علاقات التكنولوجيا بمعطيات الفكر الإنساني (من بيانات، معلومات ونعرف).

هنا يلاحظ وجود أكثر من منظور لتكنولوجيا المعلومات. المنظور الجزئي يشير إلى البعد التكنولوجي النظام المعلومات ويعتبر تكنولوجيا المعلومات مجرد نظام فرعي ضمن نظام المعلومات، أو مجرد مورد من الموارد

¹د سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص ص20-

الأساسية لنظام المعلومات. والمنظور الكلي الذي يرى تكنولوجيا المعلومات مظلة واسعة تشكل كلا من نظم المعلومات وتقنيات معالجة البيانات والاتصالات.

بمعنى آخر، يهتم المنظور الكلي بدراسة كل أشكال التكنولوجيا المستخدمة في تكوين وتبادل المعلومات بأشكالها المختلفة أو كما يقول Seen تمثل تكنولوجيا المعلومات نطاقا واسعا من القدرات والمكونات للعناصر المتنوعة المستخدمة في خزن ومعالجة وتوزيع المعلومات بالإضافة إلى دورها في خلق المعرفة. أما المنظور الجزئي فهو يرى في تكنولوجيا المعلومات موردا أساسيا من موارد نظام المعلومات ومكونا مهما من مكوناته التقنية وبالتالي تعتبر تكنولوجيا المعلومات حزمة من الأدوات التي تساعد في معالجة وتجهيز الأفراد بالمعلومات.

تأسيسا على ما تقدم، يميل الباحث إلى تبني المنظور الكلي لتكنولوجيا المعلومات والتميز بين نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات انطلاقا من هذا المنظور مع التركيز على حقيقة وجود علاقة تكوينية وعضوية بين نظم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على مستوى المكونات، الوظائف، والأهداف. ومع ذلك، فإن تكنولوجيا المعلومات ليست غابة في حد ذاتها وإنما هي وسائل tools تستخدمها نظم المعلومات (وبضمنها نظم المعلومات الإدارية) ضمن إطار توليفة متكاملة ومترابطة لدعم الإدارة والأعمال .

خلاصة الفصل الأول

يمكن أن نلخص من خلال هذا الفصل أن عدم وجود تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى ضعف اتخاذ القرارات الصحيحة في المؤسسة، فهي تساهم بتقليل حدوث الأزمات بما توفره من قاعدة معلومات مستقبلية وباتت من الأدوات الأساسية وأصبحت ضرورية يجب اللجوء إليها لمواكبة عصر المعلومات، فإن التطور الهائل الذي حصل ولد الكثير من المتغيرات التي رسمت واقعا جديدا، حيث أن أهم الاتجاهات المعاصرة في تكنولوجيا المعلومات هو نمو الدور الاستراتيجي لنظم المعلومات المبنية على الحاسوب، فنظام المعلومات يلعب دورا هاما وحساسا داخل المؤسسة من خلال الأدوار والوظائف التي يؤديها بصفته منتجا للمعلومات، ونتيجة للتطورات الحاصلة فقد زاد الاهتمام بها من طرف مؤسسات الأعمال فقد أصبحت أحد المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة مدى تطور الدول ومستوى الخدمات المقدمة في قطاعاتها العمومية والخاصة ، ومن بين هذه القطاعات القطاع الجبائي الذي تسعى الحكومة الجزائرية إلى عاصرته وتطوير عملياته المتمثلة في الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي بإدخال عليها تكنولوجيا المعلومات وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الرقابة والتحصيل الضريبي في ظل اعتماد تكنولوجيا المعلومات

تمهيد

تعتبر المديرية العامة للضرائب أهم مصادر التمويل الداخلية التي تعتمد عليها الحكومات في تغطية نفقاتها العمومية وأيضاً تحقيق أهدافها الاستراتيجية، فهي المؤسسة الوحيدة المخول لها بجمع الإيرادات الجبائية أو الضرائب، فالجزائر تولي لها اهتمام كبير في هذه السنوات الأخيرة وتعمل على تطوير الإدارة الجبائية، فانصب اهتمامها على عصرنه وتطوير الإدارة الجبائية وذلك للرفع من مردودية العمليات التي تقوم بها والتي من بينها الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات في النظام الضريبي، فهي مكلفة بالسهر على دراسة واقتراح وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية وكذا تنفيذ التدابير الضرورية لإعداد وعاء الضريبة وتصفيتهما وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم الجبائية وشبه الجبائية، وأيضاً تسهر على تحضير ومناقشة الاتفاقيات الجبائية الدولية. لهذا سنحاول في هذا الفصل التعرف على الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وكيف تساهم تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية .

المبحث الثاني: التحصيل الضريبي.

المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات كأداة لتطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي .

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية إحدى المهام الأساسية التي تتركز عليها كل مؤسسة تعمل جاهدة من أجل تعظيم أرباحها وذلك من خلال الرقابة الجدية والواعية التي لا تزعج سوى سيء النية الذي يخشى افتضاح أمره، فالرقابة الجيدة لها عدة مهام حيث تقوم بتقييم عمل المؤسسة و إعطاء نتائج أعمالها، لذلك تعتبر الأداة الفعالة لتحسين المردودية الجبائية في مختلف النشاطات الاقتصادية. من هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الرقابة الجبائية وذلك من خلال تقديم مفهومها، أهدافها وأشكالها، كما نقدم الوسائل التنظيمية والقانونية لها، كذلك نتكلم عن المبادئ الخاصة بها والصعوبات التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة الجبائية، أهدافها، أشكالها

1.1.1 مفهوم الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية جزء لا يتجزأ من الرقابة العامة التي تفرضها الدولة للحفاظ على مصادر تمويل الخزينة العمومية، إلا أن لها بعض الخصوصيات والميزات التي تميزها لذلك منح المشرع الجزائري لكل من المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية حقوق وواجبات من أجل حماية الحقوق العامة والخاصة. وقبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الجبائية يجب التطرق إلى تعريف الرقابة والجبائية.

الرقابة: تعتبر الرقابة إحدى الوظائف الأساسية التي يقوم بها أجهزة متعددة بغية التأكد من تحقيق النشاط المالي في حدود السياسة العامة لها، كما تعمل على الكشف عن السلوكيات اللاأخلاقية واللا قانونية مثل الرشوة والسرقة في المؤسسات الإدارية، حيث يعرف هنري فا يول الرقابة: "بأنها التحقق من أن تنفيذ يتم طبقاً للخطة المقررة التعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة، فهي عملية إكتشاف ما إذا كان كل شيء يسير حسب الخطط الموضوعة. ذلك لغرض الكشف عن ما يوجد هناك من نقاط ضعف والأخطاء ومعالجتها وتفاذي تكرارها".¹

وكتعريف شامل للرقابة نجد أن الرقابة هي الإشراف والفحص والمراجعة، من جانب سلطة أعلى لها الحق في التعريف على كيفية سير العمل داخل الوحدة وكشف نقاط الضعف والانحرافات والاختلافات وتصحيحها.

• **الجبائية:** الجبائية هي مجموع الاقتطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة التي تضم الضرائب، الرسوم، الأدوات والمساهمات الاجتماعية.²

¹ حمدي سليمان، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية" دراسة تحليلية وتطبيقية"، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998، ص13.

² محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص183.

● **مفهوم الرقابة الجبائية:** تم ضبط مفهوما للرقابة الجبائية وذلك اعتمادا على مختلف التعارف المقدمة لها. نذكر أهمها:

تعريف 1: تعتبر الرقابة الجبائية أداة من الأدوات القانونية التي تعينها السلطة المختصة للوقوف على الأخطاء وتقويمها، وبما أنا الإدارة الجبائية إحدى السلطات المختصة فإن رقبتها تمثل الوسيلة التي تمكنها من التحقيق بأن المكلفين ملزمين بأداء واجباتهم وتصحيح الأخطاء.¹

تعريف 2: تعرف كذلك على أنها فحص لتصريحات و كل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها، سواء أكانوا ذات شخصية طبيعية أو معنوية، كذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية.²

تعريف 3: الرقابة الجبائية هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي كالتحقق من هذا المحتوى مع الإثباتات كالتصريحات المقدمة.³

تعريف 4: تعتبر الرقابة الجبائية الوسيلة الأكثر نجاعة للكشف عن موطن الغش والتهرب الضريبي حيث تعرف بأنها: السلطة الممنوحة للإدارة الجبائية لأجل متابعة ومراقبة مدى التزام المكلف بالضريبة بالنظام الجبائي والضريبي السائد للبلاد، هدف التقليل ومحاولة الحد من التهرب الضريبي والمحافظة على موارد الخزينة العمومية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية بين المكلفين بالضريبة.⁴

انطلاقا من أوجه الاتفاق بين التعاريف المقدمة للرقابة الجبائية، يمكن ضبط مفهوما لها كالتالي:
"الرقابة الجبائية هي مجموعة من عمليات والإجراءات التي تقوم من خلالها الإدارة الجبائية بفحص تصريحات ومستندات ووثائق المكلفين، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، هدف التأكد من مدى صحة و مصداقية هذه التصريحات، بالإضافة إلى الفحص المحاسبي من حيث الشكل والمضمون من أجل اكتشاف الممارسات التدلسية، وفي الأخير يتم اتخاذ الإجراءات العقابية اللازمة".

1-2- أهداف الرقابة الجبائية

انطلاقا من التعارف والمفهوم التي تم ذكرها سابقا للرقابة الجبائية يمكننا تقديم بعض الأهداف التي تسعى إليها، والتي تتمثل في [1، 4]:

¹منور أو سرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، ط1، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2009، ص201.
²عيسى بولوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2003-2004، ص53.
³ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي: دراسة حالة بمفتشية الضرائب في الأخرية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولجاح-البويرة، 2014-2015، ص6.
⁴عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009، ص11.

الهدف القانوني: يتمثل في التأكد من مدل مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين والأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة، تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية و المحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب الضريبي من دفع مستحقاتهم الجبائية.¹

الهدف الإداري: تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها، كالتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية كالأداء، و التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها، مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- تحديد الانحرافات ككشف الأخطاء، وهذا يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها كتحقيق الأثر المالي ، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.
- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.

الهدف المالي: يعتبر المصدر المالي تاريخيا هو المصدر الوحيد والحقيقي الذي فرض على الدول تسيطر ووضع سياسة جبائية، حيث أصبحت أول إمكانية سياسية في يد السلطة المركزية مثل: ايطاليا، إن التاريخ السياسي في القرن 16/17 في أوروبا ساهم في بناء أجهزة الدول المركزية، كل الدول كانت وما زالت الجبائية من بين الوسائل والإمكانيات التي تسمح لها تأكيد سلطتها في كل المجالات والقطاعات، لأن المردودية المالية هي الشغل الشاغل للإدارة الجبائية، وخاصة الرقابة الجبائية وما تديره من تحصيل Recouvrement.²

الهدف الاقتصادي: إن العلاقة بين الجبائية والاقتصاد علاقة تداخلية معقدة، نذكر أن أحد الاقتصاديين قدم دراسة حول علاقة الاقتصاد بالقرار الجبائي، حيث توصل إلى نتيجة هامة وهي أن النتائج المتحصل عليها بالنسبة للميزانية تبقى نتائج ذات قمة مشكوك فيها. حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخبزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية.³

¹ساعد نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص6.

² MARC-LEROY. le contrôle fiscale ,page 16-17,1993

³بدري جمال، عملية الرقابة الجبائية على الغش والتهرب الضريبي، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير في الحقوق، فرع إدارة ومالية، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2008-2009، ص26.

الهدف الاجتماعي: يتم من خلال محاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل: السرقة والإهمال، أو تقصيره في أداء وتحمل واجباته اتجاه المجتمع. كذلك، تحقيق العدالة الجبائية بتعيين المكلفين بالضريبة، وهذا بإرساء مبدأ أساسي الاقتطاعات و المتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.¹

3.1.1 أشكال الرقابة الجبائية

في السنوات الأخيرة، عرّضت مصالح الإدارة الجبائية على كشف العمليات الحقيقية للغش والتهرب الضريبي ومحاربتها بفعالية وذلك من أجل تعزيز وتحديث هياكل الرقابة الجبائية وتكييف أنماطها، وعليه اتخذت الرقابة الأشكال التالية:²

✓ **الرقابة الشكلية للتصريحات:** هذا النوع من الرقابة يتم بصفة نظامية على مستوى مفتشيه الضرائب عند كل إيداع للتصريحات، وتمس كل المكلفين بالضريبة الذين ينشطون ضمن إقليمها، غير أن هذا النوع من الرقابة لا يتعلق بصحة الأرقام المصرح بها وغنما يقتصر فقط على الكيفية التي تقدم بها (الشكل القانوني للوثائق).

✓ **الرقابة الخاصة بالتقدير الجزافي:** تقوم بها دوريا مفتشيه الضرائب أيضا وتخص فئة المكلفين بالضريبة الخاضعين لنظام التقدير الجزافي، من أجل إرساء أسس ضريبية جزافية تعكس أهمية النشاط الممارس والدخل المحقق أو المحصل حسب الوضعية المهنية، بحيث لا تكون التصريحات مبالغ فيها وموافقة لحقيقة العمليات المنجزة.

✓ **الرقابة المعمقة للملفات:** هذا النوع من الرقابة يتم ما بين الرقابة الشكلية والتحقيق المحاسبي، تعتبر النتيجة المباشرة المتمخضة عن إنشاء المفتشة المختلطة للضرائب، وتوحيد الملف الجبائي بل تشكل دورا طبيعيا للمراقبة على أساس المستندات. يقوم بهذا النوع من الرقابة أعوان مختصون على مستوى المفتشية من خلال التدقيق في محتوى التصريحات المقدمة، حيث تتم الرقابة من خلال عملية المقارنة ما بين الوثائق المحاسبية المقدمة من طرف المكلف بالضريبة والتي تظهر اختلالات وتجاوزات والوثائق التي تتوفر عليها مصالح المفتشية في الملف الجبائي للمكلف بالضريبة.

¹ ساعد نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص7.

² دواوي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية العامة، معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص81.

✓ **التحقيق المحاسبي:** يمثل هذا النوع من الرقابة الجبائية القلب النابض لكل عمليات الرقابة ويعتبر الأداة الفعالة للرقابة في عين المكان، حيث تظل حتى بداية الإصلاحات الجبائية الأخيرة الوسيلة الردعية الوحيدة التي كان يعتمد عليها لمجابهة وكشف عمليات التهرب والغش الضريبيين.

✓ **مراقبة المداخل:** على الرغم من أن السيطرة على المداخل ومحاولة حصرها من طرف الإدارة الجبائية يشكل السبيل الأمثل لتحقيق العدالة الجبائية اللازمة والأداة المفضلة لمواجهة المعاملات غير القانونية والتي لا تتوفر على فواتير إثبات، إلا أن مراقبة المداخل كتقنية جديدة لم تدخل حيز التطبيق حتى يومنا الحالي وذلك لعدة أسباب نذكر منها: التوجه الشبه كلي إلى مراقبة الأنشطة عوض مراقبة ما تحصلون عليه المكلفون من مداخيل من مصادر مختلفة، كذلك، عدم التعود وغياب التقاليد المتعلقة بمراقبة مصادر مداخيل غير تلك المتعلقة بالأنشطة، والوسائل المعيشية للأشخاص الذين ليست هم مداخل ظاهرة. لذلك يعتبر هذا النوع من الرقابة سيمكن مصالح الإدارة الجبائية من إخضاع المكلفين بالضريبة الذين يحققون مداخل تتجاوز الحد الأدنى الخاضع، بما فيهم المكلفين بالضريبة الذين ليست لديهم أنشطة ظاهرة، وهذا على الأقل على أساس الحد الأدنى للعيش أو النفقات الكمالية أو الظاهرة.

✓ **التحقيق المعق في مجمل الوضعية الجبائية:** انبثق هذا النوع من الرقابة الجبائية عن الإصلاحات الجبائية الأخيرة ويعتبر تكميلا وامتدادا لمراقبة المداخل، حيث يسمح بمراقبة تصريحات الضريبة على الدخل الإجمالي للأفراد المكلفين بالضريبة الطبيعيين فعندما يجد الأعوان المختصون في المراقبة على مستوى المفتشيات، أنفسهم أمام حالات هامة تستدعي تحليلا دقيقا ومراقبة ميدانية واسعة، تسند إلى المحققين في الميدان مهمة القيام بتحقيق معق في مجمل الوضعية الجبائية للمكلفين المعنيين. ومن الملاحظ أن فيما يخص هذا النوع من الرقابة، تطبيقه في الواقع يبقى جد محتشم مما قلل من أهميتها رغم أنها موجهة إلى مراقبة الضريبة الأكثر تهربا ألا وهي الضريبة على الدخل الإجمالي IRG. تخص الأشخاص الطبيعيين الأكثر توجها إلى التهرب والغش الضريبيين. يهدف هذا النوع من الرقابة إلى كشف كل الاختلافات والفوارق بين المداخل المصرح بها وتلك المداخل المحققة فعلا من طرف الأشخاص الطبيعيين المكلفين بدفع الضريبة وذلك من خلال:

1. مقارنة المداخل المصرح بها خلال فترة معينة بالنفقات المنظمة في عمليات تتطلب أموالا هامة من عقارات مبنية وغير مبنية، شاحنات وسيارات، قروض ممنوحة للغير وغيرها من التكاليف. إضافة إلى المصاريف المتعلقة بالحياة المعيشية للمكلف بالضريبة الخاضع للمراقبة والتحقيق الميداني.
2. مقارنة المداخل المعاد تشكيلها بعد عملية التحقيق في المحاسبة بالوضعية الحقيقية لذمة المكلف بالضريبة.

✓ **مراقبة أسعار وتقييم المعاملات العقارية:** يهدف هذا النوع من الرقابة الجبائية بالخصوص إلى مراقبة المداخل التي تكون قد أفلتت من المراقبة الخاصة الموجهة إليها وذلك أثناء استخدامهما في المعاملات والمضاربة العقارية فالملاحظ أن السوق العقارية أصبحت تشكل في السنوات الأخيرة أحد أهم أوجه الإنفاق بل أكثرها امتصاصا وتبنيها للمداخل الخفية، هذا الأمر الذي دفع الإدارة الجبائية إلى إحداث هذا النوع من الرقابة. وفي غياب سوق عقارية شفافة اعتمدت الإدارة الجبائية معايير تنظيمية في إعادة تقييم المعاملات العقارية، من أجل استيفاء حقوق التسجيل والشهر العقاري والضريبة على الدخل الإجمالي وغيرها من الحقوق اللازم دفعها عند التنازل عن الممتلكات العقارية.

✓ **الرقابة المشتركة مع مديريات أخرى:** وتتم باشتراك كل من الإدارة الجبائية والغرف التجارية ومصالح الجمارك، حيث يتم تشكيل فرق مراقبة مختلطة بين الإدارات الثلاثة من خلال تنفيذها لبرنامج تحدده لجنة التنسيق الولائية خلال كل ثلاثة أشهر، تهدف إلى مراقبة المستوردين ومتابعهم كمرحلة أولى على أن يتضمن في المستقبل المؤسسات ومجمعات الشركات ذات الحجم الوطني، وبصفة عامة المكلفين بالضريبة ذوي المداخل العامة والمعقدة المصادر.

المطلب الثاني: الوسائل التنظيمية والقانونية للرقابة الجبائية

1.2.1 الوسائل الهيكلية

تعتمد عملية الرقابة على مجموعة من الهياكل والأجهزة المخول لها قانونا للقيام بذلك حتى تمارس بطريقة منظمة وجيدة وتعزيزا لذلك فقد خول المشرع الجزائري لأعوان هذه الأجهزة مجموعة من الصلاحيات والحقوق التي لا بد من الاعتماد عليها لأداء مهمتهم الرقابية.

– الأجهزة المختصة بالرقابة الجبائية:

هناك وسائل هيكلية ميدانية أي أجهزة مختصة تسلم لها مهمة المراقبة وعن طريقها تطبق برامج التحقيق الجبائي وهي تتكون مما يلي:

مديرية البحث والمراجعات Direction des Recherches et Vérifications

– **التعريف:** أنشأت مديرية البحث والمراجعات **DRV** بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الصادر في 13 جويلية 1998، وقد جاءت هذه المديرية لتدعيم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي والتي هي تحت غطائها، وكان الانطلاق الفعلي لنشاط مديرية البحث والتحقيقات في سبتمبر 1998.

- تنظيم مديرية الأبحاث والتحقيقات:

مديرية الأبحاث والتحقيقات مكلفة بالأعمال المخولة للمصالح الجبائية و المتمثلة في محاربة التهرب

الجبائي، ولكي تقوم بذلك تسند المهام إلى أربع مديريات فرعية منبثقة منها⁽¹⁾:

1. نيابة مديرية البرمجة.
2. نيابة مديرية الرقابة الجبائية.
3. نيابة مديرية الإجراءات الجبائية.
4. نيابة مديرية التحقيقات والبحث عن المعلومات الجبائية وتقسم هذه المديريات الى:
 - التعريف بالعمليات الدائمة الواجب تحقيقها من أجل تجميع ومراقبة استعمال المعلومات الجبائية.
 - توجيه وتقديم نشاطات مصالح التحقيقات المحاسبية والجبائية الموجودة على المستوى الجهوي والمحلي.

- مهام مديرية الأبحاث والمراجعات DRV:

طبقا للتعليمية رقم 268 الخاصة بالتعديل الجبائي للمديرية العامة للضرائب في 15/09/1998 يتم تحديد واختيار المكلفين بالضريبة الذين يقع عليهم التحقيق من خلال برنامج المسبق، حيث يتم انتقاء الملفات عن طريق وضع برنامج لذلك يتم اقتراح الملفات المراد مراقبتها من طرف مفتشات الضرائب أولا، ثم نيابة مديرية الرقابة الجبائية على مستوى مديرية الضرائب الولائية ويصادق على البرنامج أو غيره من طرف مديرية البحث والمراجعات.

والمؤسسات التي تسند مهمتها رقابتها إلى مديرية الأبحاث والمراجعات يجب أن يتوفر فيها شرط فيما إذا كان رقم الأعمال للأربع سنوات الأخيرة التي محل تحقيق يفوق أو يساوي 4000.000 دج بالنسبة لمقدمي الخدمات والنشاطات الحرة أو ب: 10,000.000 دج بالنسبة للمؤسسات الأخرى.

وفي إطار البحث والتحقيق واعتمادا على صلاحيات مديرية البحث والمراجعة فهي مكلفة ب:

- 1- الكشف عن التيارات الكبيرة للغش والتهرب الجبائيين.
- 2- جعل الرقابة أكثر شفافية بالأخذ بعين الاعتبار حقوق المكلفين بالضريبة في هذا الإطار.
- 3- إجراء سلسلة من العمليات إلى جعل الرقابة أكثر شفافية جانب المفتشية العامة للمصالح الجبائية لتقسيم أداء المفتشيات المحلية للضرائب وتحقيق مردودية الجباية العادية. إن الصدق الرئيسي لمديرية الأبحاث والتحقيقات موحد هو سد منافذ الغش والتهرب الجبائيين، ونظرا للحيل التي يستعملها بعض المكلفين

(1) المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 228/98، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، المؤرخ في 19 ربيع الأول

الموافق ل 13 يوليو 1998.

للتلاعب بحقوق الخزينة العامة فقد استوجب على مديرية البحث والمراجعات، وضع استراتيجية للمراقبة والمتمثلة في⁽¹⁾:

- 3-1- الأولوية في برمجة الملفات ذات الأهمية والمداخل الكبيرة .
- 3-2- رفع نوعية التحقيق والارتقاء به إلى مستوى أحسن.
- 3-3- تحسين مردودية الرقابة الجبائية.

وهذا كله من أجل حماية الخزينة من جهة وكذا حقوق وضمانات الممولين ذوي النية الحسنة من جهة أخرى.

المديرية الفرعية للرقابة الجبائية الولائية (S DCF) Sous direction du contrôle fiscal de wilaya

مكوناتها

تتكون من ثلاثة مصالح تمثل التنظيم الهيكلي والوسائل الميدانية للرقابة الجبائية المختصة أساسا في تسيير وتنفيذ برامج التحقيق الجبائي وهذه المصالح تتمثل في:

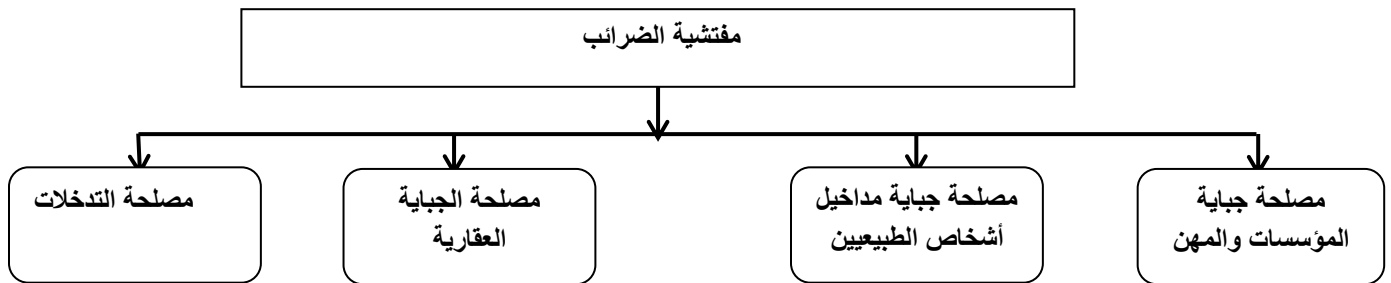
- 1- مكتب البحث عن المعلومات الجبائية: هذا المكتب مكلف بما يلي:
 - إعداد بطاقة خاصة بالجماعات المحلية، الإدارات، المؤسسات والأشخاص الذين من المحتمل أن تتوفر لديهم المعلومات التي تفيدهم في تأسيس وعاء الضريبة وتحصيلها.
 - برمجة التدخلات التي سيحدد بها المكتب مباشرة عن طرق البحث والقيام بجمع المعلومات وإرسالها إلى المكتب المكلف بمصلحة مقارنة المعلومات.
 - برمجة التدخلات على مستوى المحلي عن طريق الفرق المختلفة قصد البحث عن المادة الجبائية.
 - تقسيم أنشطة المكتب والمفتشيات في هذا الإطار وتقديم الاقتراحات و الآراء التي من شأنها تعيين البحث عن المادة الخاضعة للضريبة.
- 2- مكتب البطاقات ومقارنة المعلومات: يكلف مكتب البطاقات ومقارنة المعلومات:
 - تسيير البطاقات ومساعدة مفتشيات الوعاء على تأسيس بطاقتها.
 - استقبال المعلومات التي يتحصل عليها المكتب والمصالح المكلفة بالبحث عن المادة الخاضعة وتصنيفها وتوزيعها على مفتشيات الضرائب المعنية لاستغلالها.

(¹) Bulletin des services fiscaux n° 19, 2000, p74, 78

- تنظيم استغلال جداول الزبائن وسندات التسليم والوثائق الأخرى، بكيفية تؤدي إلى تعجيل توزيع المعلومات المتضمنة في السندات والجداول.
- تقديم اقتراحات وأراء رامية إلى تحسين حفظ المعلومات واستغلالها ومراقبة استعمالها.
- 3- مكتب المراقبة الجبائية: يقوم هذا المكتب:
 - تكوين وتسيير ملفات المؤسسات والأشخاص الطبيعيين الذين يحتمل أن يكونوا محل مراجعة أو مراقبة معينة لو ضيعتهم الجبائية.
 - متابعة ومراقبة عمل فرق التحقيقات والتأكد من أنها تقوم بتدخلاتها وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وحقوق المكلفين الخاضعين الذين خضعوا للمراجعة والمحافظة على مصالح الخزينة.
 - تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة عن عملية المراجعة.
- مهام المديرية الفرعية للرقابة الجبائية
 - المديرية الفرعية للرقابة الجبائية مكلفة بتطبيق برامج التحقيق المصادق عليها من طرف مديرية الأبحاث والمراجعات وفي هذا الإطار فهي مكلفة:
 - 1- دراسة واقتراح التقنيات الجبائية التي تمكن من الرقابة.
 - 2- التقييم للمادة الجبائية ووضع إجراءات مبنية على القياس والصواب لتحصيل الضريبة
 - 3- البحث وتحليل أسباب التهرب والغش الجبائيين وإيجاد حلول واقتراحات ناجحة لهذا الإشكال.
 - 4- إجراء دراسات خاصة على مختلف مميزات شعب الأنشطة الاقتصادية.
 - 5- تقييم نتائج التحقيقات.
- مفتشيات الضرائب
 - **تعريف:** هي مصلحة مختصة في تقييم وتحديد الوعاء الضريبي حيث تقوم بتسيير مختلف ملفات المكلفين بالضريبة وتتمثل فيما يلي:
 - تسيير ملفات الأشخاص الخاضعين للنظام الحقيقي.
 - تسيير ملفات الأشخاص الخاضعين للنظام الجزافي.
 - تسيير ملفات الأشخاص الخاضعين لجميع الرسوم العقارية والأملاك
 - فهي تقوم بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها ومراقبة التصريحات وإصدار الجداول الضريبية وكشوف العائدات وتنفيذ عمليات التسجيل.

- الهيكل التنظيمي العام لمفتشية الضرائب

الشكل رقم 2-1: الهيكل التنظيمي العام لمفتشية الضرائب



المصدر: المديرية العامة للضرائب

- مهام مفتشية الضرائب

اعتمادا على هذه المصالح تقوم مفتشية الضرائب بما يلي:

1. مراقبة التصريحات الشهرية أو الفصلية.
2. المتابعة والمراقبة المستمرة للملفات الجبائية فيما يخص الثغرات التي تطرأ على طبيعة النشاط من جهة وعلى الطبيعة القانونية للمكلفين بالضريبة من جهة أخرى.
3. تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين الجدد، وإعادة تحديد الوعاء للذين ثبت عليهم نشاط أكبر من الذين صرحوا به.
4. تسجيل المنازعات والطعون، وتقديم الحلول المناسبة.

- الهيئات المختصة حديثا بالرقابة الجبائية

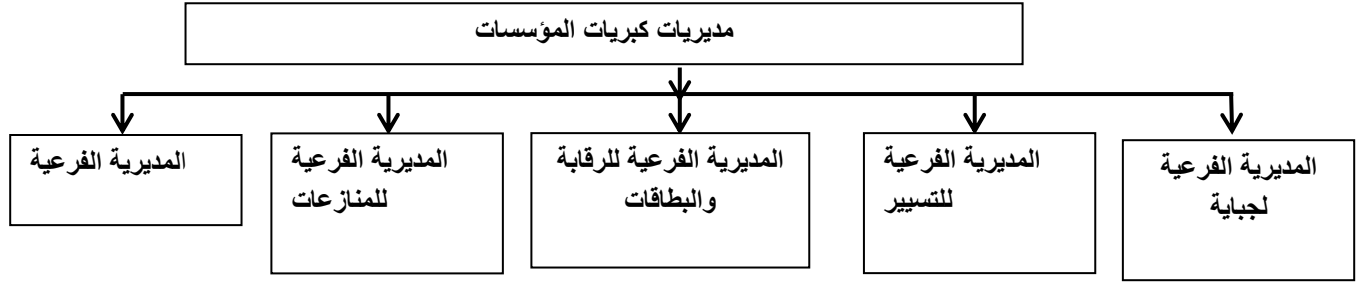
بهدف مواكبة التطورات الحديثة والتحكم بشكل فعال في تسيير ملفات المكلفين بالضريبة قامت المديرية العامة للضرائب بإنشاء هيكل تنظيمية إدارية ابتداء من سنة 2002م وهي:

(a) مديرية كبريات المؤسسات Direction des grandes entreprises

- **تعريف:** تم إنشاء مديرية كبريات المؤسسات في 28 سبتمبر 2002 وهي مديرية تابعة للإدارة العامة للضرائب تقوم بالرقابة الجبائية للمؤسسات الكبرى في الجزائر حيث يأتي إنشاء هذه الإدارة بالنظر إلى أهمية إيرادات المكلفين ذوي الطبيعة المعنوية "مؤسسات" مقارنة بذوي الصفة الطبيعية "أشخاص" حيث تقدر الإيرادات التي مصدرها الشركات بنسبة 70 % من الحصيلة الإجمالية. فهي تقوم بمتابعة الشركات الكبيرة التي لا تقل رقم أعمالها عن 100 مليون دج وقد بدأت هذه المديرية مشروعها في سنة 2002م وأكتمل هذا المشروع في سنة 2005م، الذي نص على تنظيم وعمل

المديرية الفرعية لمديريات كبريات المؤسسات وباشرت عملها في سنة 2006م حيث تقوم بمتابعة المؤسسات البترولية والمؤسسات التجارية والصناعية من الناحية.

الشكل 2-2: الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات



المصدر: المديرية العامة للضرائب

- مهام مديرية كبريات المؤسسات

تتكفل مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها بمهام الوعاء والتحصيل و المراقبة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والجماعات المشكلة بقوة القانون أو فعليا أو الكيانات مهما يكن شكلها القانوني، ومهما كان محل مؤسستها الرئيسي أو مديرياتها الفعلية أو مقرها، ويمكن حصر مهامها في المجالات التالية:

1. في مجال الوعاء:

- تمسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها.
- تراقب الملفات حسب كل وثيقة.
- إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفيذ عمليات التحصيل والطابع وتعاينها وتصادق عليها.

2. في مجال التحصيل:

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- المراقبة المسبقة وتصفية حسابات التسيير.
- التموين ومسك محاسبتها.

3. في مجال الرقابة:

- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتشغلها وتراقب التصريحات.
- تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الكلفين بالضرائب وتقييم نتائجها.

4. في مجال المنازعات:

- تدرس التظلمات وتعالجها.
- تتابع المنازعات الإدارية والقضائية.
- تعالج طلبات التخفيض الإداري.

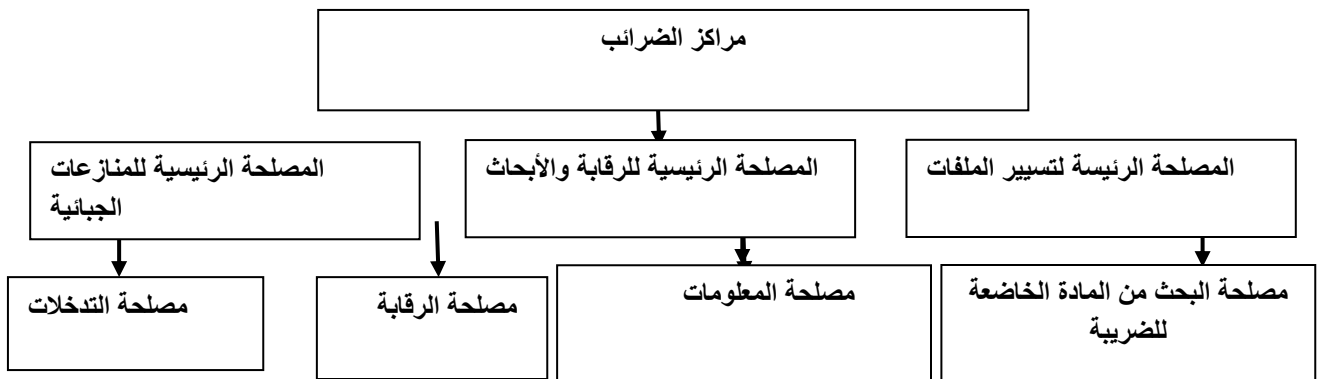
5. في مجال تسير الوسائل:

- تعد الإجراءات المتعلقة بالاعتماد والتصفية، والأمر بصرف نفقات التسيير والتجهيز مهما كانت طبيعتها وتسهر على تنفيذها وتحيينها.
- تضمن تسيير المستخدمين وتقييم الاحتياجات من الوسائل المادية والبشرية والتقنية وتعد تقديرات الميزانية المطابقة لذلك.
- توظف وتعين المستخدمين الذين لم تقرر طريقة أخرى لتعيينهم.

(b) مراكز الضرائب

- تعريف: هي مصلحة تنفيذية على المستوى المحلي والمرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب، كما يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي. 1000.000.0 دجبالإضافة إلى المهن الحرة ويختص هذا المركز بكل المراحل من تحديد الوعاء إلى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية والمنازعات في حدود صلاحيته.⁽¹⁾
- الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب:

الشكل رقم 2-3: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: المديرية العامة للضرائب

المرجع السابق المادة 20 منه.⁽¹⁾

- مهام مركز الضرائب:

تتخصر هذه المهام في النقاط التالية⁽¹⁾:

1. التسيير والتكفل الحسن لملفات المكلفين ومراقبتها باستمرار للتخفيض من ظاهرة التهرب الجبائي.
 2. تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات.
- * التعجيل بتسوية النزاعات الجبائية والشكاوي الخاصة بالمكلفين بالضريبة والتي تحت سلطتها.

(c) المراكز الجوارية للضرائب

من المصالح المستحدثة بالنظام الجبائي الجزائري، المراكز الجوارية للضرائب و هي بمثابة النموذج المصغر لمراكز الضرائب السابقة الذكر. فهي تتابع ملفات المكلفين غير تابعين للهيئات الجبائية السابقة الذكر، والخاضعين للضريبة الجزافية، بالإضافة إلى إقامة مراكز متخصصة في متابعة الجباية العقارية، المعادن النفيسة، الكحول، التبغ، وكذا الجباية، المحلية الفلاحية⁽²⁾.

- مهام المراكز الجوارية للضرائب:

- * تمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها.
- * تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها .
- * تراقب التصريحات وتنظم التدخلات .
- * تدرس الشكاوي وتعالجها

- الوسائل البشرية المكلفة بالرقابة الجبائية

لأداء مهام الرقابة الجبائية وفرت إدارة الضرائب الإمكانيات البشرية اللازمة لتمارس مهامها على أكمل وجه والتي خول لها القانون معايير انتقاد الموارد البشرية التي تمتاز بالخبرة و الكفاءة المهنية العالية، كما حدد المشرع الجبائي مسؤولياتهم اتجاه الإدارة الجبائية واتجاه المكلفين بالضريبة، كما يجب ان يكون للعون المدقق بطاقة انتداب تسلم له من طرف المديرية العامة للضرائب لإظهارها عند القيام بوظيفته، وهي تبين صفة العون المدقق كالهوية ، الرتبة وحتى الوظيفة المسندة إليه، كما يمكن ان تسحب هذه البطاقة في حالة التوقف عن العمل وترجع له عند الاستئناف ، و الموظفين المكلفين بذلك هم⁽³⁾:

(1) نصيرة بويحيوي، مرجع سابق ذكره ص76.

(2) حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعة مصر، الاسكندرية2002/2003ص73.

(3)Ministre des finances direction générale de l'impôt, la lettre de la DGI, vos impôts 2015

■ نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية:

هو المسؤول عن الإعداد وفي أحسن الظروف الممكنة لبرنامج التحقيقات الممنوحة للمصلحة وفي هذا المجال يراقب أعمال التحقيق الجبائي، كما يستقبل في بعض الحالات الممكنة المكلفين بالضريبة لحضورهم المحتمل للمجلس بصفته الممثل للإدارة أمام المكلفين، حيث يحرص على إجراء التحقيق وفقا للقانون و يرى مدى تطبيق الضمانات المخولة للمكلفين في إطار التحقيق. بالإضافة إلى انه يقوم بصفة دورية بجمع رؤساء و فرق التحقيق للقيام بدراسة حول الأعمال المنجزة، وتقديم الملاحظات حول برنامج التحقيق المنجزة، ووضع وتقديم اقتراحات لتحسين شروط التدخلات، كما يعمل على نقل تقارير التحقيقات للمديرية الجهوية للضرائب في 30يوما بعد إرسال كل إبلاغ نهائي.

■ رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات:

إن القانون يستوجب أن تكون لرئيس فرقة التحقيق رتبة مفتش، وخبرة لا تقل عن 6 سنوات كمحقق جبائي، ويكون رئيس فرقة التحقيق مسؤولا عن النظام العام داخل فرقته ويسهر على حضور الأعوان المحققين في أماكن عملهم و هو مسؤول أيضا عن المحققين على القضايا المبرمجة لصالح فرقته، و يتدخل أحيانا عند أول تدخل في مناقشة نتائج التحقيق، وبصفة عامة كلما كان هناك تقييم نافع لضمان السير الحسن للأعمال في إطار ضمان تنفيذ برنامج التحقيق يستطيع رئيس فرقة التحقيق أن يقوم بمهمة احد المحققين.

■ الأعوان المحققين:

حتى تستند مهمة التحقيق لأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملين لـ:
 * رتبة مراقب وهذا التزاما بالتشريع الجبائي، فكل عون للإدارة الجبائية الذي له رتبة مراقب على الأقل له الكفاءة على إجراء تحقيق فيما يخص التصريحات الجبائية.
 * بطاقة انتداب تسلم لهم من المديرية العامة للضرائب تبين صفتهم.

المحققين التي تسند لهم مهام التدخل، هم وحدهم المكلفين بتحقيق ومراقبة النتائج وحسابها مع إرسال التقويمات، ومعالجة الملاحظات الاحتمالية للمكلف بالضريبة المحقق معه، وإفقال التحقيق تحت إدارة وحضور رئيس فرقة التحقيقات مع الإشارة إلى انه يجب أن تتم أعمال التحقيق في مقرات المكلفين، باستثناءات خاصة ومرخصة من طرف المسؤول(نائب المدير)تحت طلب من المكلف للقيام بعملية التحقيق على مستوى مكاتب إدارة الرقابة الجبائية.

2-2- الوسائل القانونية

تتمتع الإدارة الجبائية بوسائل قانونية تتدرج ضمن حقوق تسمح لها بالتحقق من صحة التصريحات ومدى مصداقيتها فهي تسمح برقابة العناصر الخاضعة للضريبة والتي من خلالها يمكن تحديد الضريبة مع ضمان تحصيلها والتي تتمثل في:

- **حق الاطلاع:** " تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها يعينه على المؤسسات والهيئات المعنية أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها"⁽¹⁾.
وتنص المادة 45 من قانون الإجراءات الجبائية "يسمح لأعوان الإدارة الجبائية قصد تأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها بتصفح الوثائق والمعلومات"⁽²⁾.

فالهدف من تحقيق المعلومة المدونة في هذه الوثائق وغير المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة. ولقد نصت المادة 309 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن حق الاطلاع لا يمكن ممارسته سوى من طرف أعوان الرقابة الذين لديهم رتبة مراقب على الأقل³ ويخضع لحق الاطلاع كل من:

- **الإدارة العمومية:** "تخضع لهذا الحق كل إدارات الدولة بما فيها الولايات والبلديات وكذا المؤسسات الخاضعة لمراقبة الدولة".

حيث تنص المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية على أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال لإدارات الدولة والولايات والبلديات والمؤسسات الخاضعة لرقابة السلطة الإدارية أن تحتج بالسر المهني أمام أعوان الإدارة الجبائية الذين يطلبون منها الاطلاع على وثائق المصلحة التي توجد بحوزتها⁽⁴⁾.

- **السلطة القضائية:** تجوز في كل دعوى أمام الجهات القضائية المدنية والجزائية أن تقدم النيابة العامة باطلاعه إدارة الضرائب المباشرة على الملفات"⁽⁵⁾.

يمكن للإدارة الجبائية الاطلاع على المعلومات التي تحوزه السلطة القضائية التي يمكن افتراضها بحثاً جبائياً مركزاً.

(1) قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2015 المادة 18.

(2) المادة 45 من القانون الإجراءات الجبائية ص 23.

(3) قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2001 م. المادة 309.

(4) المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية ص 24.

(5) رضا بو عزيز التهرب الضريبي في الجزائر 92-96، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية دفعة 98-99، الجزائر ص 80.

يجب على السلطة القضائية ان تطلع الإدارة المالية على كل المعلومات التي تمكن أن تحصل عليها والتي من شأنها إن تسمح بافتراض وجود غش مرتكب في المجال أو في مناورة. كانت نتائجها الغش والتلمص من الضريبة.

- **الهيئات المالية:** استنادا لأحكام المادة 312 من قانون الضرائب المباشرة فان البنوك والهيئات المالية ملزمة باطلاع الأعوان المحققين أثناء أدائهم لمهامهم على كل الدفاتر، والوثائق الملحقة ومستندات الإيرادات والنفقات التي نص على مسكها القانون التجاري، وبذلك يمكن لمصالح الإدارة الجبائية حق الاطلاع على كشوفات وحسابات المؤسسات والأشخاص الموجودة لدى البنك، ولا يجوز للبنوك الاعتراض على ذلك بحجة السر المهني⁽¹⁾.

- **المؤسسات الخاصة:** يمارس حق الاطلاع لغرض الحصول على معلومات تحمل المعلومات الموجودة بحوزة الإدارة الجبائية والتأكد من مدى صحة وصدق المعلومات المصرح بها من طرف المكلف المعني بالرقابة، ولذا فقد فرض المشرع عقوبة على رفض الاطلاع من خلال نص المادة 62 من قانون الإجراءات الجبائية "يعاقب بغرامة جبائية يتراوح مبلغها من 5000 دج إلى 50000 دج كل شخص أو شركة ترفض منح حق الاطلاع على الدفاتر والمستندات والوثائق المنصوص عليها والتي يتعين عليها تقديمها وفقا للتشريع أو تقوم بإتلاف هذه الوثائق قبل انقضاء الآجال المحددة لحفظها"⁽²⁾.

- **حق المعاينة:** تنص المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية على:

"لا يمكن الترخيص بإجراء حق المعاينة إلا من رئيس المحكمة المختصة إقليميا أو من يفوضه هذا الأخير"

يجب أن يكون طلب الترخيص المقدم للسلطة القضائية من طرف مسؤول الإدارة الجبائية المؤهل، مؤسسا وان يحتوي على كل البيانات التي هي في حوزة الإدارة بحيث تبرز لها المعاينة وتبين على وجه الخصوص ما يأتي:

- أ- تعريف الشخص الطبيعي أو المعنوي بالمعاينة.
- ب- عنوان الأماكن التي ستنتم معاينتها.
- ت- العناصر الفعلية والقانونية التي يعترض منها وجود طرق تدليس، والتي تم البحث عن دليل لها.
- ث- أسماء الأعوان المكلفين بإجراء عمليات المعاينة ورتبهم وصفاتهم.

⁽¹⁾ المادة 312 الفقرة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2001- الطبعة الرسمية.

⁽²⁾ المادة 62 من قانون الاجراءات الجبائية مرجع سبق ذكره ص 27.

تم المعاينة وحجز الوثائق والأموال التي تشكل أدلة على وجود طرق تدليسه تحت القاضي ورقابته⁽¹⁾.

- **حق استدراك الأخطاء:** يتمثل حق استدراك الأخطاء في الإمكانية الممنوحة للإدارة الجبائية إعادة النظر في فرض الضريبة وذلك بتعديلها أو فرض ضرائب جديدة. وطبقا للمادة 327 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإنه يجوز استدراك كل خطأ يترتب سواء من نوع الضريبة أو في مكان فرضها بالنسبة لأي كان من الضرائب والرسوم المؤسسة عن طريق الجداول⁽²⁾.

حسب المادة 326 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، فإنه حدد الأجل القانوني لاستدراك ما كان محل سهو أو نقص في وعاء الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، أو تطبيق العقوبات الجبائية المترتبة عن تأسيس الضرائب المعنية⁽³⁾.

- **حق الرقابة:** يتمثل حق الرقابة في مجمل العمليات التي تسمح بالتحقيق من صحة ونزاهة التصريحات المقدمة من طرف المكلف وذلك بمقارنتها بمعطيات خارجية، ويمكن التمييز بين شكلين للرقابة هما:

- التحقيق في المحاسبة ومعاينة الدفاتر والوثائق المحاسبية ومقارنتهما لعناصر الاستغلال للتأكد من صحة التصريحات المقدمة.
- التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية قصد التأكد من مدى صحة المداخل المصرحة، وذلك بمقارنتها بالوضعية الجبائية للمكلف⁽⁴⁾.

المطلب الثالث: مبادئ الرقابة الجبائية والصعوبات التي تواجهها

1.3.1 مبادئ الرقابة الجبائية

كي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لا بد من توفر المبادئ الأساسية لها والمتمثلة في:

- **إقامة نظام جبائي محكم:** يعتبر النظام الجبائي من بين المقومات الأساسية للرقابة الجبائية حيث تعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الجبائي، ولذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام جبائي فعال وهذا من خلال تبسيط صياغة التشريع الجبائي حتى يتسنى للمكلفين فهمه، إذا يجب أن تكون القوانين والنصوص التشريعية

(1) المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية ص17.

(2) المادة 327 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة. مرجع سبق ذكره ص150.

(3) المادة 326 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة مرجع سبق ذكره ص 150.

(4) المادة 131 الفقرة (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2001 الطبعة الرسمية.

واضحة وسهلة الأسلوب، تحقيق العدالة الجبائية أي أن تكون المعاملة الجبائية متساوية بين المكلفين بالضريبة.

- **ترقية وتطوير الإدارة الجبائية:** أن التشريع الجبائي لا يكفي لمحاربة التهرب الجبائي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة، و التي يجب توفرها على مستوى عال من التطور و الكفاءة إضافة إلى توفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة، والتي يمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه فمن الضروري الرفع من كفاءة الموظفين وتكوين إطارات متخصصة في مجال الضرائب والرقابة الجبائية، إضافة إلى وضع برامج تكوينية تتماشى مع التجديدات التي ينفذها النظام الجبائي، كما تتمثل الإمكانيات المادية في توفير الشروط الأساسية للإدارة الجبائية إضافة إلى توفير أجهزة الإعلام الآلي والاتصال الحديثة وكذلك تحفيز موظفي الإدارة الجبائية من خلال رفع أجورهم كتوفير الخدمات اللازمة لهم.

2.3.1 الصعوبات التي تواجهها الرقابة الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة من وسائل الإدارة الجبائية في مواجهة التهرب والغش الضريبي، خاصة بعد تنامي هذه الظاهرة، لذا بات من الضروري تفعيل دورها بما يضمن المحافظة على الوعاء الضريبي ولاستعادة الأموال المهربة.¹

الفرع الأول: الصعوبات المتعلقة بالنظام الجبائي و الإدارة الجبائية

تواجه الرقابة الجبائية العديد من العوائق التي تحد من كفاءتها وفعاليتها، منها ما يتعلق بالنظام الضريبي ومنها ما يتعلق بالإدارة الجبائية، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفرع لعنصرين الأول يتناول الصعوبات المتعلقة بالنظام الضريبي أما الثاني فقد تم تخصيصه للصعوبات التي تواجه الإدارة الجبائية.

أولاً: الصعوبات المتعلقة بالنظام الجبائي:

يرتكز النظام الضريبي على ركنين أساسيين هما الأهداف والأدوات، حيث يعكس النظام الضريبي الأهداف التي تنشدها الدولة وذلك من خلال تحقيق التوازن بين الأهداف المالية والاقتصادية، والاجتماعية التي قد تتعارض في بعض الأحيان، وأما الأدوات فهي تعمل على تحقيق أهداف النظام الضريبي، هذه الأخيرة تأخذ صورة فنية باعتبار الضريبة أسلوب تشريعي لتوزيع الأعباء العامة بين

¹ ذبيح محمد أمين، أثر تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية على تحسن فاعلية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة، دراسة حالة بمديرية الضرائب التابعة للمديرية الجهوية للضرائب بولاية سطيف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2020-2021، ص 55-62.

المواطنين، وصور تنظيمية (كفاءة الإدارة الضريبية) تتعلق بمهمة الإقرار والربط والتحصيل، وكل ذلك في إطار بيئة تشريعية وتنظيمية ومؤسسية معينة.

إن الصعوبات التي تواجه النظام الضريبي تكمن في كيفية تحقيق التوازن بين مختلف الأهداف وكذا الكيفية أو الأدوات التي عن طريقها يتم تحقيق هذه الأهداف، وتتمثل أهم الصعوبات التي تعد حائل دون تحقيق فعالية النظام الضريبي فيما يلي:

1- عدم استقرار النظام الضريبي الجزائري:

لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري من تحقيق الاستقرار، مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات، بالإضافة إلى تعقد ذلك النظام ففي هذا المجال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية، فلا يخلو قانون مالية لكل سنة من تعديل أو إلغاء أو إتمام. وما يفسر ذلك التغير الدائم للسياسة الضريبية مع كل تغير يمس واضعي السياسة، واستخدام النظام الضريبي كأداة لتوزيع الدخل وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية تماشيا مع الظروف التي تعيشها الدولة.

2 - عدم ضبط التشريع الجبائي:

من الواجب إعادة تكييف النصوص التشريعية والعمل على وضعها في نظام ضريبي منسجم ومتربط، خال من الغموض والتعقيد، إن بساطة النصوص التشريعية على مستوى المادة الجبائية يتولد عنها قبول ورضي من قبل المكلفين، وسيعملون على تطبيق هذه النصوص واحترامها، إن الضريبة التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة سواء أثناء ربطها أو تحصيلها تدفع المكلفين للتهرب، للتذكير يشمل النظام الضريبي الجزائري خمسة قوانين في ميدان التشريع بالإضافة إلى قانون الإجراءات الجبائية.

3- غياب آليات الترشيح الجبائي واختلال الهيكل الضريبي:

يتضح ذلك من خلال التركيز على الضرائب والرسوم التي تقتطع من المصدر أو تحمل في أسعار السلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى عدم نشر الوعي الجبائي من خلال الشفافية الجبائية والاعتماد على التصريح، ووضوح طرق الطعن، وزيادة شفافية الإجراءات الجبائية (وعاء، تحصيل)، أما الهيكل الجبائي فقد تأثر بإيرادات الجباية البترولية العالية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة حيث بلغ سعر البرميل 111 دولار خلال 2011، ولم يستمر الوضع مع انخفاضه ما دون 55 دولار البرميل 2014، خاصة وأن الميزانية تمول بما نسبته 60% من الجباية البترولية، مما أدى إلى اختلال هذا الهيكل، وهو ناتج عن غياب الوعي الضريبي وعدم رسم سياسة جباية راشدة من جهة، وعدم وجود بدائل مولدة للضريبة نتيجة عرقلة الاستثمار وهيمنة الاستيراد من جهة أخرى.

ثانياً: الصعوبات التي تواجه الإدارة الجبائية

تعتبر الإدارة الجبائية حلقة الوصل بين السلطة التشريعية الجبائية والمكلف، حيث يقعد على عاتقها تطبيق القانون الجبائي، وذلك من خلال تفاعل مجموعة من الوسائل والأدوات، ويرجع قصور دور الإدارة الجبائية في الغالب لقلت الإمكانيات البشرية والوسائل المادية والصعوبات التي تواجهها.

1 - محدودية الكفاءة و الإمكانيات البشرية:

تسعى الإدارة الجبائية منذ الاستقلال إلى زيادة في عدد أعوانها لتغطية العجز، وإلى الرفع من مستوى كفاءة مستخدميها، ويظهر ذلك من خلال إنشاء المدرسة الوطنية للضرائب، والمعهد المغربي للجباية والجمارك، ومراكز التكوين وإعادة التكوين وتحسين قدرات مستخدميها، إلا أن هذه الجهود تظل متواضعة بالنظر إلى الأهداف المسطرة، والوظائف والمهام الملقاة على عاتقها، وتتمثل محدودية الكفاءة و الإمكانيات البشرية في نقطتين رئيسيتين:

- ✓ الجانب الكمي (العددي): ويقصد به عدد الموظفين، حيث من المفروض أن يكون عدد الموظفين مناسب وملائم لعدد المكلفين، ولعدد الملفات المطروحة للمعالجة والمراقبة، وهو ما لاحظناه خلال أجزاء الدراسة الميدانية، حيث أن عدد أعوان الرقابة الجبائية كان محدود جداً.
- ✓ الجانب النوعي (التأهيل): من ناحية الكفاءة والخبرة يلاحظ أنه لازالت الإدارة الجبائية تعاني من نقص الكفاءات والخبرة في مجال الرقابة الجبائية، في ظل التطور المستمر لطرق التهرب الضريبي واستعانة المتهربين بذوي الخبرة في استعمال طرق لا يتم اكتشافها إلا من طرف مراقبين ذوي خبرة مهنية في المجال، فالخبرة والكفاءة تساعد في سرعة ودقة التحقيقات واكتشاف التلاعبات والأخطاء في أقصر وقت ممكن.

2-نقص الإمكانيات والوسائل المادية:

إن عدم توفر الإمكانيات والوسائل المادية يعد حاجز أمام عصرة الإدارة الجبائية، فرغم تدعيم الإدارة الجبائية بهياكل جديدة، إلا أنها لازالت تعتمد على وسائل تقليدية في جمع المعلومات ومعالجتها، وتسيير تلك المعلومات، ويتجسد نقص الإمكانيات والوسائل المادية فيما يلي:

- نقص اللوازم والتجهيزات المكتبية بالإضافة للمطبوعات الإدارية التي تعتبر كمرجع لأعوان الرقابة الجبائية (متطلبات العمل الإداري والمكتبي لأعوان الرقابة الجبائية)
- نقص أجهزة الإعلام الآلي على مستوى الإدارة الجبائية خاصة التنفيذية منها، وقدمها إن وجدت.
- قلة وسائل النقل الخاصة بتنقل أعوان المتابعة وتدخلات مصالح التفتيش.
- انعدام المحفزات المالية المشجعة على التفاني في العمل، في ظل الظروف المزرية والضغط التي يتعرض لها أعوان الرقابة الجبائية، خاصة أثناء عملية الرقابة والتحقيق المحاسبي.

الفرع الثاني: الصعوبات المتعلقة بالأطراف التي لها علاقة بالإدارة الجبائية والمحيط العام

إن الإدارة الجبائية تعتبر طرف هام في القطاع المالي، حيث تربطها في إطار أداء مهامها علاقات هامة مع أطراف عدة، ولا شك أن هذه العلاقات تلاقيها عدة صعوبات، سنتطرق إليها من خلال النقاط التالية.

أولاً: الصعوبات المتعلقة بالمكلف بالضريبة

تسعى الإدارة الجبائية إلى نشر القوانين الضريبية وجعلها في متناول الجميع بما في ذلك القرارات والتعليمات الصادرة الخاصة بتنفيذ نصوص وأحكام هذه القوانين، والهادفة في مجملها إلى تعريف دافعي الضرائب بالحقوق والواجبات القانونية المناطة بهم وهذا ما يعرف بالوعي الضريبي، إن أعوان الرقابة الجبائية بصفتهم ممثلي الدولة، يطبقون القانون الذي يكون في بعض الأحيان قاسياً، في حين أن المكلف بالضريبة مطالب بالخضوع له، إذا يشعر دائماً أنه ضحية هذا الإذعان الذي لم يعد بمقدوره تحمله وهذا ما يدفعه إلى استعمال كل الحيل للتهرب من دفع الضريبة أو التخفيف منها إن استطاع.

ثانياً: عدم التنسيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الهيئات والمؤسسات:

إن إتمام عملية الرقابة تتطلب الاتصال بمختلف الإدارات والهيئات العمومية والمؤسسات المالية وكذا المؤسسات الخاصة، والتي لها علاقة مباشرة بالمكلف بالضريبة، وهذا من أجل الحصول على المعلومات اللازمة في هذا الإطار، إلا أن الواقع يثبت أن هذه المؤسسات لا تتعاون مع الإدارة الجبائية فيما يخص تقديم المعلومات للكشف عن المداخل غير المصرح بها، كما أن الإدارة الجبائية تعتمد على طرق تقليدية في الحصول على المعلومات من المصادر السابقة والتي تأخذ الكثير من الوقت وعادة ما تكون المعلومات ناقصة، مما يضطرها إلى إعادة الطلب وما يصاحب ذلك من تعطيل لمصالحها.

ثالثاً: العوامل المرتبطة بظروف المحيط العام

تعمل الإدارة الجبائية في ظل الظروف التي يشهدها محيطها سواء الداخلي أو الخارجي، والتي باتت من الضروري عليها التكيف معه، للتقليل من حدة تأثيره، ومن بين العوامل المرتبطة بظروف المحيط العام، نجد الاقتصاد الموازي الذي ينخر الاقتصاد الوطني، والفساد الإداري الذي يقف أمام تحقيق العدالة.

1- العوامل المرتبطة بالاقتصاد الموازي:

إن الاقتصاد الموازي عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله رسميا ضمن حسابات الناتج القومي، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما بسبب أن هذه الأنشطة المواد الدخل بحكم طبيعتها تعد مخالفة للقوانين السائدة.

يتزايد الحافز نحو العمل في الاقتصاد الموازي إذا كان الاقتصاد الرسمي يتعرض لنسب ضرائب مرتفعة ومتزايدة من وقت لآخر، ولا يعزى نمو الاقتصاد الموازي إلى نوع معين من الضرائب، فمثلا يرجع نمو الاقتصاد الموازي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى الضرائب على الدخل، أما في دول الاتحاد الأوروبي فترجع إلى ارتفاع اشتراكات الضمان الاجتماعي والتأمينات والضرائب على القيمة المضافة، أما إذا أخذنا الدول النامية فيرجع إلى الضرائب المرتفعة على التجارة الخارجية (رسوم جمركية وضرائب) باعتبارها تعتمد على الاستيراد بشكل كبير.

وإذا قمنا بربط الاقتصاد الموازي بالضرائب، فيمكننا القول بأنه ذلك الاقتصاد الذي لا يتم فيه الكشف عن المداخل للسلطات الضريبية، ونلمس هذه الظاهرة في الجزائر من خلال:

- عدم كشف المكلف عن الدخل الإضافية، كساعات العمل الإضافية غير مصرح بها أو نشاط مؤسسة فوق ساعات تشغيل الآلات المصرح بها.
- وجود العديد من الأنشطة لها دخل وغير مسجلة كنشاط تجاري، وبالتالي لا تدفع الضريبة.
- التهرب من الضريبة على القيمة المضافة من خلال الاتفاق بين المنتجين والمشتريين.
- إن المعاملات في الاقتصاد الموازي والتي تتم عادة بدون فاتورة يجعل من الضريبة مصدر أو دخلا للتجار، حيث يمكنهم ذلك من الرفع من أعمالهم من خلال التخفيضات التي يمنحونها لزيائهم والتي تصل في بعض الأحيان إلى قيمة الضريبة أو جزء منها.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة مهمة في الاقتصاد الموازي فهي تميل في معاملاتها إلى استعمال النقود السائلة، لذا وجب التعامل بالشيك بسهولة متابعته.
- إن زيادة الطلب على السلع النادرة أو نقص السلع واسعة الاستهلاك يؤدي إلى ازدهار السوق الموازية إما من خلال إعادة بيع تلك السلع وغالبا ما تكون مدعمة من طرف الدولة أو من خلال إنتاجها بطريقة غير قانونية للوفاء بالطلب المتزايد عليها.

2- العوامل المرتبطة بالفساد الإداري:

إن الفساد بأبعاده وأشكاله العديدة ظاهرة متفشية في مجتمعات بلدان العالم الثالث بسبب فساد مؤسسات الدولة وتدني مستويات الرفاه الاجتماعي، حيث يتم استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه، ويعد انتشار الرشوة والمحسوبية

بين أعوان الرقابة الجبائية من بين هذه الظواهر، حيث أن بعض الأعوان لا يتورعون في استلام الهدايا والهبات من المكلفين، والتي هي في الحقيقة رشاي، ويرجع انتشار هذه الظواهر لنقص المراقبة الحكومية، وغياب أجهزة رقابة مختصة لمحاربتها، أو قد تنتج من التنظيم السياسي للمجتمع نفسه، وقلة المرتبات الممنوحة لأعوان الرقابة الجبائية.

تطرق كل من "Patrick A. Imam" و "Davina F. Jacobs" للعوامل المسببة للفساد على مستوى إدارة الضرائب وقسماها إلى ثلاثة أقسام رئيسي وهي:

• **عوامل مرتبطة بالنظام الضريبي:** يحتوي النظام الجزائري على غرار الأنظمة الجبائية في الدول الأخرى على نقائص وسلبيات، تشجع على الفساد وتتمثل في:

- النظام الضريبي المعقد يسهل الفساد، حيث يقوم المكلف بالإبلاغ الناقص عن دخله، أو تقديم رشاي لتغيير التزاماته الجبائية وذلك من خلال الاستفادة من القواعد المعقدة أو ممارسة السلطة التقديرية لديهم بسبب اللوائح والقوانين والإجراءات غير الواضحة.

- تؤدي معدلات الضريبة المرتفعة إلى المزيد من الفساد من خلال زيادة حافز المكلفين بالتهرب.

- عدم وجود عقوبات رادعة للفساد، حيث تزداد احتمالات الفساد إذا لم تكن العقوبات رادعة.

- قد تواجه المكلف معاملات تأخذ وقتا طويلا ومكلفا، لذا يلجأ إلى السلوك الفاسد لإنجازها.

• **عوامل مرتبطة بالإدارة الجبائية:** إن قلة الإمكانيات البشرية والمادية، وتعقد الإجراءات الإدارية والتنظيمية، عوامل من شأنها التشجيع على الفساد على مستوى الإدارة الجبائية، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الجبائية للعوامل التالية:

- تتميز الإدارة الجبائية في الدول النامية بطابع تقليدي، حيث يغلب على معاملاتها استخدام الوسائل التقليدية في فرض الضرائب وتحصيلها، وزيادة على ذلك النقص الكبير في الخبرة والكفاءة المهنية وانتشار الفساد الإداري.

- يلجأ المكلفون بالضريبة إلى التهرب من دفع الضريبة في حالة شعورهم بضعف الإدارة الجبائية، وعدم قدرتها على كشف عملية التهرب، أو قد يرى المكلف أنه سوف يحقق عائدا كبيرا مقارنة بالمخاطر التي سيتعرض لها في حالة اكتشاف تهريبه.

- إن ضعف رواتب الموظفين بالإدارة الجبائية، يجعلهم أكثر عرض للفساد، حيث تعتبر في نظرهم طريقة مقبولة لتكملة الدخل (الرشوة).

• **عوامل سلوكية وثقافية:** في الإدارة التي يستفحل فيها الفساد قد يؤثر الموظفون غير النزهاء على الموظفين الشرفاء سلبا، خاصة إذا كان كبار المسؤولين معروفين بذلك، فماذا تنتظر من الموظفين ذوي المستوى الأدنى الذين طبعا سيجدون ذلك مبررا للانخراط في ممارسات مماثلة.

المبحث الثاني: التحصيل الضريبي

يعد تحصيل الموارد المالية لتغطية النفقات العامة للدولة وتحقيق توازن الميزانية العامة، هدفا كلاسيكيا لأي نظام جبائي، بالرغم من تغيير مفهومها بحيث أصبح لها دور على مستوى السياسة الاقتصادية والتوجيه الاقتصادي فإن هدفها المالي المباشر ظل عنصرا رئيسيا في السياسة الجبائية للدول النامية، لعدم تمكنها من إنشاء أجهزة إنتاجية ضخمة وفعالة لتشغيل الموارد المعطلة وضمان مصادر لموارد مالية أكثر، لذلك تسعى الإدارة الجبائية لتحصيل الضرائب لأنها تعد مصدرا هاما وأساسيا لإيرادات الدولة التي تحتاجها لسد النفقات العامة. يعتبر التحصيل الضريبي المرحلة النهائية للإدارة الجبائية في تحويل الدين الجبائي الخاص بالمكلفين بالضريبة إلى سيولة نقدية لحساب الخزينة العمومية. فبعد تصفية الضرائب وتحديد الوعاء الضريبي وتحديد معدل الضريبة، يأتي دور تحصيل الضريبة والهيئة المسؤولة عن التحصيل هي قباضات الضرائب بمختلف أنواعها. من هذا المنطلق ارتأينا أن نقدم في هذا المبحث مفهوما للتحصيل الضريبي ومبادئه، كما نوضح بعض القواعد والأهداف الخاصة به، كذلك نتطرق إلى إجراءاته في النظام الجبائي الجزائري.

مطلب 1: مفهوم التحصيل الضريبي ومبادئه

1.1.2 مفهوم التحصيل الضريبي

لقد تعددت تعاريف التحصيل الضريبي إلا أنها تصب في معنى واحد منها:

التعريف 1 : هو مجموعة من الإجراءات الإدارية و التقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة من ملكية المكلف بدفعها إلى الخزينة العمومية¹.

التعريف 2: التحصيل الضريبي هو مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة.²

التعريف 3: يقصد بتحصيل الضريبة مجموعة من العمليات التي تستهدف نقل قيمتها من ذمة المكلف إلى الخزينة العمومية من أجل استيفاء حقها، ويرتبط تحصيل الضريبة بالواقعة المنشئة لها والسلطة المتخصصة بتحصيلها وطرق التحصيل ومواعيده وضماناته ويتم ادفع نقدا أو عن طرق البنك أو حوالة بريدية.³

¹ - ساعد نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص30.

² علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص230 .

³ - عبد الحميد محمد القاضي، دراسة الاقتصاد العام، دار الجامعة المصرية، 1984، ص123.

2.1.2 مبادئ التحصيل الضريبي

- هناك عدة مبادئ تتحكم في التحصيل الضريبي لا يجب إهمالها نذكرها فيما يلي¹:
- **قاعدة اليقين:** وتقضي هذه القاعدة أن تكون الضريبة التي يلتزم بدفعها المكلف محددة بأحكام تشريعية واضحة، وذلك بأن يكون معدلها ووعائها وميعاد دفعها وطريقة تحميلها مقررة بوضوح حتى يعلمها المكلف.
- **قاعدة الملائمة في التحصيل:** تعنى أن يراعي المشرع عند فرض الضرائب ملائمة ميعاد تحميلها مع ميعاد تحقيق الدخل، لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾.
- **قاعدة الاقتصاد في التحميل:** ويقصد بها الاقتصاد في نفقات جباية الضرائب المثلى التي تكلفها أقل نفقة ممكنة.

مطلب 2: قواعد التحصيل الضريبي وأهدافه

1.2.2 قواعد التحصيل الضريبي

المقصود بقواعد التحصيل الضريبي القواعد القانونية والتي حددها المشرع الضريبي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: الواقعة المنشأة للضريبة، طرق تحصيل الضريبة، ضمانات تحصيل الضريبة.

1. الواقعة المنشأة للضريبة

يحدد كل قانون الواقعة المنشأة للضريبة والتي تعني المناسبة أو السلوك الموجب لحصول الدولة على الضريبة من المكلف بها، ويحدد القانون مجموعة القواعد التي تطبق في كل حالة على كل مكلف بالضريبة إذا ما توفرت بالنسبة له شروط خضوعه للضريبة. وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة، فمثلا نجد أن الواقعة المنشأة للضريبة للأجور هي حصول الفرد على المرتب أو الأجر أما في الضرائب الغير مباشرة، فيعتبر اجتياز السلعة للحدود الإقليمية الواقعة المنشأة للضريبة على الاستيراد أو التصدير، كما يعتبر إنتاج السلعة هو الواقعة المنشأة للضريبة على الإنتاج أو الانتقال السلعة من مرحلة لأخرى. إذ أن المكلف بالضريبة يلتزم بدفع الضريبة حسب معدلها وفقا لما هو قائم وقت تحقق الواقعة المنشأة لها، بغض النظر عن صدور أي قانون جديد يقضي برفع المعدل أو تخفيضه، ويجب إتباع هذه القاعدة حتى في حالة إلغاء الضريبة كلياً أو جزئياً. فيجب الاستمرار في تحصيل الضريبة بالنسبة للحالات التي تمت².

2. طرق تحصيل الضريبة

يوجد طريقتين لتحصيل الضريبة التحصيل العادي والتحصيل الجبري ن فصلهما كالآتي:

¹ - مجدول محمد نجيب، يوسف إسلام، مرجع سبق ذكره، ص46.
² - محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر بوزريعة، الجزائر، 2003، ص157.

■ التحصيل العادي للضريبة:

وتعتبر هذه الطريقة هي الأصل في دفع قيمة الضريبة من المكلفين إلى صناديق الخزينة العامة، بحيث أنه في هذه الحالة يلتزم المكلف بدفع ما عليه من مبالغ مستحقة¹. وفي هذه الحالة يتم تحصيل الضريبة وفق العديد من الطرق، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

(أ) **التوريد المباشر:** وهي القاعدة العامة لتحصيل الضريبة، حيث يقوم الممول بتوريد مبلغ من الضريبة بنفسه إلى إدارة الضريبة وهي أبسط طريقة وأكثرها شيوعاً حالياً، أي في هذه الطريق لا توجد وساطة بين قباضة الضرائب والمكلفين. وقد يتم التوريد المباشر دفعة واحدة أو في شكل أقساط محددة قانوناً أو متفق عليها مع الممولين من حيث مقدارها ومواعيدها. وقد يتم التوريد المباشر للدين الضريبي من خلال قيام الممول بلصق طوابع الدمغة بعد شرائها للعقود، المحررات المطبوعات، والإعلانات وعن طريق استعمال أوراق مدموغة أو ختم الأوراق بالدمغة وعموماً تستخدم الدمغة في دفع الضرائب على التداول.

(ب) **الأقسام المقدمة:** وفقاً لهذه الطريقة، يكون للممول من الخبرة ما يمكنه من تقدير قيمة الضريبة التي تستحق عليه في نهاية العام بطريقة تقريبية، ويكون لدى الممول من بعد النظر ما يجعله يقوم بتوريد المبالغ في شكل أقساط (شهرياً أو كل ثلاثة شهور) مقدماً تحت حساب الضريبة. وتجدر الإشارة بهذا الصدد أن التشريعات الضريبية)، خاصة بالدول النامية أين ينخفض فيها الوعي الضريبي) تلجأ إلى عدم ترك حرية الاختيار للممول في إتباع هذا الأسلوب فتتص على ضرورة تسديد الضريبة على أقساط مقدمة يتوالى التشريع طريقة احتساب عددها ومقدارها ومواعيد دفعها... الخ. يمتاز هذا الأسلوب من أساليب التحصيل بالميزات التالية²:

✓ يخفف وقع الضريبة على الممول ويجعل أداءها سهلاً وميسوراً بعكس الحال لو انتظر الممول نهاية السنة فيتراكم عليه مقدار الضريبة المستحقة وقد يتعذر عليه دفعه في ذلك الوقت فيلجأ إلى كافة الوسائل للتحاليل والتهرب.

✓ يضمن للخزينة العامة إيرادات مستمرة على مدار السنة بما يتناسب مع احتياجات الدولة للأموال بعكس الحال لو تركت كافة إيرادات الضريبة في نهاية السنة المالية.

(ت) **الحجز من المنبع:** هذه الطريقة يكلف المشرع شخصاً آخر غير الممول بتحصيل أو دفع الضريبة للخزينة العمومية بحيث يقوم بدوره باستيرادها من الممول وكأمثلة على ذلك:

¹ - د. قاشي يوسف، محاضرات في مقياس منازعات الجبائية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص 23 .

² - حميدة بوزيدة، جبابة المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005، ص 37.

✓ الضرائب على الأجور والمرتببات، الربوع،...، وإيرادات القيم المنقولة وإيرادات تأجير قاعات الحفلات وهي خاضعة للاقتطاع من المصدر وهي ضمن مجال الضريبة على أرباح الشركات.

✓ في مجال الرسم على القيمة المضافة تخضع لهذه الطريقة العمليات المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين لا يملكون إقامة في الجزائر.

وعموماً يجب أن تتلاءم مواعيد التحصيل مع نوع الضريبة لكي تتلاءم مصلحة المكلفين مع مصلحة الخزينة العمومية، إلا أن مشكل التحصيل في الجزائر مرتبط بالأعوان المكلفين بذلك حيث نجدهم غالباً لا يتوفرون على المؤهلات والخبرة الفنية والمهنية الكافية مما يسهل عمليات التهرب والغش الضريبي، بالإضافة إلى تقنيات التصريح التي تبقى تقليدية مقارنة بالدول المتقدمة التي تستخدم التقنيات الحديثة كالتصريح من خلال شبكة الانترنت عن طريق موقع خاص بذلك مما يضمن لهم الدقة وتوفير المال والوقت في عملية التحصيل.¹

■ التحصيل الجبري (الطريقة غير المباشرة):

عند استحالة استثناء الإدارة الضريبية لدين الضريبة من مال المكلف تلجأ إلى طريقة التحصيل القسري أو الإجباري، وفي هذه الحالة فإن إدارة الضرائب تقوم بتحصيل دين الضريبة بقوة القانون وفي بعض الأحيان الاستعانة بالقوة العمومية وليس بإرادة المكلفين.

وهذه الطريقة لها العديد من الآليات، وتختلف من دولة لأخرى فقد تكون عن طريق الحجز عن أموال المدين بالضريبة وبيعها بالمزاد العلني، من أجل استثناء دين الضريبة وكل الحقوق العامة. كما قد تتخذ شكل حرمان المكلف بالضريبة من استخراج بعض الوثائق الإدارية وممارسة الأنشطة التجارية. كما تشير إلى أن قيمة الضريبة المستحقة تعد دينا لا بد من استثناءه من أموال المدين عند انتقال الملكية منه إلى أشخاص آخرين (حالة التركة).²

3. ضمانات تحصيل الضريبة:

حتى تضمن الدولة الحصول على مستحقاتها من الضرائب، فقد منحت للخزينة العمومية العديد من الضمانات، وأهم هذه الضمانات³:

✓ النص على حق الامتياز لدين الضريبة على معظم الديون الأخرى، حيث يستوفى دين الضريبة قبل غيرها من الديون الأخرى، ويكون للخزينة العمومية حق المتابعة للحصول على المبالغ المستحقة ضماناً للتحصيل.

¹ - بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 26 .

² - قاشي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 24 .

³ - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 160 .

- ✓ تقرير حق الإصدار بالحجز الإداري على الأموال ضد المكلفين الذين المكلفين الذين يتأخرون على سداد دين الضريبة. ويعتبر الحجز حجزا تحفظيا ولا يجوز التصرف في هذه الأموال إلا إذا رفع الحجز بحكم من المحكمة أو بقرار من المدير العام للضرائب.
- ✓ يجوز للنيابة العامة أن تطلع الموظفين المختصين على مستوى المصالح الضريبية على ملفات أية دعوى مدنية أو جنائية تساعدهم في تحديد مبلغ الدين.

2.2.2 أهداف التحصيل الضريبي

- تسعى النظم الضريبية من وراء فرض الضريبة إلى تحقيق أهداف مختلفة أهمها: ¹
- ✓ زيادة الإيرادات المحلية إلى أقصى حد ممكن وذلك من أجل تغطية نفقات الدولة المتزايدة والناجمة عن تزايد الخدمات التي تقدمها للمجتمع وتوسيعها في دعم المشاريع الإنمائية الملحة (وفرة الحصيد).
- ✓ إعادة توزيع الدخل الفردي عن طريق فرض الضرائب المتصاعدة التي تؤدي إلى اقتطاع جزء من هذا الدخل من الفئة القادرة مالية وإنفاقه لمنفعة فئات أخرى قدرتها أقل تحقيقا لأغراض اجتماعية إصلاحية أهمها (هدف اجتماعي):
 - عدم تركز الثروة في يد فئة محدودة من أفراد المجتمع.
 - تضييق حدة التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الإنمائية وخاصة الصناعية والزراعية والفندقية والصحية وأعمالا لنقل البحري عن طريق (هدف صناعية):
 - منح إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية تخفف من الكلفة الإنتاجية وتزيد من إمكانية الأرباح الاستثمارية.
 - توفير الحماية الكافية للصناعة المحلية عن طريق منع استيراد السلع والبضائع المماثلة لها من الخارج أو فرض ضرائب عالية عليها.
 - إعفاء الصادرات إلى الخارج من الضريبة بشكل كلي أو جزئي.

¹ حركات الأديب محمد العزيز، فعالية مصالح الإدارة الجبائية في التحصيل الجبائي "دراسة حالة المصالح الجبائية ولاية أم البواقي مذكرة الماستر أكاديمي بعلوم التسيير، تخصص إدارة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2019-2020، ص ص 44-45.

المطلب الثالث: إجراءات التحصيل الضريبي في النظام الجبائي الجزائري

من بين أهم الإجراءات المنصوص عليها فيما يخص التحصيل ما يلي:¹

. نحصل الضرائب المباشر والرسوم المماثلة بموجب الجداول التي يدخلها حيز التنفيذ الوزير المكلف بالمالية أو ممثله.

. يحدد تاريخ إدراج هذه الجداول في التحصيل ضمن نفس الشروط، ويبين هذا التاريخ في الجدول وكذا في الإنذارات الموجهة إلى المكلفين بالضريبة.

. يرسل قابض الضرائب المختلفة إنذارا إلى كل مكلف بالضريبة مسجل في جدول الضرائب ويبين هذا الإنذار زيادة على مجموع كل حصة، المبالغ المطلوب أدائها وشروط الاستحقاق، وكذا تاريخ شروع في التحصيل.

. ترسل الإنذارات المتعلقة بالضرائب والرسوم المذكورة في المادة 291 من قانون الضرائب المباشر والرسوم المماثلة إلى المكلفين بالضريبة في ظرف مختوم.

. يمكن لقابض الضرائب المختص أن يبادر بدفع الضرائب والحقوق والرسوم/ أو الغرامات المستحقة من المدين بالضريبة، من التعويضات أو التخفيضات أو الاستردادات من الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الغرامات المثبتة لصالح هذا الأخير.

. عندما يجري قابض الضرائب المقاصة المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر، فإن هذا الأخير يكون ملزما بإبلاغ المدين بالضريبة عن طريق "إشهار" يحدد فيه طبيعة وقيمة المبالغ التي تم تخصيصها لدفع الديون المثبتة في كتاباته، يمكن الطعن في آثار هذه المقاصة وفق الأشكال والآجال المنصوص عليها في المادتين 153 و153 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية.

كما توجد إجراءات خاصة بالتحصيل الجبري للضريبة من خلال ممارسة المتابعات وهو ما تنص عليه المادة 145 من قانون الإجراءات الجبائية، حيث تتم المتابعات على يد أعوان الإدارة المعتمدين قانونا أو المحضرين القضائيين، كما يمكن أن تسند عند الاقتضاء فيما يخص الحجز التنفيذي إلى المحضرين، وتتم المتابعات بحكم القوة التنفيذية الممنوحة للجداول من طرف الوزير المكلف بالمالية، تتمثل الإجراءات التنفيذية في الغلق المؤقت للمحل المهني والحجز والبيع، غير أن الغلق المؤقت والحجز يجب أن يسبقهما وجوبا إخطار يمكن تبليغه بعد يوم كامل من تاريخ استحقاق الضريبة.

¹ خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف، دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2014-2019)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي بوالصوف ميلة، العدد1، جوان 2019، صص198-199.

المبحث الثالث: تكنولوجيا المعلومات كأداة لتطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريب

شهدت المديرية العامة للضرائب في السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية، والهدف منها هو إضفاء طابع العصرية على المصالح التابعة لها وكذا العمليات التي تقوم بها وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مخطط عصرية الإدارة الضريبية وكذلك طبيعة نظام المعلومات الضريبي وذلك في المطلب الثاني أما المطلب الثالث سنذكر فيه تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الرقابة والتحصيل الضريبي.

المطلب الأول: مخطط عصرية الإدارة الضريبية

إن المديرية العامة للضرائب بالجزائر تسعى لعصرية إدارتها من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات، بهدف تسهيل عملياتها كالرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وغيرها، وتمكين بإجراءاتهم الإدارية المتمثلة في التصريح والدفع عن بعد، ولكي يتحقق هذا المسعى يجب توفر عنصرين هما وضع أهداف استراتيجية وكذا إقامة بنية تحتية لنظام معلوماتي للإدارة الجبائية العصرية، وسنتطرق إليهما كالآتي:

1- الأهداف الاستراتيجية الواجب تحقيقها في عصرية الإدارة الضريبية

- تهدف المديرية العامة للضرائب من خلال عصرية إدارتها الضريبية إلى تحقيق عدة أهداف¹:
- تقديم للمديرية العامة للضرائب الدعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات قصد إتمام مهامها وبلوغ أهدافها.
- ضمان الحماية للمعطيات من خلال اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات المناسبة.
- تقديم تطبيقات بسيطة الاستعمال تسمح للمستخدمين بممارسة مسؤولياتهم بالفاعلية والنجاعة المطلوبتين.
- ضمان وجود المعطيات الصحيحة لمجمل المستخدمين المؤهلين.
- تكوين مناسب في مجال تكنولوجيا الاتصالات لفائدة المستخدمين.
- إعداد تدبير يهدف إلى المحافظة على مستوى المعارف في مجال تكنولوجيا المعلومات الحديثة لفائدة الموظفين وكل حسب مسؤوليته.
- تبسيط الإجراءات لاسيما تلك المطبقة من طرف المكلفين بالضريبة.
- على تحسين الأداء من خلال التدقيق المستمر للأنظمة المعمول بها.

¹ - علي عزوز، إيمان يلف، نحو حكومة إلكترونية في الجزائر، آفاق وتوجهات (دراسة حالة المديرية العامة للضرائب)، جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف، ص10.

مما سبق نلاحظ أن المديرية العامة للضرائب تحاول بناء علاقة شراكة مع المكلفين بالضريبة ذات مصداقية وبكل ثقة، مع تعزيز عمل المديرية في مجال المراقبة وتعزيز وسائل مكافحة التهرب الضريبي وقدراتها في مجال التحصيل، ولذلك يجب عليها الاعتناء على نظام معلوماتي قوي وقابل للتطوير من أجل تعزيز كفاءة الإدارة وحكومتها بهدف زيادة المردود الضريبي وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة.

2- البنية التحتية لنظام معلوماتي للإدارة الجبائية العصرية

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ "النظام المعلوماتي الجبائي" الذي هو الانطلاق في مرحلة التأطير بتاريخ 29 جانفي 2013، وانطلقت مرحلة التقارب في 22 جوان من سنة 2014 والتي عرفت نوعا من التأخير بسبب تعقيد هذه المرحلة حيث تم الأخذ بعين الاعتبار جميع المناهج الكبرى المتضمنة في المشروع، وقد تم المصادقة من طرف لجنة القيادة على جميع التسليمات المحددة في مرحلة التقارب والتي تتضمن¹:

- المخطط العام للتكوين
- استراتيجية التنصيب
- تقرير النشاط الشهري
- تحليل الثغرات لمخطط الاختبار

تم الانتهاء من إعداد الحصة 2 المتعلقة بالتقارب بعد عمل تنسيقي طويل قام به فريق المشروع التابع للمديرية العامة للضرائب، والمتكون من إطارات الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية للمديرية الجهوية للضرائب للجزائر، ويعتمد المرور إلى الحصة 2 و3 على تسليم نهائي.

V2j 2D1 والذي من شأنه أن يسمح بتنفيذ الحصة 3 التي تتمحور مهامها في " الضبط والتطورات الخاصة"، وقد أوكلت المهمة إلى فريق مشروع المديرية العامة للضرائب مع خبراء الشركة الإسبانية "اندرا"؟، ويتكفل كل فريق بالجزء الذي يخصه من خلال منهاج الوظيفة، بالإضافة إلى عمل خمس ورشات أخرى (إدارة النظام، الشبكات، التأهيل/الأمن، تسيير البيئات وتسيير المنشآت القاعدة).

ويشمل مشروع عصرنة الإدارة الجبائية على جوانب تقنية وأخرى عملية:

1- الجوانب التقنية

أخذ الفريق التقني لتحديث وعصرنة النظام الجبائي على عاتقه الجوانب ذات الصلة بتنفيذ البيئات، وذلك كما يلي:

¹- علي عزوز إيمان يخلف، مرجع سبق ذكره، ص ص10-12.

- **تنصيب الأنظمة:** يتشكل نظام المظهر من عدة بيئات وكل بيئة ناتجة عن عدة أنظمة تتوافق مع مختلف المكونات التطبيقية.
- البيئات التي وضعتها الفرق التقنية والفرق التابعة "اندرا" SGF شركة الاسبانية للمديرية العامة للضرائب هي كما يلي:
 - فضاء المعطيات.
 - بيئة التطوير والتأهيل.
 - وضع وتنصيب نظام تسيير قواعد بيانات البيئة وخلق الآلات الافتراضية وصيانتها.
 - تنصيب أداة النسخ الاحتياطي V data Protector j VMware
 - النسخ الاحتياطي والاستعادة.
 - تطبيق الحماية من الفيروسات كاسبارسكي Security v10 kaspersky Endpoint
 - نظام تسيير مراقبة المجال ونظام تسيير ميكروسوفت Update Wsus Microsoft
 - صيانة قاعدة البيانات ودعم لفريق المشروع.
 - تنصيب نظام التسيير (SGF) لاختباره مع قاعدة البيانات.
 - إعداد الجزء التقني من دفتر الشروط المتعلق بتحديث قاعدة بيانات التطوير لإنقاذ قاعدة البيانات المتواجدة التي لم تعد تستجيب الضبط.
 - مسك وبرمجة اثنان وثلاثين (32) ورشة مع المصممين لتجهيزات المستقبل "مركز حساب المديرية العامة للضرائب"
 - التدقيق في تركيبات الشبكات وعتاد الإعلام الآلي لمركز الضرائب للحرش.
 - على صعيد آخر، تم إجراء مراقبة يومية بمساعدة تسيير التطبيق في إطار نقل الكفاءة، وتم نشر موقع أولي نموذجي.

2- الجوانب العملية

- تمحورت الإجراءات الحديثة في المجال العملي حول الأخذ بعين الاعتبار لجميع الوظائف والضرائب الضرورية لانطلاق وسير مركز الضرائب بما أن الأمر يتعلق بالمشروع في انطلاق موقع نموذجي لصنف مركز الضرائب، وتم معالجة جميع الوظائف والضرائب المصادق عليها من طرف المديرية العامة للضرائب كما يلي:
 - مخطط المحاسبة NCT
 - توزيع الرسم على النشاط المهني لكل بلدية في مرحلة التعديل.

- التحصيل بمختلف الكيفيات (صك، دفع، حساب، نقد...)
- نموذج تنظيمي للمديرية العامة للضرائب مقنن بالنسبة لتطبيق الهدف SAP.
- ترحيل المعطيات والإجراءات.
- المؤشرات الرئيسية للأداء الوظيفي (KPI وضع لوحة المراقبة) طبقا لاستراتيجية المديرية العامة للضرائب.
- مرجعية العناوين.
- الأخذ بعين الاعتبار في التطبيق للرسم على القيمة المضافة حسب كل نسبة ووضع للتطبيق تصريح جديد G50 (وعاء التصفية، قرض الرسم على القيمة المضافة، الرقابة الرسمية) .
- وفي في طور الإنشاء الغرامات والامتيازات الجبائية.
- الأخذ بعين الاعتبار للضريبة على الدخل الإجمالي للأجراء في التصريح الجديد G50
- مما سبق يظهر لنا أن عصنة الإدارة الجبائية يخلق من شأنه إلى العمل بأسلوب التبادل الإلكتروني للمعطيات بدل أسلوب تبادل الاستثمارات.

المطلب الثاني: طبيعة نظام المعلومات الضريبي

يعد نظام المعلومات الضريبي عاملا أساسيا في الإدارة الجبائية، وهذا راجع للدور الذي يقوم به في معالجة البيانات والمعلومات الضريبية، ويسهل في العمليات الجبائية كالرقابة والتحصيل الضريبي، لهذا سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى تعريف نظام المعلومات الضريبي ومكونات نظام المعلومات الضريبي.

1- تعريف نظام المعلومات الضريبي: هناك العديد من التعاريف لنظام المعلومات الضريبي، نذكر منها ما يلي:

تعريف 1: يمكن تعريف نظام المعلومات الضريبي على أنه هو الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تعتبر مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومات الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية.¹

¹-شलगوم حنان، مداخلة بعنوان نظام المعلومات الجبائي كآلية لتفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة الجزائرية، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، مجمع هيليو بوليس، قالمة، يومي 28-29 أكتوبر، 2015-2016، ص ص 5-6.

تعريف 2: كما عرف نظام المعلومات الجبائية بأنه نظام قائم بذاته يتكون بدوره وككل نظم المعلومات الأخرى من عدة نظم فرعية تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتناسقة ومتبادلة، بهدف توفير المعلومات المفيدة للإدارة، وبما يخدم تحقيق أهدافها.¹

تعريف 3: عرف الزهيري نظام المعلومات الضريبية بأنه "مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية في معالجة البيانات الضريبية وتحويلها لمعلومات ضريبية بعد انجاز مجموعة من الإجراءات المتعلقة بجمع وتصنيف وخرن البيانات لأغراض إجراء التحاسب الضريبي بموجبها للتوصل إلى صياغة بيان بالموقف الضريبي للمكلف".

تعريف 4: كما عرف (موسكوف) نظام المعلومات الضريبية بأنه عبارة " عن أحد مكونات التنظيم الضريبي الذي يختص بجمع البيانات الضريبية الملائمة وتبويبها ومعالجتها وتحليلها وتوصلها لاتخاذ القرارات للأطراف الخارجية منها والداخلية".

وبالتالي فنظام المعلومات الضريبي : هو عبارة عن مجموعة نظم فرعية متكاملة تعمل على تحويل البيانات الضريبية إلى معلومات ضريبية، يستطيع من خلالها إجراء عمليات التحاسب الضريبي ليظهر بيان الموقف الضريبي للمكلف.

2- مكونات نظام المعلومات الضريبي:

يعد نظام المعلومات الجبائية نظام قائم بذاته، يتكون بدوره من مجموعة من العناصر التي تعمل مع بعضها البعض بصورة مترابطة ومتفاعلة، ويشمل نظام المعلومات الجبائية كغيره من أنظمة المعلومات على العناصر الأساسية الآتية:²

❖ المدخلات (البيانات):

إذ تتمثل المدخلات بالبيانات والتي يقصد بها تلك الحقائق أو الرسائل أو الإشارات غير مقبولة وغير المنظمة وغير المفسرة مثل الأرقام أو الرموز أو الإحصاءات الخام التي لا علاقة بين بعضها والبعض، وهناك أنواع عديدة من البيانات في مجال العمل الضريبي والتي تمثل مدخلات لنظم المعلومات الجبائية وهي المقتبسات الضريبية الواردة من دوائر الدولة و القطاع العام و المختلط المتعلقة بالمقاولات والتعهدات والتصاريح الجمركية، والمقتبسات الواردة من دائرة تسجيل الشركات والمتمثلة بإجازة تأسيس الشركات واندماجها وزيادة رأسمالها أو تخفيضه، والمقتبسات المقدمة من قبل المكلفين والمتمثلة بالكشوفات المالية وإقرارات الإدارة وكشوفات تحليل الحسابات الملحقة بها،

¹-السبتي وسيلة، محاضرات في مقياس أنظمة التسيير والتسيير الجبائي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص 66 .

²-السبتي وسيلة، نفس المرجع، ص ص 67-69.

والإخباريات المقدمة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المتعلقة بالتهرب الضريبي، والتشريعات و القوانين والتعليمات المتعلقة بالعمل الضريبي .

عمليات المعالجة:

وتتجسد بالإجراءات التي تسهم في تحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) فبعد تسلم البيانات من المصادر الداخلية والخارجية المختلفة يتم معالجتها بموجب مجموعة من النظم الفرعية والذي يعمل كل منها على وظيفة معينة داعمة للنظام الأساسي والمتمثلة بنظام المعلومات الجبائية، وهي كما يأتي:

أ- **عملية التحاسب الضريبي:** إن نظام التحاسب الضريبي " هو ذلك العنصر من عناصر النظام الضريبي الذي يختص بتنفيذ أحكام التشريع الضريبي " فهو الذي يتولى تطبيق أحكام التشريع الضريبي المتضمنة للسياسة الضريبية والسعي لتجسيدها على واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع .

ب- **إعداد التقرير الضريبي:** بعد أن يقوم المكلف بإعداد تقرير ضريبية الدخل الخاص به تتم المقارنة بين هذا التقرير والبيانات المالية للمكلف والمقتبسات والتصاريح وأي محرر يتعلق بدخل المكلف المحفوظ بإصدارته، إذ أن هذه المقتبسات كافة عند ورودها إلى قسم المعلومات الفنية يتم توثيقها و بعد ذلك يتم توزيعها على الوحدات التخمينية وتسلم الكاتب الوحدة التخمينية و الذي بدوره يتولى حفظها .

ج- **عمليات الجبائية:** بعد أن يصل التقدير الضريبي إلى المرحلة النهائية يتم جباية الضريبة المتحققة على المكلف، وتستعمل الإدارة الضريبية الطرائق الممكنة كافة لضمان استحصال تلك الضرائب، كذلك إن وجود نظام جباية كفؤ فاعل يساعد على معرفة عدد المكلفين المحاسبية ضريبيا، وعدد الشركات التي تقدم تقريرا ضريبيا أو المتوقفة أصلا عن تقديم تلك التقارير، فضلا عن معرفة عدد المكلفين المعترضين على الضريبة المفروضة عليهم. إذ تقوم شعبة الجباية بتأثير الاعتراضات المقدمة من قبل المكلف في سجل خاص يثبت فيه رقم وتاريخ الاعتراض. إذ لا تنظر الهيئة العامة للضرائب إلى اعتراض المكلف ما لم يتم دفع كامل الضريبة المقدمة عليه خلال مدة الاعتراض، وفي حالة عجزه عن دفع مبلغ الضريبة المقدرة كاملا فللهيئة العامة للضرائب بعد اقتناعها بذلك استيفاءها بأقساط .

❖ **المخرجات (المعلومات):**

تختلف المعلومات عن البيانات في أن المعلومات تساعد الإدارة الضريبية على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب. والمعلومات الضريبية هي عبارة عن " المنتج النهائي لنظام المعلومات الضريبية المتمثلة بتحديد المكلفين ومقدار إراداتهم ومصروفاتهم السنوية وما يتمتعون به من سماحات وإعفاءات

ضريبية لتحديد دخولهم الخاضعة للضريبة والتي تستخدم أغراض التحاسب الضريبي. " إذا ما تم تطبيق هذه التعريف على واقع العمل الضريبي فإن أهم ما توفره نظم المعلومات الضريبية لإدارة الضريبة من بيان الموقف الضريبي للمكلف ومقدار مبلغ الضريبة المتحققة على المكلف عن السنوات السابقة والمسددة من قبله، ومقدار الدخل الخاضع للضريبة والإيرادات والمطروقات المصرح بها من قبل المكلف للسنة التقديرية الحالية وبيان ما يتمتع به المكلف من سماحات وإعفاءات ضريبية لتحديد مقدار دخله الخاضع للضريبة والذي يستخدم لأغراض التحاسب الضريبي.

❖ التغذية العكسية:

تعني مخرجات النظام التي تعاد إليه ثانية كمدخلات وتستخدم للبدء أو لتغيير العمليات داخل النظام ولا يمكن أن نتصور أي نظام يعمل بدون تغذية عكسية تعمل على تحسين عمل النظام و تطويره وتصحيح مساراته. وفيما يتعلق بواقع العمل الضريبي فإن التوصل إلى الحقيقة دخل المكلف بالاستعانة بالمعلومات التي توفرها نظم المعلومات الضريبية سيهيئ مادة أساسية عن أية مستجدات عن مصادر دخل المكلف الأخرى الخاضعة للضريبة لتعود وتدخل مع بيانات المكلف لاستعمالها في الفترة المالية لاحقة خصوصا عندما نقوم بعمليات المقارنة الزمنية (سنة مع سنة أخرى). وكذلك توفر التغذية العكسية التأريخ الضريبي لدافع الضريبة من حيث كونه مكلف مثالي إما كونه مكلف يحل بالتزاماته.

المطلب الثالث: المنظومة المعلوماتية الجبائية SAP:

تسعى الإدارة العامة للضرائب من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهذا ما جعلها تقوم باقتناء تطبيقات من برمجيات وأنظمة حديقة تتكيف مع متطلباتها الحالية، والتي نجد من بينها نظام التطبيقات على النتائج (SAP).

1- تعريف المنظومة المعلوماتية الجبائية SAP:

نجم عن المساعي الإدارية والتقنية التي قامت بها المديرية العامة للضرائب، في الأخير توظيف متعامل إسبانيا (اندرا سيستماس) Indra-sistemas قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي رقمي. فإن النظام المعلوماتي المقترح من طرف هذا المتعامل يرتكز على حل معلوماتي من نوع (ERP¹-SAP)، يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية لإدارة جبائية، مع برمجة العناصر الآتية:

- ضبط وتحديد الحل المعلوماتي.

- التكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب.¹
- 2- تنظيم المنظومة المعلوماتية الجبائية SAP:

حاليا في خمس ورشات: Sap تم تنظيم نظام المعلومات

- 2-1- ورشة الاندماج الوظيفي: وتتشكل من سبعة (7) مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات

الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط:

المجموعة 01: استقبال المكلف بالضريبة.

المجموعة 02: تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة.

المجموعة 03: الوعاء والوصفية

المجموعة 04: التحصيل وقبض الضريبة

المجموعة 05: الرقابة الجبائية

المجموعة 06: المنازعات

المجموعة 07: الإشراف

- 2-2- ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات

2-3- ورشة الواجبات

2-4- ورشة الهندسة والهندسة التقنية

2-5- ورشة الإيرادات/توزيع

2-6- ورشة التكوين

2-7- خلية التخطيط، نوعية المخاطر والتسيير الوثائق.

3- أهداف مشروع المنظومة المعلوماتية الجبائية SAP

يرمي المخطط التنظيمي لمصالح المديرية العامة للضرائب إلى تحكّم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة

فيما يخص الأنشطة والأعمال التي يتوفر عليها هؤلاء.

- معالجة معلوماتية لكل المعطيات المرتبطة يفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع

الضرائب والرسوم عن بعد، الأمر الذي يجعل من عملية التحصيل الضريبي متطورة وتتم عن طريق

الدفع الإلكتروني.

¹ شريخي عيسى، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إطار الرقابة على التحصيل الضريبي، دراسة حالة بمركز الضرائب ولاية برج بوعرييج، تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معقدة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، 2019-2020، ص 50-51.

- يهدف SAP- التكفل بالعمليات المرتبطة فيما بينها والمتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.

- إدراج التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

3- النتائج المنتظرة من المنظومة المعلوماتية الجبائية:

ويمكن تلخيصها كما يلي:¹

- التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان، من خلال التأدية الكاملة لكل الإجراءات المتعلقة بدراسة المعطيات الخاصة بفرض الضرائب وتحصيل والرقابة والمنازعات.
- نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداء من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي، وهذا من خلال تأدية هذه العمليات .
- ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات.
- التبادل السريع من المعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة .
- تقديم الجداول بيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي .
- تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار .
- مركزة قاعدة المعطيات بالنسبة لمختلف فئات المكلفين بالضريبة تسمح بالولوج الآلي للمحققين في المحاسبة إلى البطاقات عند قيامهم بالمهام المسندة إليهم .
- برمجة عمليات التدقيق على أساس المعايير المؤسسة والمحددة بموضوعية بناء على قاعدة المعايير المنسجمة .
- التحكم الأفضل في الموارد الجبائية.
- محاربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني .
- مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعه.
- التقليل في معالجة الشكاوى النزاعية للمكلفين بالضريبة .
- التخفيض في الكلفة الناتجة عن طلب المطبوعات.
- تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم من خلال شهادات الولوج المراقبة.

¹ شريخي عيسى، مرجع سابق، ص52.

- إدراج إجراءات التصريح عن بعد.
- إدراج إجراءات الدفع عن بعد.

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر الرقابة الجبائية جزء لا يتجزأ من الرقابة العامة، لما لها من خصوصيات وميزات تميزها فقد منح المشرع الجزائري لكل من المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية حقوق وواجبات من أجل حماية الحقوق العامة والخاصة، فهي الوسيلة الأكثر نجاعة للكشف عن موطن الغش والتهرب الضريبي ، تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها كالتي تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية كالأداء ومن الصعوبات التي تواجه الرقابة الجبائية صعوبات تتعلق بالنظام الجبائي وأخرى تتعلق بالإدارة الجبائية وصعوبات تتعلق بالأطراف التي لها علاقة بالإدارة الجبائية والمحيط العام ومن بين الصعوبات التي تواجه الرقابة الجزائرية هو عدم استقرار التشريعات الجبائية.

أما فيما يتعلق بالتحصيل الضريبي فهو يعتبر المرحلة النهائية للإدارة الجبائية في تحويل الدين الجبائي الخاص بالمكلفين بالضريبة إلى سيولة نقدية وذلك في حساب الخزينة العمومية فبعد القيام بتصفية الضرائب وتحديد الوعاء الضريبي وأيضا تحديد معدل الضريبة يأتي دور تحصيل الضريبة والهيئة المسؤولة عن عملية التحصيل هي قباضات الضرائب بمختلف أنواعها ، تسعى الإدارة الضريبة إلى تحقيق أهداف مختلفة من بينها زيادة الإيرادات المحلية الى أقصى حد ممكن وذلك من أجل تغطية نفقات الدولة المتزايدة والناجمة عن تزايد الخدمات التي تقدمها للمجتمع وتوسيعها في دعم المشاريع الإنمائية الملحقه.

الفصل الثالث

دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية المسيلة

تمهيد

بعد ما تطرقنا في الفصلين السابقين عن تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وقمنا بإظهار العلاقة بينهم، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي لمعرفة مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي بالنسبة للمصالح الجبائية، وقد تم تدعيم هذه الدراسة بدراسة حالة تخص التحقيق المحاسبي في مركز الضرائب لولاية المسيلة، وعليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي.

المبحث الأول: مدخل إلى مديرية الضرائب

المبحث الثاني: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.

المبحث الأول: التعريف بالهيئة محل الدراسة

عند سعي الإدارة الجبائية لتقريب المسافة بينها وبين المكلفين بالضريبة قد تم إنشاء مركز ضرائب في كل ولاية، وفي هذا المبحث سنعطي نبذة عن مركز الضرائب لولاية المسيلة وسنتعرف على أهم المديرية الفرعية لهذا المركز وكذلك الهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: التعريف بمديرية الضرائب لولاية المسيلة

المديرية الولائية للضرائب المسيلة ، إدارة عمومية غير مكرزة تابعة لوزارة المالية - المديرية العامة للضرائب

- **مرسوم الإنشاء:** تم إنشاء مديرية الضرائب بالمسيلة ابتداء من تاريخ 01 10 1991 ، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91 60 المؤرخ في 23 02 1991 المعدل والمتمم .

- **المخطط الهيكلي:** تمت هيكلة المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06 327 المؤرخ في 18 09 2006، والقرار المؤرخ في 21/02/2009 المحدد لتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، مهيكلة على النحو التالي :

- المديرية الولائية للضرائب

- مديريات فرعية

- مفتشيات الضرائب

- قباضات الضرائب

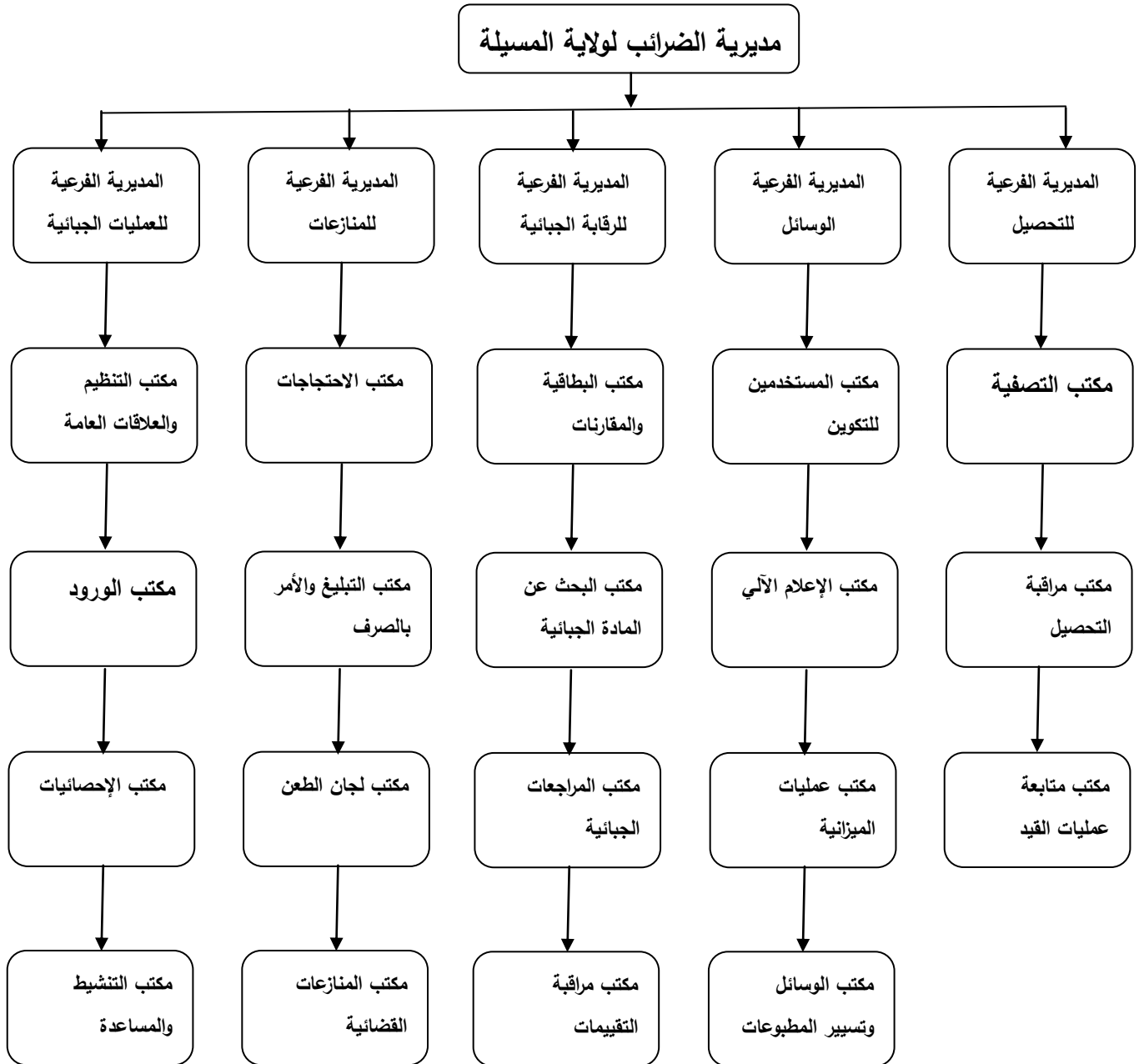
- مراكز الضرائب

- مراكز جوارية للضرائب.

المطلب الثاني: المديريات الفرعية

تتكون المديرية الولائية للضرائب من خمس مديريات فرعية كما يوضحها الشكل التالي:

الشكل 3-1: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية المسيلة



1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية، وتكلف بـ:

- تنشيط المصالح و إعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و متابعتها ومراقبتها؛
- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

تعمل على تسيير:

- (أ) مكتب الجداول، ويكلف بـ:
 - التكفل بالجدول العامة والتصديق عليها؛
 - التكفل بمصفوفات الجداول العامة وسندات التحصيل.
- (ب) مكتب الإحصائيات، ويكلف بـ:
 - استلام إحصائيات الهياكل الأخرى في المديرية الولائية؛
 - مركزة المنتجات الإحصائية الدورية الخاصة بالوعاء والتحصيل؛
 - مركزة الوضعيات الإحصائية الدورية وضمان إحالتها إلى المديرية الجهوية للضرائب.
- (ج) مكتب التنظيم والعلاقات العامة، ويكلف بـ:
 - استلام و دراسة طلبات الاعتماد في نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مع تسليم هذه الاعتمادات؛
 - متابعة الأنظمة الجبائية الخاصة و الإمتيازية؛
 - نشر المعلومة الجبائية واستقبال الجمهور وإعلامه و توجيهه.
- (د) مكتب التنشيط والمساعدة، ويكلف لاسيما، بضمان ما يأتي:
 - التكفل بالاتصال مع الهياكل الجهوية والمديريات الولائية للضرائب و كذا بتنشيط المصالح المحلية

ومساعدتها قصد تحسين مناهج العمل و انسجامها؛

- متابعة تقارير التحقيق في التسيير ومعالجتها.

2. المديرية الفرعية للتحصيل، وتكلف بـ:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات و مراقبتها و متابعتها و كذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى؛
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب

- في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل و تحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
 - مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

تعمل على تسيير:

- (أ) مكتب مراقبة التحصيل، ويكلف بـ:
- دفع نشاطات التحصيل؛
 - المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة و عند إرجاع فائض المدفوعات؛
 - إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية و تبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

(ب) مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله، ويكلف بضمان:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛

- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق و حركة الحسابات المالية و القيم غير النشطة؛
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛

- ضمان إعداد و تأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

(ج) مكتب التصفية، ويكلف بضمان:

- مراقبة التكفل بالجدول العامة ويسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة،
- التكفل بجدول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها و جدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، و مراقبة كل ذلك.

3. المديرية الفرعية للمنازعات، وتكلف بضمان:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة و الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛

- معالجة طلبات استرجاع الدفع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن مصالح الإدارة الجبائية.
- تعمل على تسيير:**
- أ) مكتب الاحتجاجات، ويكلف بـ:
 - استلام دراسة الطعون الهادفة سواء إلى إرجاع الحقوق أو إلى إلغاء القرارات الملاحقة أو إلى المطالبة بأشياء محجوزة.
 - استلام ودراسة الطلبات المتعلقة باسترجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة.
- ب) مكتب لجان الطعن، ويكلف بـ:
 - دراسة الاحتجاجات أو الطلبات التي يقدمها المكلفون بالضريبة وتقدّمها للجان المصالحة و الطعن النزاعي أو الإعفائي المختصة؛
 - تلقي الطلبات التي يتقدم بها قابضو الضرائب الرامية إلى التصريح بعدم إمكانية التحصيل أو إخلاء المسؤولية أو إرجاء دفع أقساط ضريبية أو رسوم أو حقوق غير قابلة للتحصيل وعرضها على لجنة الطعن الإعفائي المختصة.
- ج) مكتب المنازعات القضائية، ويكلف بـ:
 - إعداد وتكوين ملفات إيداع الشكاوى لدى الهيئات القضائية الجزائرية المختصة؛
 - الدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة على مصالح الإدارات الجبائية عند الاحتجاج على فرض ضريبة.
- د) مكتب التبليغ والأمر بالصرف ويكلف بـ:
 - تبليغ المكلفين بالضريبة والمصالح المعنية بالقرارات المتخذة برسم مختلف أصناف الطعن؛
 - الأمر بصرف الإلغاءات و التخفيضات الممنوحة مع إعداد الشهادات الخاصة بذلك.
- 4. المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية، وتكلف بـ:**
- بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها.
- تعمل على تسيير:**
- أ) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بـ:
 - تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها و كذا تحصيلها؛

- تنفيذ برامج التدخلات و البحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع و حق الزيارة بالتنسيق مع المصالح والمؤسسات المعنية .
- ب) مكتب البطاقات والمقارنات، ويكلف ب:
 - تكوين و تسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛
 - التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
 - مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة و إعداد وضعيات إحصائية و حواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب .
- ج) مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:
 - متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة ؛
 - تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة ؛
 - إعداد الوضعيات الإحصائية و التقارير الدورية التقييمية.
- د) مكتب مراقبة التقييمات، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف:
 - استلام و استغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛
 - المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التطبيق)؛
 - متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.
- 5. المديرية الفرعية للوسائل، وتكلف ب:
 - تسيير المستخدمين و الميزانية والوسائل المنقولة و غير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب؛
 - السهر على نفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها و كذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل.
- تعمل على تسيير:**
 - أ) مكتب المستخدمين والتكوين، ويكلف ب:
 - السهر على احترام التشريع والتنظيم الساريين المفعول في مجال تسيير الموارد البشرية والتكوين؛
 - إنجاز أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.
 - ب) مكتب عمليات الميزانية، ويكلف ب:
 - القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية ؛
 - تحرير أمر بصرف ملفات استرداد الرسم على القيمة المضافة، وذلك في حدود الاختصاص

المخول له؛

- تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع، الموجودة في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومراكز الضرائب؛
- الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية.

(ج) مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والأرشيف، ويكلف بـ:

- تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات و أرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهيكل و العتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

(د) مكتب الإعلام الآلي، ويكلف بـ:

- التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛

- المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها.

باستثناء مديرتي الضرائب لولايي إيليزي وتيندوف فهما مكونتان من ثلاث (03) مديريات فرعية:

1. المديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل، تضم :

(أ) مكتب الجداول والإحصائيات.

(ب) مكتب التنظيم والتنشيط والعلاقات العمومية.

(ج) مكتب مراقبة التحصيل.

(د) مكتب متابعة العمليات وأشغال القيد والتصفية.

2. المديرية الفرعية للمنازعات والرقابة الجبائية، تضم :

(أ) مكتب الاحتجاجات.

(ب) مكتب المنازعات القضائية ولجان الطعن.

(ج) مكتب التبليغات والأمر بالصرف.

(د) مكتب لبحث عن المعلومة الجبائية والمراجعات الجبائية ومراقبة التقييمات.

3. المديرية الفرعية للوسائل، تضم:

(أ) مكتب المستخدمين والتكوين.

(ب) مكتب العمليات الميزانية.

(ج) مكتب الوسائل والإعلام الآلي.

المبحث الثاني: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وتطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي

تعتبر الرقابة الجبائية آلية لتحسين جودة التصريحات الجبائية ومن زيادة التحصيل والحد من التهرب الضريبي، وفي هذا المبحث سنعرف كيف تساهم الرقابة الجبائية في الحد من التهرب الضريبي وذلك من خلال إجراء دراسة ميدانية على مستوى مركز الضرائب لولاية المسيلة.

المطلب الأول: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية

تكلف تكنولوجيا المعلومات بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها. تعمل على تسيير:

- أ) مكتب البحث عن المعلومة الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف ب:
 - تشكيل فهرس للمصادر المحلية للمعلومات التي تعني وعاء الضريبة ومراقبتها وكذا تحصيلها؛
 - تنفيذ برامج التدخلات و البحث وكذا تنفيذ حق الاطلاع و حق الزيارة بالتنسيق مع المصالح و المؤسسات المعنية .
- ب) مكتب البطاقات والمقارنات، ويكلف ب:
 - تكوين و تسيير مختلف البطاقات الممسوكة؛
 - التكفل بطلبات التعريف الجبائية للمكلفين بالضريبة؛
 - مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة و إعداد وضعيات إحصائية و حواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب .
- ج) مكتب المراجعات الجبائية، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف بضمان:
 - متابعة تنفيذ برامج المراقبة والمراجعة ؛
 - تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة ؛
 - إعداد الوضعيات الإحصائية و التقارير الدورية التقييمية.
- د) مكتب مراقبة التقييمات، الذي يعمل في شكل فرق، ويكلف:
 - استلام و استغلال عقود نقل الملكية بالمقابل أو مجانا؛
 - المشاركة في أشغال التحيين للمعايير المرجعية (التطبيق)؛
 - متابعة أشغال الخبرة في إطار الطلبات التي تقدمها السلطات العمومية.

المطلب الثاني: العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والتحصيل الضريبي

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات و مراقبتها و متابعتها و كذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج آخر أو أتاوى؛
- متابعة العمليات والقيود المحاسبية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل و تحليل النقائص لا سيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
- مراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

تعمل على تسيير:

- (أ) مكتب مراقبة التحصيل، ويكلف ب:
 - دفع نشاطات التحصيل؛
 - المحافظة على مصالح الخزينة بمناسبة الصفقات العقارية الموثقة و عند إرجاع فائض المدفوعات؛
 - إعداد عناصر الجباية الضرورية لوضع الميزانية و تبليغها للجماعات المحلية وكذا الهيئات المعنية.

(ب) مكتب متابعة عمليات القيد وأشغاله، ويكلف بضمان:

- متابعة أعمال التأشير والتوقيع على المدفوعات وعلى شهادات الإلغاء من الجداول وسندات الإيرادات المتكفل بها؛
- المراقبة الدورية لوضعية الصندوق و حركة الحسابات المالية و القيم غير النشطة؛
- التكفل الفعلي بالأوامر والتوصيات التي يقدمها المحققون في التسيير، بخصوص مهام المراقبة وتنفيذها؛
- ضمان إعداد و تأشير عمليات والقيود عند تسليم المهام بين المحاسبين.

(ج) مكتب التصفية، ويكلف بضمان:

- مراقبة التكفل بالجدول العامة وسندات التحصيل أو الإيرادات المتعلقة بمستحقات ومستخرجات الأحكام والقرارات القضائية في مجال الغرامات والعقوبات المالية أو الموارد غير الجبائية؛
- استلام المنتجات الإحصائية التي يعدها قابضو الضرائب والمصادقة عليها؛
- مركزة حسابات تسيير الخزينة والمستندات الملحقة،

- التكفل بجداول القبول في الإرجاء للمبالغ المتعذر تحصيلها و جدول تصفية منتجات الخزينة وسجل الترحيل، و مراقبة كل ذلك.

تصفية مختلف الديون الجبائية:

كما سبق وأن ذكرنا يتمثل دور القابض في تصفية سندات الإيرادات السالفة الذكر سواء بالطرق الودية أو عن طريق التحصيل القسري تأخذ تصفية السندات طرق وأشكالا نذكرها في ما يلي :

▪ **التحصيل المباشر:** يقصد به تسديد المكلف بالضريبة لدينه الجبائي أو إجباره على ذلك بأحد طرق تسديد التالية التي أجازها المشرع:

- نقدا لدى صندوق محصل الضرائب

- بواسطة الصكوك البنكية

- بواسطة شيك بريدي أو عن طريق التحويل للحساب الجاري البريدي للقابض.

▪ **المرحلة الودية:** وهي المرحلة التي يقتصر دور القابض فيها على حث وإقناع المكلف بالضريبة على تسديد دينه بمبادرته دون إجباره على لك، حيث يعرض على المكلف عدة تسهيلات من بينها عرض جدولة الدفع على أقساط (إبرام تعهد للتسديد بالتقسيط) أو إمكانية تأجيل دفع مبلغ من الدين في حالة تقديم شكوى نزاعية.

يتم حث المكلف بالضريبة بطرق عديدة: عن طرق إرسال الإشعارات بالدفع، استقباله في المكتب أو عن طريق الهاتف، انتقال أعوان المتابعة إلى مقر المكلف بالضريبة ومحاولة إقناعه بأهمية التسهيلات المعروضة عليها من جهة أخرى إعلامه بالتكاليف الباهضة والمضايقات الكبيرة في حالة اللجوء إلى التحصيل القسري.

▪ **المرحلة الجبرية أو القسرية:** يتم اللجوء إلى خيار التحصيل الجبري عند استنفاد المرحلة الودية بدون نتيجة مثمرة وذلك باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها قانونا وذلك على درجات بدءا من التنبيه إلى الحجز إلى بيع الأشياء المحجوزة مع إمكانية البدء بإجراء غلق المحل المهني للمكلف والذي يكون إجباريا مسبقا بتنبيه الدفع.

المطلب الثالث: دراسة حالة مؤسسة

المديرية الولائية للضرائب : المسيلة
 قضية التحقيق رقم : (2021/13)المكلف:
 إشعار بالتبليغ الأولي رقم : (2021 /) بتاريخ:
 عدد الصفحات : ().....

عموميات

التعريف بالمؤسسة :

السيد : بدأ نشاطه المتمثل في مقاوله الأشغال العمومية والبناء بصفة فردية
 ابتداء من تاريخ : 2008/10/21 التجزئة 316 قطعة وحدة 03 محل رقم 01 المسيلة وهذا ما
 يثبتته السجل التجاري الذي يملكه المكلف.

رقم السجل التجاري:

رقم المادة:

رقم الجبائي:

الوضعية الجبائية للمؤسسة

تم برمجة نشاط المكلف في التحقيق المحاسبي ضمن برنامج سنة : 2021 و تم تبليغه موجب
 إشعار بالتحقيق رقم : 2021/144

المؤرخ في : 2021/05/31 والذي تم تسليمه يد بيد يوم 2021/05/31 مرفق بميثاق المكلف
 الخاضع للتحقيق و المحدث بقانون المالية مع منحه 10 أيام للتحضير ابتداء من تاريخ استلام هذا
 الإشعار وذلك طبقا للمادة : 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية.

الضرائب المباشرة :

المكلف يخضع للضريبة على الدخل الإجمالي حسب المواد 1 -2-3-11-85-104 من قانون
 الضرائب المباشرة إضافة إلى الرسم على حجم المعاملات وفقا للمواد 217-357 من نفس القانون
 المذكور أعلاه ولكون المكلف يشغل عمالا فهو مكلف بالضريبة على الأجور و الرواتب حسب المواد
 : 66- 75 من نفس القانون .

ب/ الرسوم على رقم الأعمال:

نظرا لطبيعة النشاط الذي يمارسه المكلف فهو مكلف إجباريا بالرسم على القيمة المضافة حسب المادتين: 4 و 5 من قانون الرسم على رقم الأعمال على جميع المبالغ المحققة.

التحقيقات الأولية

قمنا بعملية بحث وذلك بمراسلة زبائن المكلف ومورديه كما تمت مقارنة العمليات المحاسبية ومقارنتها بالوثائق الثبوتية لها كوضعيات الأشغال الخاصة بإنجاز المشاريع وكذلك فواتير شراء المواد الأولية.

من حيث الشكل :

يتبع المحاسب طريقة النظام المحاسبي الممركز و الدفاتر المقدمة هي :

دفتر اليومية: مصادق و موقع عليه من طرف رئيس محكمة المسيلة بتاريخ: 2009 /02/01 ويحتوي على 192 صفحة.

دفتر الجرد: مصادق و موقع عليه من طرف رئيس محكمة المسيلة بتاريخ: 2009/02/01 ويحتوي على 48 ورقة.

دفتر الأجور: مصادق و موقع عليه من طرف رئيس محكمة المسيلة بتاريخ: 2009/02/01 ويحتوي على 45 ورقة.

الدفاتر المساعدة: هذه الدفاتر ممسوكة بطريقة الإعلام الآلي وهي دفتر المشتريات، دفتر المبيعات، دفتر البنك دفتر الصندوق ودفتر العمليات المختلفة.

من حيث المضمون:

الإيرادات:

تتمثل إيرادات المؤسسة في مقبوضات الخدمات المقدمة من طرف المكلف وهو يودع تصريحاته في آجالها القانونية تم تحديد الفوترة والمقبوضات من خلال تتبع حركة الكشف البنكي و كذا وضعيات الأشغال المسجل في المحاسبة ومقارنتها بالتصريحات الشهرية **G 50** والتصريحات السنوية **G11** وهي موضحة في الجدول التالي :

الفوترة :

تم الاعتماد في تأسيس أرقام الأعمال المفوترة على وضعيات الأشغال المقدمة وكذلك المراسلات الواردة إلينا من الإدارات والمؤسسات التي تعامل معها المكلف وتتبع تسجيلها المحاسبي.

2020	2019	2018	2017	البيان /السنوات
30 292 200	59 041 502	33 242 074	16 142 004	رقم الأعمال المفوتر المستخرج
30 292 200	59 041 502	33 242 074	16 142 004	رقم الأعمال المصرح TCR -
0	0	0	0	الفارق

المقبوضات :

تم الاعتماد في تأسيس ارقام الاعمال المقبوضة على الكشوف البنكية التي بحوزة المكلف

2020	2019	2018	2017	البيان /السنوات
18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الاعمال المقبوض المستخرج
18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الاعمال المصرح G50
	0	0	0	الفارق

تعليق:

من خلال الجدول الأول والثاني يمكن القول بأن المكلف بالضريبة ليس متهرب ضريبيا، بمعنى أنه مصرح بالنسبة لرقم الأعمال أي ما قبض فهو مصرح به.

دراسة الأعباء

دراسة الاستهلاكات

من خلال مقارنة الاستهلاكات من المواد الأولية ومقاربتها بكشوف الربط على مستوى وضعيات الأشغال

تبيين ما يلي :

سنة 2017: مادة الحديد

1 710 171,05	مخزون 2017/01/01
2 293 577,98	مشتريات 2017
-	مخزون 2017/12/31
4 003 749,03	الاستهلاك المصرح به
1 824 000,00	استهلاك كشف الربط
2 179 749,03	الفارق في الاستهلاك المرفوض

تعليق:

من خلال الجدول السابق تمت مقارنة الاستهلاكات من المواد الأولية اتضح أن الفارق عبي مرفوض وهذا العبء نقوم بإضافته للربح و أيضا يقوم بإرجاعها لأنها حق الدولة.

سنة 2018:

عدم قبول المشتريات المسددة نقدا حسب نص المادة 30 من قانون الرسوم على أرقام الأعمال.

TUBE PEHD	1 000 176,58	159 692,06	840 484,52	11/04/2018	60
CIMENT	313 594,09	43 683,09	269 911,00	05/11/2018	4428
CIMENT	313 594,09	43 683,09	269 911,00	07/11/2018	4477
CIMENT	313 594,09	43 683,09	269 911,00	08/11/2018	4499
CIMENT	313 594,09	43 683,09	269 911,00	10/11/2018	4523
CIMENT	313 594,09	43 683,09	269 911,00	12/11/2018	4564

CIMENT	313 594,09	43 683,09	269 911,00	15/11/2018	4608
CIMENT	314 202,28	44 291,28	269 911,00	19/11/2018	4698
CIMENT	313 594,09	43 683,09	269 911,00	01/12/2018	4940
CIMENT	313 594,09	43 683,09	269 911,00	03/12/2018	4992
CIMENT	313 594,09	43 683,09	269 911,00	04/12/2018	5024
CIMENT	312 935,74	43 024,74	269 911,00	08/12/2018	5080
	4 449 661,41	640 155,89	3 809 505,52		المجموع

:2019

تعليق:

عدم قبول المشتريات لأن مبلغ الفاتورة يفوق 30 مليون.

BUSE 500 600 800

-	مخزون 2019/01/01
7 018 610,00	مشتريات 2019
-	مخزون 2019/12/31
7 018 610,00	الاستهلاك المصرح به
2 925 000,00	استهلاك كشف الربط
4 093 610,00	الفارق في الاستهلاك المرفوض

:2020

TUBES PVC 250

-	مخزون 2020/01/01
1 552 940,40	مشتريات 2020
-	مخزون 2020/12/31
1 552 940,40	الاستهلاك المصرح به
780 000,00	استهلاك كشف الربط
772 940,40	الفارق في الاستهلاك المرفوض

نتائج التحقيق المحاسبي

الرسم على النشاط المهني TAP

2020	2019	2018	2017	البيان /السنوات
18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الأعمال المقبوض المستخرج
18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الأعمال المصرح G50
0	0	0	0	الفارق
2%	2%	2%	2%	معدل الرسم
0	0	0	0	الحقوق
10%	10%	10%	10%	معدل الغرامة
0	0	0	0	مبلغ الغرامة
0	0	0	0	المجموع

تعليق:

عدم وجود فارق في الرسم على النشاط المهني هذا يدل على أنه تم التصريح بكل شيء.

تأسيس الأرباح :

لضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

دمج الاستهلاكات المرفوضة من المواد الأولية في الأرباح المستخرجة

2020	2019	2018	2017	البيان / السنوات
30 292 200	59 041 502	33 242 074	16 142 004	رقم الأعمال المستخرج
30 292 200	59 041 502	33 242 074	16 142 004	رقم الأعمال المستخرج
0	0	0	0	الفارق
772 940	4 093 610	3 809 506	2 179 749	الأعباء المرفوضة (الاستهلاك المرفوض)
1 389 996	2 763 031	2 022 611	1 166 208	الربح المصرح به
2 162 936	6 856 641	5 832 117	3 345 957	الربح المستخرج
356 999	835 061	575 914	289 862	الضريبة المصرح بها
625 028	2 267 824	1 909 241	1 039 085	الضريبة المستخرجة
268 029	1 432 764	1 333 327	749 223	الفارق
25%	25%	25%	25%	نسبة العقوبة
67 007	358 191	333 332	187 306	العقوبة
335 036	1 790 954	1 666 659	936 528	المجموع العام

الرسم على القيمة المضافة: (TVA)

لرسم على المشتريات :

الرسم القابل للدمج يمثل الرسم على القيمة المضافة للاستهلاكات المرفوضة

2020	2019	2018	2017	البيان /السنوات
3 309 870	8 251 286	1 720 115	1 173 865	الرسم المستخرج
3 456 729	9 029 072	2 443 921	1 588 017	الرسم المصرح به
146 859	777 786	723 806	414 152	الرسم القابل للدمج
0	0	0	0	الرسم القابل للخصم

الرسم الواجب الدفع :

	2020	2019	2018	2017	البيان /السنوات
	18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الاعمال المستخرج
	18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الاعمال المصرح به
	0	0	0	0	الفارق
	0	0	0	0	الرسم المستحق
	146 859	777 786	723 806	414 152	الرسم القابل للدمج
	0	0	0	0	الرسم القابل للخصم
2 062 603	146 859	777 786	723 806	414 152	الرسم الواجب الدفع
	15%	25%	25%	25%	نسبة العقوبة
500 965	22 029	194 446	180 952	103 538	العقوبة
2 563 568	168 887	972 232	904 758	517 690	المجموع العام

5 845 945	الحقوق خارج غرامة التأخير :
1 446 800	العقوبة
7 292 745	الحقوق الواجبة الدفع :

ملاحظة جد هامة:

تبعا لأحكام المادة 31 من قانون المالية لسنة 2012 المعدلة للمادة 20 من قانون الاجراءات الجبائية، فان لديكم إمكانية طلب التحكيم من المدير الولائي للضرائب للأسئلة المتعلقة بالوقائع أو القانون في الرد على قضيتكم موضوع التحقيق.

تعليق:

- إذا كان الفارق في الحقوق أقل من 50000 معدل العقوبة يكون %10.
- إذا كان الفارق في الحقوق أقل من 150000 معدل العقوبة يكون %20.
- إذا كان الفارق في الحقوق أكبر من 200000 معدل العقوبة يكون %25.

التبليغ النهائي:

المديرية الولائية للضرائب : المسيلة

قضية التحقيق رقم : (2021/13).....المكلف :

إشعار بالتبليغ النهائي رقم : (2021 /) بتاريخ :

عدد الصفحات :(.....)

نظرا لعدم ردمكم على التبليغ الأولي رقم : بتاريخ : فان النتائج المتوصل إليها تصبح نهائية.

نتائج التحقيق المحاسبي النهائية

الرسم على النشاط المهني TAP

2020	2019	2018	2017	البيان /السنوات
18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الأعمال المقبوض المستخرج
18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الأعمال المصرح G50
0	0	0	0	الفارق
2%	2%	2%	2%	معدل الرسم
0	0	0	0	الحقوق

10%	10%	10%	10%	معدل الغرامة
0	0	0	0	مبلغ الغرامة
0	0	0	0	المجموع

تأسيس الأرباح :

الضريبة على الدخل الإجمالي IRG :

دمج الاستهلاكات المرفوضة من المواد الأولية في الأرباح المستخرجة

البيان / السنوات	2020	2019	2018	2017
رقم الاعمال المستخرج	30 292 200	59 041 502	33 242 074	16 142 004
رقم الأعمال المستخرج	30 292 200	59 041 502	33 242 074	16 142 004
الفارق	0	0	0	0
الأعباء المرفوضة (الاستهلاك المرفوض)	772 940	4 093 610	3 809 506	2 179 749
الربح المصرح به	1 389 996	2 763 031	2 022 611	1 166 208
الربح المستخرج	2 162 936	6 856 641	5 832 117	3 345 957
الضريبة المصرح بها	356 999	835 061	575 914	289 862
الضريبة المستخرجة	625 028	2 267 824	1 909 241	1 039 085
الفارق	3 783 342	268 029	1 432 764	749 223

	25%	25%	25%	25%	نسبة العقوبة
945 835	67 007	358 191	333 332	187 306	العقوبة
4 729 177	335 036	1 790 954	1 666 659	936 528	المجموع العام

الرسم على القيمة المضافة (TVA) :

الرسم على المشتريات:

الرسم القابل للدمج يمثل الرسم على القيمة المضافة للاستهلاكات المرفوضة

2020	2019	2018	2017	البيان /السنوات
3 309 870	8 251 286	1 720 115	1 173 865	الرسم المستخرج
3 456 729	9 029 072	2 443 921	1 588 017	الرسم المصرح به
146 859	777 786	723 806	414 152	الرسم القابل للدمج
0	0	0	0	الرسم القابل للخصم

الرسم الواجب الدفع:

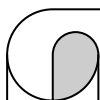
	2020	2019	2018	2017	البيان /السنوات
	18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الأعمال المستخرج
	18 269 285	65 475 904	40 473 692	4 232 834	رقم الأعمال المصرح به
	0	0	0	0	الفارق
	0	0	0	0	الرسم المستحق
	146 859	777 786	723 806	414 152	الرسم القابل للدمج
	0	0	0	0	الرسم القابل للخصم

2 062 603	146 859	777 786	723 806	414 152	الرسم الواجب الدفع
	15%	25%	25%	25%	نسبة العقوبة
500 965	22 029	194 446	180 952	103 538	العقوبة
2 563 568	168 887	972 232	904 758	517 690	المجموع العام

5 845 945	الحقوق خارج غرامة التأخير :
1 446 800	العقوبة
7 292 745	الحقوق الواجبة الدفع :

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على مركز الضرائب الذي يعتبر إدارة عمومية غير ممرضة تابعة لوزارة مالية - المديرية العامة للضرائب ويتكون هذا المركز من خمس مديريات فرعية: المديرية الفرعية للعمليات الجبائية ، المديرية الفرعية للتحصيل، المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية، المديرية الفرعية للوسائل، وأساس هذا المركز من أجل تقديم خدمة، وقد توصلنا إلى أن مركز الضرائب تعاني من نقص كبير لتكنولوجيا المعلومات وأيضا التحصيل الضريبي فهي مازالت ضعيفة هاذين العنصرين، كما تم التوصل لوجود علاقة طردية بين تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وهذا ما أثبتته صحة الفرضيات.



خاتمة عامة



من خلال دراستنا لموضوع دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي استنتجنا أن تكنولوجيا المعلومات لها أهمية كبيرة ولها دور هام في العصر الحالي القائم على الثورة التكنولوجية، ونظرا للميزات والخصائص التي تتميز بها ومن بينها السرعة في معالجة وإمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، مما جعلها إلزامية خاصة في المجال الضريبي الذي يشهد تحولات مالية واقتصادية في الفترة الأخيرة.

وقد صادفت الدولة الجزائرية العديد من المشاكل من بينها الغش والتهرب الضريبي مما جعل إلزامية وجود تكنولوجيا المعلومات في مجال الجبائية، وتطرقنا موضوعنا إلى فصلين كاملين عن الجانب النظري فتكلمنا عن تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وقمنا بتوضيح العلاقة الموجودة بينهم وذلك من خلال مخطط عصرنة الإدارة الضريبية و طبيعة نظام المعلومات الضريبي والمنظومة المعلوماتية الجبائية، أما الدراسة التطبيقية فتناولنا فيها دراسة حالة على مستوى مركز الضرائب لولاية المسيلة فأبرزنا علاقة تكنولوجيا المعلومات بالرقابة الجبائية وتكنولوجيا المعلومات بالتحصيل الضريبي ودعمنا دراستنا بدراسة حالة التحقيق المحاسبي .

1- اختبار صحة الفرضيات

1-1- الفرضية الرئيسية

ساهمت تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، وهذه الفرضية صحيحة لأن تكنولوجيا المعلومات سهلت العمليات الجبائية لمركز الضرائب كما ساعدت في نقل وتداول المعلومات بين العون الجبائي والمكلف بالضريبة مما ساهم في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.

1-2- الفرضيات الفرعية

1-2-1- الفرضية الفرعية الأولى: وهذه الفرضية صحيحة من خلال الفصل الأول لأن تكنولوجيا المعلومات هي العناصر والقدرات التي تستخدم في جمع البيانات والمعلومات وتخزينها ونشرها باستخدام تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات.

1-2-2- الفرضية الفرعية الثانية: وهذه الفرضية صحيحة من خلال الفصل النظري الثاني لأن الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي هما أهم الركائز الأساسية في النظام الجبائي الجزائري.

1-2-3- الفرضية الفرعية الثالثة: هذه الفرضية صحيحة وذلك من خلال ما تناولناه في الجانب التطبيقي من الدراسة لأنه توجد علاقة طردية موجبة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي داخل مركز الضرائب لولاية المسيلة.

2- نتائج الدراسة:

- على ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:
- تعتبر تكنولوجيا المعلومات عنصرا هاما في المؤسسات والتي أصبحت موردا استراتيجيا تعتمد عليه في مواجهة ظروف المنافسة خاصة في ظل ما يشهده عالم اليوم من تغيرات مستمرة وسريعة.
- ساهمت تكنولوجيا المعلومات في التحكم في المعلومات ومعالجتها بشكل كبير.
- تساعد تكنولوجيا المعلومات في تنمية المهارات والمعارف التي تعمل على إثراء الجانب الفكري للعاملين الأمر الذي يساعد في تقييم أعماله وأفكار مبدعة.
- تعد تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة في تقليص حجم المؤسسات وتقليص عدد المستويات الإدارية وتبني مداخل حديثة في تخطيط وتنظيم الأعمال مثل ندخل إعادة هندسة الأعمال.
- تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها وتساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية كالأداء .
- تساعد الرقابة الجبائية على التبيين إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها مما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية.
- تسمح عملية الرقابة الجبائية لإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.
- التحصيل الضريبي هو مجموعة من العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع القوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلة الضرائب إلى خزينة الدولة.
- يعتبر التحصيل الضريبي المرحلة النهائية للإدارة الجبائية في تحويل الدين الجبائي الخاص بالمكلفين بالضريبة إلى سيولة نقدية للحساب الخزينة العمومية.
- يعتمد مخطط عصرنة الإدارة الضريبية بالدرجة الأولى على إدخال تكنولوجيا المعلومات في الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي.
- ساهمت تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظام المعلومات الضريبي على مستوى مركز الضرائب من خلال تسريع معالجة البيانات الضريبية ونقلها بين مستخدميها.
- المديرية الفرعية للتحصيل مكلفة بمراقبة القابضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.
- تكلف الرقابة الجبائية بمركز الضرائب بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة انجازها.

3- الاقتراحات:

- وفقا للنتائج التي تم التوصل إليها نتقدم ببعض التوصيات
- ضرورة معرفة الأهمية الكبيرة لتكنولوجيا المعلومات عن مراكز الضريبية.
 - التعريف بمستجدات النظام الضريبي ، وتنظيم ملتقيات لتحسيس وتوعية المكلفين بالضريبة بالواجب الجبائي.
 - إقامة شبكة الكترونية تربط بين مركز الضرائب ومختلف الإدارات لتسهيل عملية تبادل المعلومات الخاصة بنشاط المكلفين بالضريبة.
 - تعليم وتدريب كافة العاملين في القطاع العام والخاص على تكنولوجيا المعلومات بالأخص الحاسوب والانترنت.
 - فتح حوار مع المكلفين بالضريبة لمعرفة مدى رضاهم على أداء خدمات مركز الضرائب.
 - تطوير مستوى الأعوان الجبائيين القائمين على الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وذلك من خلال القيام بدورات تكوينية على مستوى مراكز الضريبية.

4- أفاق الدراسة:

- وفي الأخير نأمل من خلال هذه الدراسة أن يكون منطلق الدراسات الأخرى في المستقبل:
- ✓ أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي.
 - ✓ دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين المنازعات الجبائية.



قائمة المراجع

قائمة المرجع

❖ الكتب باللغة العربية:

- 1- إبراهيم الجزراوي، عامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان- الأردن، 2009.
- 2- إبراهيم عمر يحيوي، تأثير تكنولوجيا الإعلام والاتصال على العملية التعليمية في الجزائر، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016.
- 3- إنعام علي توفيق الشهرلي، نظم المعلومات باستخدام بحوث العمليات، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان 2009.
- 4- حامد عبد المجيد، دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعة، مصر، الاسكندرية، 2003/2002.
- 5- حمدي سليمان، الرقابة الادارية والمالية على الأجهزة الحكومية " دراسة تحليلية وتطبيقية"، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998.
- 6- حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- 7- حيدر شاكر البرزنجي، محمود حسن جمعة، تكنولوجيا نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، منظور (إداري-تكنولوجي)، 2013.
- 8- سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- 9- سليمان مصطفى الداهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
- 10- عبد الحميد محمد القاضي، دراسة الاقتصاد العام، دار الجامعة المصرية، 1984.
- 11- علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 12- عماد الصباغ، نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 13- عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة، مطبعة مزوار، الجزائر، 2009.
- 14- محمد صلاح سالم، العصر الرقمي وثورة المعلومات، الطبعة الأولى، روتايرينت للطباعة، مصر، 2002.
- 15- محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009.
- 16- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية.

- 17- محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر بوزريعة، الجزائر، 2003.
- 18- مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الادارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
- 19- نبيل محمد مرسى، التقنيات الحديثة للمعلومات، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، 38 شارع سوتير، الأزارين، الاسكندرية، 2005.
- 20- ياسر الصاوي، إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

❖ الكتب باللغة الأجنبية:

- 1- Bulletin des services fiscaux n° 19 ,2000.
- 2- MARC-LEROY , le contrôle fiscale, 1993.
- 3- Michle paquin ,Mangement of infourmation, agency editions, Canada, 1990.
- 4- Ministre des finances direction générale de limpot , la lettre de la DGI ,VAS impots, 2015 .

❖ الرسائل الجامعية:

(أ) الدكتوراه:

- 1- بن بوريش نشاط الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على جودة الخدمات البنكية، دراسة لبعض البنوك التجارية الجزائرية(عمومية وخاصة)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك مالية وتقنيات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017-2018.
- 2- ذبيح محمد أمين، أثر تطبيق متطلبات الرقابة الجبائية على تحسين فاعلية التدقيق المحاسبي لغرض الضريبة، دراسة حالة بمديرية الضرائب التابعة للمديرية الجوية للضرائب بولاية سطيف، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2020-2021.

3- سحانين الميلود، مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017.

4- ضيف الله نسيم، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثره على تحسين جودة العملية التعليمية، دراسة عينة من الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه نظام ل م د في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة1، 2016-2017.

5- الطيب الوافي، دور وأهمية نظام المعلومات في اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع اسمنت الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عباس فرحات، سطيف، 2011-2012.

6- عمران عز الدين، أثر تكنولوجيا الاعلام والاتصال على فعالية إدارة العلاقة مع الزبائن، دراسة مقارنة بين شركات الهاتف النقال في الجزائر.

7- مشري محمد ناصر، سبل تفعيل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية الجزائرية، دراسة عدد من المؤسسات في الشرق الجزائري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، 2016-2017.

8- هناء عبدوي، مساهمة في تحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اكساب المؤسسة ميزة تنافسية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للهاتف النقال موبيليس، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

ب) الماجستير:

1- بدري جمال، عملية الرقابة الجبائية على الغش والتهرب الضريبي، مذكرة من أجل الحصول على شهادة الماجستير، في الحقوق، فرع ادارة ومالية، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2008-2009.

2- بوحسان سارة كنزة، الآثار الفعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على تطبيقات تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، دراسة حالة مؤسستي " mobilis و nedjma، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

- الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة ، 2011-2012.
- 3- خوجلي عثمان نور الدين بابكر، دور تكنولوجيا المعلومات على الأسواق المالية، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، 2018.
- 4- دواوي محمد، الإدارة الجبائية والتحصيل الضريبي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص المالية العامة، معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- 5- رضا بوعزيز، التهرب الضريبي في الجزائر 92-96، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية.
- 6- عمار محمد زهير تيناوي، دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدم في شركة الاتصالات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة افتراضية سورية، 2018-2019.
- 7- العياشي عيدوني، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة، دراسة استطلاعية على شركة مناجم الحديد والفوسفات الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014.
- 8- عيسى بولخوخ، الرقابة الجبائية كأداة لمحاربة التهرب الضريبي والغش الضريبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، الجزائر، 2003-2004.
- 9- ليلي هيكل، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في أداء المنظمات، دراسة تطبيقية على شركة الأمل لصناعة الأدوية، بحث مقدم لنيل شهادة ماجستير إدارة أعماله التخصصي، الجامعة الافتراضية السورية، 2015.
- 10- نجلاء يوسف البشير محمد، أثر تكنولوجيا المعلومات في اتخاذ القرارات في الجامعات الحكومية السودانية، دراسة حالة جامعة الجزيرة ولاية الجزيرة، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، 2021.

ج) الماستر

- 1- إيمان يحيوي، أثر تكنولوجيا المعلومات على أداء المؤسسات الخدمائية، دراسة عينة من المؤسسات بولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم

التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016-2017.

2- حركات الأديب محمد العزيز، فعالية مصالح الإدارة الجبائية في التحصيل الجبائي "دراسة حالة المصالح الجبائية ولاية أم البواقي، مذكرة الماستر أكاديمي بعلوم التسيير، تخصص ادارة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2019-2020.

3- ساعد نبيلة، الرقابة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي، دراسة حالة بمفتشية الضرائب في الأخصرية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، 2014-2015.

4- شريخي عيسى، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إطار الرقابة على التحصيل الضريبي، دراسة حالة بمركز الضرائب ولاية برج بوعرييج، تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الابراهيمي، 2019-2020.

❖ الملتقيات والمداخلات:

1- بدون خير الدين وآخرون، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النشاط الاقتصادي، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميلة، 23 و24 أفريل 2018.

2- بوجنان خالدية، مبطوش العلجة، دور تكنولوجيا المعلومات والبرامج الالكترونية في تحسين البحث العلمي ورفع مستوى أداء الجامعات، ملتقى دولي حول البحث العلمي كاستراتيجية للتنمية بين متطلبات التمويل والتحديات المتجددة، الحمامات، تونس، من 17 إلى غابة 22 جويلية.

4- شلغوم حنان، مداخلة بعنوان نظام المعلومات الجبائي كألية لتفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة الجزائرية، الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، مجمع هيليو بوليس، قالمة، يومي 28-29 أكتوبر، 2015-2016.

5- علي عزوز، إيمان يخلف، نحو حكومة إلكترونية في الجزائر، آفاق وتوجهات (دراسة حالة المديرية العامة للضرائب)، جامعة حسبية بن بوعلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف.

❖ المجلات:

- 1- بن رجدال جوهر، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تنمية الأداء في المنظمة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 2 الجزائر.
- 2- بوعلام ولهي، عثمان محادي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية التسيير الجبائي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، العدد 02، ديسمبر 2019.
- 3- خلوفي سفيان، بوجريو عبد الرؤوف، دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي خلال الفترة (2014-2019)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي بوالصوف ميلة، العدد 1، جوان 2019.
- 4- سناء عبد الكريم الخناق، أهمية مكونات تكنولوجيا المعلومات ودورها في إقامة المؤسسات التعليمية الافتراضية، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، الجامعة التكنولوجية الماليزية.
- 5- عزري أمين، أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مستوى أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد الثامن.
- 6- نورالدين زمام، صباح سليمان، تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جوان 2013.

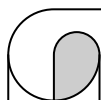
❖ **المحاضرات:**

- 1- السبتي وسيلة، محاضرات في مقياس أنظمة التسيير والتسيير الجبائي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018-2019.
- 2- قاشي يوسف، محاضرات في مقياس منازعات الجبائية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، الجزائر، 2014-2015.
- 3- منور أوسرير، محمد حمو، محاضرات في جباية المؤسسات، ط 1، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، الجزائر، 2009.

❖ **القوانين والمراسيم:**

- المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 98\228، والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، المؤرخ في ربيع الأول الموافق 13 ليليو 1998.
- المادة 45 من قانون الاجراءات الجبائية.
- قانون الإجراءات الجبائية، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب 2015 المادة 18.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة، وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب المادة 309، 2001.

- المادة 46 من قانون الإجراءات الجبائية .
- المادة 312 الفترة 01 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2001 - الطبعة الرسمية.
- المادة 62 من قانون الإجراءات الجبائية.
- المادة 35 من قانون الإجراءات الجبائية.
- المادة 327 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة.
- المادة 326 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة.
- المادة 131 الفقرة (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2001.



الملاحق



Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série 0 n°4

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

المسيرة الولائية للضرائب - ()

Référence N°

10 / 2024

Lettre avec
A.R
N°

اشعار بالتحقيق

الاسم واللقب:
الخطاب
العنوان

Le 05/05/2024

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre (المقر الاحكامي) H, à l'effet de vérifier au titre des exercices 2017, 2018, 2019, 2020 l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés: TAP - TVA - IRG - IRG/S -

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

①

Imprimer le formulaire
Série O n° 19 ter

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Le _____

**Procès Verbal de Constat
Matériel des Eléments Physiques d'Exploitation
(Art. 20/4 CPF)**

محرر العتاد
الذي بحوزة
المكلف
بشخص يوم
الشرط بين المكان

Nous soussigné(s) _____

Nous nous sommes rendus en date du _____ à _____ Heures _____ minutes
dans les locaux professionnels de _____

_____ en sa qualité de _____ représentée par monsieur _____

Suite à la remise, contre accusé de réception, de l'avis de vérification N° _____
du _____ nous l'avons informé que nous allons procéder à la constatation matérielle des
éléments physiques de l'exploitation y annexés.

L'intéressé (e) a assisté (e) à ce contrôle inopiné: Oui Non

Nom/ Prénom du gérant ou de son
représentant légal (1)

Nom/ Prénom et Grade
des vérificateurs

(1) Mention doit être portée sur le PV en cas de refus de signature.

ANNEXE

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REpubLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

MINISTRE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

Imprimer le formulaire
Série 03 n° 12.1ex

Le

**Procès Verbal de Constat
Matériel des Eléments Physiques d'Exploitation
(Art. 20/4 CPF)**

Nous soussigné (s)
Nous nous sommes rendus en date du _____ à _____ Heures _____ minutes
dans les locaux professionnels de _____ sise au _____
représentée par monsieur _____
en sa qualité de _____

Suite à la remise, contre accusé de réception, de l'avis de vérification N° _____
du _____ nous l'avons informé que nous allons procéder à la constatation matérielle des
éléments physiques de l'exploitation y annexés.

L'intéressé (e) a assisté (e) à ce contrôle inopiné: Oui Non

Nom/ Prénom du gérant ou de son
représentant légal (1)

Nom/ Prénom et Grade
des vérificateurs

(1) Mention doit être portée sur le PV en cas de refus de signature.

الملحق 04: إشعار بإعادة اخضاع بعد عملية التحقيق في المحاسبة

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire

Série O n° 21

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

المديرية الولائية للضرائب -

Référence N°:

200 / 2021

Lettre avec
A.R.
N°

A

الاسم والعنوان
المستطوع
العنوان

Le 02/11/2021

Notification de Redressement
Suite à la vérification de comptabilité

إشعار بإعادة إخضاع بعد عملية التحقيق في المحاسبة

Suite à l'envoi de l'avis de vérification n° 10 du 05/10/2021, vous avez fait l'objet d'une vérification de comptabilité au titre des exercices 2017, 2018, 2019, 2020, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après désignés: TAP - TVA - IFC - IRG/S

En conséquence, nous avons l'honneur de porter à votre connaissance que l'administration fiscale envisage de modifier les éléments servant de base au calcul de certain impôts, droits et taxes et de vous réclamer un complément d'impôt pour les motifs exposés dans la présente notification.

Vous disposez, à compter de la réception de la présente notification, d'un délai de 40 jours pour formuler vos observations ou faire part de votre acceptation des propositions de redressement envisagées. Le défaut de réponse dans ce délai vaudra accord tacite de votre part (Art 20-6 du Code des Procédures Fiscales).

Vous pouvez également dans le cadre de votre réponse, solliciter l'arbitrage pour des questions de fait ou de droits, selon le cas, du Directeur des grandes entreprises, du directeur des impôts de wilaya, du chef du centre des impôts ou du chef de service des recherches et vérifications en vertu des dispositions l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Nous attirons votre attention que les droits rappelés dans ce cadre seront assortis des sanctions fiscales fixées par la loi. Sur votre demande et avant expiration du délai de réponse, vous pouvez solliciter toutes explications verbales utiles sur le contenu de la notification.

Vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix pour discuter les présentes propositions ou pour y répondre (Art 20-4 du Code des Procédures Fiscales).

La présente notification comporte عدد الأوراق التبليغ feuillets y compris celui-ci.

Veillez agréer Madame, monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

Nom, prénom et grade
des vérificateurs

02

الملحق 05: محضر حماية أشغال التحقيق المحاسبي بعين المكان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REpubLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTÈRE DES FINANCES
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS
DIRECTION DES IMPÔTS DE LA WILAYA DE M'SILA

Imprimez le formulaire
Série O n° 32
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

Procès Verbal
De fin des travaux de vérification sur place

محضر حماية الأشغال المحاسبية بعين المكان

Nous soussignés, المحقق
Vérificateur (s) de comptabilité dressons par le présent, un PV de constat de fin des travaux de vérification
sur place au nom de l'entreprise اسم والتب (المالك) مقاول exerçant
l'activité de المطبخ
Sise au العنوان, conformément
aux dispositions des articles 20/5 et 20/4 bis du Code des Procédures Fiscales, portée à sa connaissance
suivant avis de vérification N° 10 du 05/05/2021

Fait à م le 28/10/2021

L'intéressé a signé : Oui Non

Nom/prénom/qualité du signataire vérificateur (s) Nom/Prénom/Grade de(s)

الملحق 06: إشعار بإعادة الإخضاع النهائي بعد التحقيق المحاسبي

Envoyer par messagerie

Imprimer le formulaire
Série O n° 21 octes

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

اشعارية الوالد السيد للبراني

Référence N°:

1 / 2021

Lettre avec
A.R.
N°

الاشعارية
الرقم
الاشعارية

1

Le 14/12/2021

Notification de redressement définitive
Suite à la vérification de comptabilité
(Absence de réponse)

اشعارية بإعادة الإخضاع النهائي بعد التحقيق المحاسبي

Madame, Monsieur,

Nous avons constaté que vous n'avez pas répondu à la proposition de notification de redressement N° 200 du 14/12/2021 à l'issue de l'expiration du délai réglementaire.

Je vous informe que les rectifications qui vous ont été proposées sont tacitement reconduites conformément à l'article 20-6 du Code des Procédures Fiscales.

Les résultats notifiés ci-dessous sont définitifs.

En cas de contestations de votre part, vous avez la possibilité d'introduire une requête, dans le cadre du recours préalable, auprès de l'administration des impôts, selon le cas, au Directeur des Grandes Entreprises ou au Directeur des Impôts de Wilaya, et ce conformément aux dispositions de l'article 71 du Code des Procédures Fiscales.

عدد الاوراق المبلغ المبلغ

La présente lettre comporte feuilles, y compris celle-ci.

Veuillez agréer, madame, monsieur, l'assurance de ma considération distinguée.

Chef de brigade

Nom, Prénom et Grade
des vérificateurs



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



المسيلة في: 27/05/11

رقم: / /

إلى السيد: محمد بوضياف
رئيس القسم

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: تخصص: من أجل إجراء ترضيهم الميداني بمؤسستكم. فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترضيهم الميداني بمؤسستكم. تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و.ر.س	الإمضاء
01	يوسفي نجاة	171 735 094 070	119970995024 140001	
02	جميات نور	171 735 094 073	119990995004960002	

عنوان المذكرة:
البريد:

المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم (الإمضاء والختم)
د. حميدي أحمد سعيد أستاذ محاضر	المدير الفرعي للوسائط د. خرفا الله	رئيس القسم بالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير د. فنان مصطفى

<http://virtuelcampus.univ-msila.dz/facsege>

<https://www.facebook.com/Vice-Doyen-CEQLE-SEGC-Msila-475721049530765>

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
ص ب: 166 المسيلة 28000. الجزائر. ☎ : 035 -35-33-33

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
Sciences de Gestion

Département:



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

اسم:

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) : حسين بنون المولود (ة) بتاريخ: 02/08/1999 بـ: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 899968 الصادرة بتاريخ: 16/01/2017 عن:

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: البيئية والبيئية وبمجال تخصص محاسبة وجيولوجيا خلال السنة الجامعية: 2016-2017

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: " دور البنوك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " ويتحصل

على المقبول

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 06/06/2022

التوقيع و البصمة

.....



تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المضي اسقله:

الطالب (ة): ليو بسفي ... م.ت.ج.أ.م. ... المولود(ة) بتاريخ: 01.06.1997 ب.المسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 05.10.98.4.8.9 ... الصادرة بتاريخ: 02.02.2017 لمن:

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبية: علم الاقتصاد والمحاسبة ... تخصص: محاسبة وإدارة الأعمال ... خلال السنة الجامعية: 2021-2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور التكنولوجيا في تطوير الاقتصاد الجيد ... والتحصيل
الشمس بيب

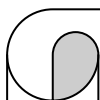
أصح بشرقي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 16/05/2022

التوقيع و البصمة



المخلص



المخلص:

الهدف من الدراسة هو معرفة دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي وأيضا معرفة العلاقة الموجودة بين المتغيرات الثلاث تكنولوجيا المعلومات، الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي، حيث أن تكنولوجيا المعلومات ساهمت بشكل كبير في تطوير الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي، حيث تم التوصل إلى أن تكنولوجيا المعلومات تعتبر عنصرا هاما في المؤسسات والتي أصبحت موردا استراتيجيا تعتمد عليه في مواجهة ظروف المنافسة خاصة في ظل ما يشهده عالم اليوم من تغيرات مستمرة وسريعة وأيضا ساهمت في التحكم في المعلومات ومعالجتها بشكل كبير، وأن الرقابة الجبائية تؤدي دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا، تكنولوجيا المعلومات، الرقابة الجبائية، التحصيل الضريبي، المنظومة المعلوماتية الجبائية SAP.

Résumé:

L'objectif de l'étude est de connaître le rôle des technologies de l'information dans le développement du contrôle fiscal et du recouvrement des impôts, Et connaissant également la relation entre les trois variables: technologie de l'information, contrôle fiscal, recouvrement des impôts, tandis que les technologies de l'information ont contribué de manière significative au développement du contrôle fiscal et de la perception des impôts, Où il a été conclu que la technologie de l'information est un élément important dans les institutions, qui est devenue une ressource stratégique sur laquelle elles s'appuient face aux conditions de la concurrence, en particulier à la lumière des changements continus et rapides que le monde connaît aujourd'hui, et a également contribué au contrôle et au traitement de l'information de manière significative. Et que le contrôle fiscal joue un rôle important pour l'administration fiscale à travers les services et les informations qu'elle fournit.

Mots-clés: technologie, technologie de l'information, contrôle fiscal, collecte des impôts, système d'information fiscale SAP.